







# الافتاح

في فقه الامام أحمد بن حنبل

تأليف

قاضى دمشق . العلامة المشيخ  
شيخ الاسلام المحقق أبي النجا  
شرف الدين موسى الحجاوى المقدسى  
المتوفى سنة ٩٦٨ هـ

## الجزء الثالث

تصحيح وتعليق  
عبد اللطيف محمد موسى أبكي  
المدرس بالقرآن فى دار الحديث

حقوق الطبع محفوظة

بإذن من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد على بمصر

إعصارها : مصطفى محمد



# الألف

في فقه الإمام أحمد بن حنبل

تمأليف

قاضي دمشق . العلامة المتبحر

شيخ الاسلام المحقق أبي النجا

شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي

المتوفى سنة ٩٦٨ هـ

## الجزء الثاني

تصحيح وتعليق

عبد العزيز محمد بن موسى السلي

الذي يهزم الشاذلي بالذوق

يطلب من المكتبة الخيرية الكبرى بأول شارع محمد علي بصرى

لصاحبها : مصطفى محمد

حقوق الطبع محفوظة

المطبعة المصرية بالازهر

١١١  
١١٢

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الوقف

وهو تخصيص مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه  
 بقطع التصرف الواقف وغيره في رقبته يصرف ريعه الى جهة بر تقرباً<sup>(١)</sup>  
 الى الله تعالى ، وهو مسنون ، ويصح بقول وفعل دال عليه عرفاً مثل  
 أن يجعل أرضه مقبرة ويأذن في الدفن فيها أو يبنى بناينا على هيئة  
 مسجد ويأذن للناس في الصلاة فيه إذنا عاماً ، أو أذن أو اقام فيه أو  
 يبنى بيتاً لقضاء حاجة الانسان والتطهير ويشعره لهم ، أو يملأ خاية  
 ماء على الطريق . ولو جعل سفلى بيته مسجد أو اتفع بعلمه أو عكسه  
 أو وسطه ولو لم يذكر استطرافاً صح ويستطرق كما لو باع أو أجر بيتاً  
 من داره<sup>(٢)</sup> وصريحه وقفت وحبست وسبلت . ويكفي احدها .  
 وكنايته تصدقت وحرمت وأبدت ، ولا يصح بالكناية إلا أن ينويه  
 أو يقرن به أحد الالفاظ الخمسة فيقول تصدقت صدقة موقوفة أو محبسة  
 أو مسبلة أو مؤبدة أو محرمة ، أو يقول هذه محرمة موقوفة أو محبسة أو  
 مسبلة أو مؤبدة ، أو يصفها بصفات الوقف فيقول لاتباع ولا توهب

(١) ذكر التقرب الى الله تعالى لبيان الأصل في مشروعته أو لبيان ما يحصل  
 به الثواب للوقف وليس شرطاً لصحة الوقف (٢) الاستطراق تعيين الطريق

ولا تورث ، أو يقول تصدقت بأرضي على فلان والنظر لى أيام حياتي أو لفلان ثم من بعده لفلان . وكذا لو قال تصدقت به على فلان ثم من بعده على ولده أو على فلان . أو تصدقت به على قبيلة كذا . أو طائفة كذا ، ولو قال تصدقت بداري على فلان ثم قال بعد ذلك أردت الوقف ولم يصدق فلان لم يقبل قول المتصدق في الحكم

ولا يصح إلا بشروط — أحدها : أن يكون في عين معلومة يصح بيعها : غير مصحف ، ويمكن الانتفاع بها دائماً مع بقاء عينها عرفاً كاجارة واستغلال ثمرة ونحوه عقاراً كان أو شجراً أو منقولاً كالحيوان والأثاث والسلاح والمصحف وكتب العلم ونحوه ، ويصح وقف المشاع <sup>(١)</sup> فلو وقفه مسجداً ثبت فيه حكم المسجد في الحال فيمنع منه الجنب ، ثم القسمة متعينة هنا لتعينا طريقاً للانتفاع بالموقوف ، ويصح وقف الحلي لبس والعارية ، ولو أطلق وقفه لم يصح ، ولا يصح الوقف في النعمة كقوله وقف عبد أو داراً ، ولا مبهم غير معين كاحد هذين ، ولا وقف أم ولد ، فإن وقف على غيرها على أن ينفق عليها منه مدة حياته أو الربع لها مدة حياته صح ، ولا وقف كلب وحمل منفرد ومرهون وخنزير وسباع البهائم التي لا تصالح للصيد وكذا جوارح الطير ، ويصح وقف المكاتب فذا أدى بطل الوقف ، ووقف البار ونحوها وإن لم يذكر حدودها إذا كانت معروفة ، لا وقف مالا

(١) ويعتبر في وقف المشاع ذكر مقداره ليكون معلوماً ولو اجمالا



يتنفع به مع بقاءه دائماً كالإثمان<sup>(١)</sup> إلا تبعا كفرس بسرج ولجام مفضضين فيباع ذلك وينفق عليه ، نص عليه في الفرس الحبس ، ولا مطعوم ومشروب غير ماء ولا شمع ورياحين ، ولو وقف قنديل نقد على مسجد لم يصح ، وهو باق على ملك صاحبه فيزيكه ، ولو تصدق بدهن على مسجد ليوقد فيه جاز وهو من باب الوقف — قاله الشيخ

الثاني: — ان يكون على بر من مسلم أو ذمي كالفقرا والمساكين والحج والنزوة وكتابة الفقه والعلم والقرآن والسقايات والقناطر واصلاح الطرق والمساجد والمدارس والبيمارستانات والأقارب من مسلم وذمي ونحو ذلك من القرب<sup>(٢)</sup> ولا يصح على مباح ومكروه ومعصية ، ويصح على ذمي غير قربه ، وشرط استحقاقه مادام ذميا لا غ ويستمّر له إذا أسلم كعم عدم هذا الشرط ، ولا يصح وقف الستور لغير الكعبة ، ويصح وقف عبده على حجرة النبي صلى الله عليه وسلم لخراج ترابها واشعال قناديلها واصلاحها لا لاشعالها وحده وتعليق ستورها الحرير والتعليق وكنس الحائط ونحو ذلك — ذكره في الرعاية<sup>(٣)</sup> ولا يصح على كائنات وبيوت نار وبيع وصوامع وديورة ومصالحها ولو من ذمي ، بل على من ينزلها من

(١) وذلك يفيد اشتراط بقاء العين

(٢) ذكرنا أول الباب أن الوقف صحيح ولو لم يعينه قربة وهنا يشترطون كونه على بر: ولا منافاة بين الكلامين فإن الاشتراط لحصول الثواب لا للصحة على أن الوقف المطلق لا يخلو من بر كالوقف على الأولاد والأقارب

(٣) وقف العبد على الحجرة صحيح لخراج التراب واصلاحها وأما الاشعال وحده أو تعنيق "ستور" فلا اعمه اعتبار ذلك من القرب عندنا

مار ومجتازها فقط ولو كان من أهل النمة <sup>(١)</sup> ولا على كتابة التوراة والانجيل ولومن ذمى، ووصبة كوقف في ذلك ولا على الاغنياء وقطاع الطريق وجنس الفسقة والمغانى ولا على التتوير على قبر وتبخيره ولا من يقيم عندهما ويخدمه أو يزوره — قاله في الرعاية — ولا على بناء مسجد عليه ولا وقف البيت الذى فيه القبر مسجدا ولا على حربى ومرتد ولا على نفسه، فان فعل صرف في الحال الى من بعده، وإن وقف على غيره واستثنى كل الغلة لثاوى لولده أو غيره مدة حياته او مدة معينة أو استثنى الاكل أو النفقة عليه وعلى عياله او الانتفاع لنفسه وعياله ونحوهم ولو بسكنى مدة حياتهم او ان يطعم صديقه صح، سواء قدر ذلك او اطلقه، فلو مات المشروط له في اثناء المدة المعينة فلو رثته باقى المدة، ولهم اجارتها للموقوف عليه ولغيره، ولو وقف على الفقراء فافتقر شمله وتناول منه، ولو وقف مسجدا او مقبرة او بئرا او مدرسة لعموم الفقهاء او لطائفة منهم او رباطا او غيره للصوفية مما يعم فهو كغيره في الاستحقاق والانتفاع، لكن من كان من الصوفية جماعا للبال ولم يتخلق بالاخلاق المحمودة ولا تادب بالآداب الشرعية غالبا لا آداب وضعية او فاسقام يستحق شيئا — قاله الشيخ وقال: الصوفى الذى يدخل في الوقف على الصوفية يعتبر له ثلاثة شروط: الأول أن يكون عدلا في دينه: الثانى أن يكون ملازما لغالب الآداب الشرعية

(١) عللوا ذلك بجواز التصدق على الذى ولكن لو خصهم بالوقت فارجح القواين

عدم الصحة لبطلان الوقف على اليهود والنصارى

في غالب الاوقات وان لم تكن واجبة كآداب الأكل والشرب واللباس والنوم والسفر والصحبة والمعاملة مع الخلق إلى غير ذلك من آداب الشريعة قولاً وفعلاً ولا يلتفت إلى ما أحدثه بعض المتصوفة من الآداب التي لا اصل لها في الدين من التزام شكل مخصوص في اللبسة ونحوها مما لا يستحب في الشريعة : الثالث أن يكون قانماً بالكفاية من الرزق بحيث لا يمسك ما يفضل عن حاجته في كلام طويل في كتاب الوقف من الفتاوى المصرية ، ولا يشترط في الصوفي لباس الخرقه المتعارفة عندهم من يد شيخ ولارسوم اشتهر تعارفها بينهم ، فما وافق منها الكتاب والسنة فهو حق وما لا فهو باطل ، ولا يلتفت إلى اشتراطه : قاله الحارثي الثالث : — ان يقف على معين يملك ملكاً مستقراً فلا يصح على مجهول كرجل ومسجد ونحوهما ولا على ميت وجن ورقيق كقن ومدير وأم ولد ومكاتب ولا على حمل اصاله لا تبعا كعلى أولادى أو أولاد فلان أو اتقل الوقف إلى بطن من أهل الوقف وفيهم حمل فيستحق بوضعه من ثمر وزرع ما يستحق مشتر . ولا يصح على معدوم أصلاً كمن سيولد أو يحدث لى أول فلان ويصح تبعا ، ولا على ملك كجبريل ونحوه ، ولا على بهيمة ، وان قال وقتت كذا وسكت ولم يذكر مصرفه فلا يظهر بطلانه لان الوقف يقتضى التمليك ، ولان جهالة المصرف مبطله ، فعدم ذكره أولى الرابع : — أن يقف ناجزاً ، فان علقه بشرط غير موته لم يصح ، وان قال هو وقف بعد موتى صح ويكون لازماً ويعتبر من ثلثه ، وان شرط شرطاً فاسداً كخيار فيه وتحويله وتغيير شرطه وبيعه وهبته ومتى شاء ابطله

ونحوه لم يصح الوقف ، ولو شرط البيع عند حرا به وصرف الثمن في مثله أو شرطه للمتولى بعده فسد الشرط فقط

الخامس: — أن يكون الواقف من يصح تصرفه في ماله وهو المكلف الرشيد

فصل . وإذا كان الوقف على غير معين كالمساكين أو من لا يتصور منه القبول كالمساجد والقناطر لم يفتقر إلى القبول من ناظرها ولا غيره ، وكذا أن كان على آدمي معين<sup>(١)</sup> ولا يطل برده كسكوته ومن وقف شيئاً فالأولى أن يذكر في مصرفه جهة تدوم كالفقراء ونحوهم فإن اقتصر على ذكر جهة تنقطع كأولاده صح ، ويصرف منقطع الابتداء كوقفه على من لا يجوز ثم على من يجوز أو الوسط في الحال إلى من بعده ، وإن وقف على من لا يصح الوقف عليه ولم يذكر له مالا صححاً بطل الوقف ، ويصرف منقطع الآخر كما لو وقف على جهة تنقطع ولم يذكر له مالا أو على من يجوز ثم على من لا يجوز وكذا ما وقفه وسكت أن قلنا يصح — إلى ورثة الواقف نسباً غنيهم وفقيرهم بعد انقراض من يجوز الوقف عليه وقبلاً عليهم على قدر إرثهم ، فيستحقونه كالميراث ويقع الحجب بينهم ، فلبنت مع ابن الثلث ، ولاخ من أم مع أخ لاب السدس ، وجد وأخ لأبوين أو لاب يقتسمان نصفين ، وأخ وعم ينفرد به الأخ ، وعم وابن عم ينفرد به العم ، فإن لم

(١) لعدم اشتراط القبول من وقف عليه بدليل الوقف على الاجيال المستقلة

يكن له أقارب أو كان له فانقرضوا فالفقراء والمساكين موقوفاً عليهم ، وإن انقطعت الجهة الموقوف عليها في حياة الواقف رجع إليه وقفاً عليه ، ويعمل في صحيح الوسط فقط بالاعتبارين ، وإن قال وقفته سنة أو إلى سنة أو إلى يوم يقدم الحاج ونحوه لم يصح وهو الوقف المؤقت وإن قال على أولادى سنة أو مدة حياتى ثم على الفقراء صح وإن قال على الفقراء ثم على أولادى صح للفقراء فقط ، ولا يشترط للزومه إخراجه عن يده بل يلزم بمجرد اللفظ ويحول ملكه عنه

**فصل .** يزول ملك الواقف عن العين الموقوفة وينتقل الملك فيها إلى الله تعالى إن كان الوقف على مسجد ونحوه وإلى الموقوف عليه إن كان آدمياً معيناً أو جمعاً محصوراً ، فينظر فيه هو أو وليه بشرطه ، وله تزويج الأمة إن لم يشترطه لغيره ، ويلزمه بطلبها ، ويأخذ المهر ولا يتزوجها ولا يعتقه ، فإن اعتقه لم ينفذ ، فإن كان نصفه وقفاً ونصفه طلقاً فاعتق صاحب الطلق لم يسر عتقه إلى الوقف وعليه فطرته وزكاته كالماشية ونفقته إن لم يكن له كسب ، ويقطع سارق الوقف وسارق نمائه إذا كان الوقف على معين ، ويملك الموقوف عليه نفقه وصوفه ونحوه وغلته وكسبه ولبنه وثمرته ، وليس له وطء الأمة ولو أذن فيه الواقف ، فإن وطئها فلاحد ولا مهر ، وولده حر وعليه قيمته يوم الوضع يُسترى بها قن يقوم مقامه وتقصير أم ولد وتعتق بموته وتجب قيمتها في تركته يُسترى بها مثلها فتكون وقفاً بمجرد الشراء ، وله تملك

زرع غاصب بالنفقة حيث يملك رب الأرض ويتلقاه البطن الثاني ومن بعده من أهل الوقف من الواقف من البطن الذي قبله ، فإذا امتنع البطن الأول من الميمن مع شاهده لاثبات الوقف فلبن بعدهم الحلف ، وإذا وطئ الموقوفة أجنبي ولو عبدا بشبهة يظنها حرة فأولادها فهو حر وعليه المهر لأهل الوقف ، وقيمة الولد تصرف في مثله ، وإن كان من زوج أو زنا فهو وقف معها ، وإن تلفت به أو أتلفها متلف ولوم من أهل الوقف أو بعضها كقطع طرف فعليه القيمة يشتري بها مثلها أو شقص يكون وقفا بمجرد الشراء — ويأتى — وإن قُتل ولو عمدا فليس له عفو ولا قود بل يشتري بقيمته بدله ، فإن قطعت يده أو بعض أطرافه عمدا فللقن استيفاء القصاص لأنه حقه ، وإن عفا أو كان القطع لا يوجب القصاص وجب نصف قيمته ، وإن جنى الوقف خطأ فالارش على موقوف عليه أن كان معينا ، ولم يتعلق برقبته كأم الولد ، ولم يلزم الموقوف عليه أكثر من قيمته كأم الولد ، وإن كان غير معين كالمساكين إذا جنى ففى كسبه ، وإن جنى جنابة توجب القصاص وجب ، فإن قتل بطل الوقف ، وإن وقف على ثلاثة ثم على المساكين فن مات منهم رجع نصيبه إلى من بقى ، فإذا ماتوا فللمساكين ، وإن وقف على ثلاثة ولم يذكر له مالا فن مات منهم فحكم نصيبه حكم المنقطع كما لو ماتوا جميعا <sup>(١)</sup> وإن قال وقفته على أولادى وعلى المساكين فهو بين الجهتين نصفين لا قضاء الاضافة التسوية

(١) وقيل يصرف نصيب من مات لثلاثين ولكل من القولين وجه يطول إيضاحه

فصل . ويُرجع الى شرط واقف ، فلو تعقّب مجلّا عاد الى الكل ، واستثناء كشرط ، وكذا مخصص من صفة وعطف بيان وتوكيد وبدل ونحوه وجار ومجرور نحو على أنه : وبشرط أنه ونحوه ، ويجب العمل به في عدم إيجاره وقدر المدة وقسمة على الموقوف عليه في تقدير الاستحقاق وتقديم كالبداة لبعض أهل الوقف دون بعض ، نحو وقفت على زيد وعمرو وبكر ويبدأ بالدفع الى زيد ، أو وقفت على طائفة كذا ويبدأ بالأصلح أو الاقله أو نحوه وتأخير وهو عكس التقديم وجمع يجعل الاستحقاق مشتركاً في حالة واحدة وترتيب يجعل استحقاق بطن مرتباً على آخر ، فالتقديم بقاء أصل الاستحقاق للمؤخر على صفة أن له مافضل والاسقط ، والمراد اذا كان للمقدم شيء مقدر فيقتض أن كانت الغلة وافرة حصل بعده فضل والا فلا ، والترتيب عدم استحقاق المؤخر مع وجود المقدم ، وتسوية ، كقوله الذكر والأثني سواء ونحوه ، وتفضيل كقوله للذكر مثل حظ الأنثيين ونحوه . ولو جهل شرط الواقف عمل بعادة جارية ثم عرف في مقادير الصرف كفقهاء المدارس ثم التساوى ، وإن شرط اخراج من شاء بصفة وادخال بصفة ومعناه جعل الاستحقاق والحرمان مرتباً على وصف مشروط فترتب الاستحقاق كالوقف بشرط كونهم فقراء أو صلحاء ، وترتب الحرمان أن يقول ومن فسق منهم أو استغنى ونحوه فلا شيء له أو اخراج من شاء من أهل الوقف وادخال من شاء منهم صح : لا ادخال من شاء من غيرهم كشرطه تغيير شرط وكما لو شرط

ألا يتنفع به ، ولو وقف على أولاده وشرط أن من تزوج من البنات فلا حق لها أو على زوجته مادامت عازبة صح ، ويأتى فى الحضائنة باتم من هذا ، قال الشيخ : كل متصرف بولاية اذا قيل يفعل ما يشاء فائما هو اذا كان فعله لمصلحة شرعية حتى لو صرح الواقف بفعل ما يهواه أو ما يراه مطلقا فشرط باطل على الصحيح المشهور ، قال : على الناظر بيان المصلحة فيعمل بما ظهر ، ومع الاشتباه ان كان عالما عادلا ساغ له اجتهاده : وقال لو شرط الصلوات الخمس على أهل مدرسة فى القدس كان الافضل لاهلها ان يصلوا فى الاقصى الصلوات الخمس ولا يقف استحقاقهم على الصلاة فى المدرسة وكان يفتى به ابن عبد السلام وغيره انتهى — وان خصص المدرسة باهل مذهب أو بلد أو قبيلة تخصصت ، وكذلك الرباط والخانقاه والمقبرة وأما المسجد فان عين لإمامته أو نظره أو الخطابة شخصا تعين وان خصص الامامة بمذهب تخصصت به مالم يكن فى شئ من أحكام الصلاة مخالفا لصريح السنة أو ظاهرها سواء كان لعدم الاطلاع أو تاويل ، وان خصص المصلين فيه بمذهب لم يختص — خلافا لصاحب التلخيص — قال الشيخ قول الفقهاء : فصوص الواقف كنصوص الشارع : يعنى فى الفهم والدلالة لافى وجوب العمل ، مع أن التحقيق ان لفظه ولفظ الموصى والمخالف والناذر وكل عاقد يُحمل على عادته فى خطابه ولغته التى يتكلم بها وافقت اللغة للعرب أو لغة الشارع أولا : وقال والشروط إنما يلزم الوفاء بها اذا لم تقض الى الاخلال بالمقصود الشرعى ، ولا تجوز المحافظة على



بعضها مع فوات المقصود بها : وقال ومن شرط في القربات ان يقدم فيها  
الصف المفضول فقد شرط خلاف شرط الله كشرطه في الامامة غير  
الا علم ، وقال لا يجوز ان ينزل فاسق في جهة دينية كمدرسة وغيرها  
مطلقا لانه يجب الانتكار وعقوبته فكيف ينزل . وقال ايضا ان نزل  
مستحق تنزيلا شرعيا لم يحز صرفه بلا موجب شرعي : وقال في واقف  
وقف مدرسة وشرط الا يصرف ريعها لمن له وظيفة بجامعة ولا  
مرتب في جهة أخرى أى جامكية في مكان آخر ان لم يكن في الشرط  
مقصود شرعي خالص أو راجح فان باطلا كما لو شرط عليهم نوعا من  
المطعم والملابس والمسكن الذي لم تستجبه الشريعة ، ولا يمنهم الناظر  
من تناول كفايتهم من جهة أخرى مرتبون فيها ، وليس هذا ابطالا  
للشرط لكنه ترك للعمل به انتهى — وان شرط ألا ينزل فاسق ولا  
شرير ولا متجوه ونحوه عمل به — قال الشيخ الجهات الدينية مثل  
الخنادق والمدارس وغيرها لا يجوز أن ينزل فيها فاسق ، سواء كان فسقه  
بظلمه الخلق وتعديده عليهم بقوله وفعله ، أو فسقه بتعديده حدود الله ،  
يعنى ولو لم يشترطه الواقف وهو صحيح : وقال لو حكم حاكم بمحضر  
لوقف فيه شروط ثم ظهر كتاب الوقف غير ثابت وجب ثبوته والعمل  
به ان أمكن : وقال ايضا لو أقر الموقوف عليه انه لا يستحق في هذا  
الوقف الا مقدارا معلوما ثم ظهر شرط الواقف بانه يستحق اكثر حكم  
له بمقتضى شرط الواقف ولا يمنع من ذلك الاقرار المتقدم انتهى —  
ولو سبل ماء للشرب لم يحز الوضوء منه ولا الغسل قال في الفروع

فشرب ماء موقوف للوضوء يتوجه عليه وأولى ، ويجوز للاغنياء الشرب من الماء الذي يسقى في السيل ويجوز ركوب الدابة لسقيها وعلفها  
**فصل .** ويرجع إلى شرطه أيضا في الناظر فيه والاتفاق عليه وسائر أحواله ، فان عین الاتفاق عليه من غلته أو غيرها عمل به ، وان لم يعينه وكان ذا روح فمن غلته ، فان لم يكن له غلة فعلى الموقوف عليه المعلن ، فان تعذر بيع وصرف في عين أخرى تكون وفقا لمحل الضرورة فان عدم الغلة لكونه ليس من شأنه ان يؤجر كالعبد يخدمه والفرس يغزو عليه أو يركبه أو جر بقدر نفقته . وكذا لو احتاج خان مسبل أو دار موقوفة لسكنى الحاج أو الغزاة إلى مرة أو جر منه بقدر ذلك ، وان كان الوقف على غير معين كالمساكين ونحوهم فنفقته في بيت المال ، فان تعذر بيع كما تقدم ، وان مات العبد فثوة تجهيزه على ما قلنا في نفقته على ما تقدم ، وان كان مالا روح فيه كالعقار ونحوه لم تجب عمارته على أحد الا بشرط كالمطلق ، فان شرط الواقف عمارته عمل به مطلقا ، ومع الاطلاق تقدم على أرباب الوظائف — وقال الشيخ الجمع بينهما حسب الامكان أولى وللناظر الاستدانة على الوقف بلا اذن حاكم لمصلحة كشرائه للوقف نسيئة أو بنقد لم يعينه ، ويتعين صرف الوقف إلى الجهة التي عينها الواقف : ويجوز صرف الموقوف على بناء المسجد لبناء منارته واصلاحها وبناء منبره وأن يشتري منه سلم للسطح وان يبنى منه ظلة ، ولا يجوز في بناء مرحاض وزخرفة مسجد ولا في شراء مكانس<sup>(١)</sup>

(١) لأن المرحاض والمكانس لا تدخل في بناء المسجد

ومجارف - قال الحارثي: وان وقف على مسجد أو مصالحه جاز صرفه في نوع العمارة وفي مكانس ومجارف ومساحي وقناديل ووقود ورزق اعلم ومؤذن وقيم: وفي فتاوى الشيخ اذا وقف على مصالح الحرم وعمارته فالقائمون بالوظائف التي يحتاج اليها المسجد من التنظيف والحفظ والفرش وفتح الأبواب وإغلاقها ونحو ذلك يجوز الصرف اليهم ، وما يأخذه الفقهاء من الوقف كرزق من بيت المال لا يجعل ولا تأجرة في أصحابها: قال وكذلك للمال الموقوف على أعمال البر والموصى به أو المنذور، وقال أيضا من أكل المال بالباطل قوم لهم رواتب أضعاف حاجاتهم: وقوم لهم جهات معلومها كثير يأخذونه ويستنيون بيسير: قال والنيابة في مثل هذه الأعمال المشروطة جائزة ولو عينه الواقف اذا كان النائب مثل مستنيبه ، وقد يكون في ذلك مفسدة راجحة - فالأعمال المشروطة في الاجارة على عمل في النعمة

فصل . فان لم يشترط ناظرا أو شرطه لانسان فبات فليس للواقف ولاية النصب، ويكون النظر للوقوف عليه ان كان آدميا معينا وجمعا محصورا: كل واحد على حصته، وغير المحصور كالوقف على جهة لا تنحصر كالفقراء والمساكين او على مسجد أو مدرسة أو رباط أو قنطرة ونحو ذلك فللحاكم أو من يستنيبه ، ووظيفة الناظر حفظ الوقف وعمارته وإيجاره وزرعه ومخاصمة فيه وتحصيل ريعه من أجرة أو زرع أو ثمر والاجتهاد في تنميته وصرفه في جهاته من عمارة وإصلاح واعطاء مستحق ونحوه، وله وضع يده عليه والتقريب في وظائفه ، ذكره وفي

ناظر المسجد في نصب من يقوم بوظائفه من امام ومؤذن وقيم وغيرهم ، كما ان للناظر الموقوف عليه نصب من يقوم بمصلحته من جاب ونحوه ، وان اجر الناظر باتقص من أجرة المثل صح وضمن النقص ولا تنسخ الاجارة لو طلب بزيادة — قال المنقح لو غرس أو بنى فيما هو وقف عليه وحده فهو له محترم ، وان كان شريكا أوله النظر فقط فغير محترم ، ويتوجه أن أشهد والا فللوقف ، ولو غرسه للوقف أو من الوقف فوقه ، ويتوجه في غرس اجنبى أنه للوقف بنيته انتهى — وبأكل ناظر الوقف بمعروف بصا ، وظاهره ولو لم يكن محتاجا ، قاله في القواعد — وقال الشيخ له أخذ اجرة عمله مع فقره — وتقدم في الحجر — ويشترط في الناظر المشروط اسلام ، وتكليف ، وكفاية في التصرف وخبرة فيه ، وقوة عليه ، لا الذكورية ولا العدالة ، ويضم الى ضعيف قوى أمين ، فان كان التنظر لغير الموقوف عليه أو لبعضهم وكانت ولايته من حاكم أو ناظر فلا بد من شرط العدالة فيه ، فان لم يكن عدلا لم تصح ولايته وازيلت يده ، فان فسق أو اصر متصرفا بخلاف الشرط الصحيح عالما بتحريمه فسق وازيلت يده . فان عاد الى اهليته عاد حقه كما لو صرح به وكالموصوف قاله الشيخ — وقال : متى فرط سقط عماله بقدر ما فوته من الواجب — وفي الاحكام السلطانية في العامل يستحق ماله ان كان معلوما فان قصر فترك بعض العمل لم يستحق ما قبله ، وان كان بجناية منه استحقه ، ولا يستحق الزيادة وان كان مجهولا اجرة مثله ، فان كان مقدرا في الديوان وعمل به جماعة فهو أجرة المثل ، وان شرط لناظر اجرة فكلفته عليه

حتى يبقى أجرة مثله ، وإن لم يسم له شيئا فقياس المذهب ان كان مشهورا  
 باخذ الجارى على عمله ، فله جارى عمله والا فلا شيء له ، وله الأجرة من  
 وقت نظره فيه ، وإن كانت ولايته من واقف وهو فاسق أو عدل ففسق صح  
 وضم اليه أمين ، وإن كان النظر للوقوف عليه اما بجعل الواقف النظر له  
 او لكونه أحق به لعدم ناظر فهو أحق بذلك إذا كان مكلفا رشيدا رجلا  
 كان أو امرأة عدلا أو فاسقا لأنه ينظر لنفسه ، وإن كان الوقف لجماعة  
 رشدين فالنظر للجميع : لكل انسان فى حصته ، فإن كان الموقوف عليه  
 صغيرا أو سفيها أو مجنونا قام وليه فى النظر مقامه كملكه الطلق ،  
 ولو شرط الواقف النظر لغيره ثم عزله لم يصح عزله الا ان يشترطه لنفسه .  
 فإن شرط النظر لنفسه ثم جعله لغيره أو أسنده أو فوضه اليه فله عزله ،  
 ولناظر بالاصالة وهو الموقوف عليه والحاكم نصب ناظر وعزله ، وأما  
 الناظر المشروط فليس له نصب ناظر ولا الوصية بالنظر ما لم يكن مشروطا  
 له ، ولو أسند النظر الى اثنين فاكثر أو جعله للحاكم أو الناظر اليهما لم  
 يصح تصرف أحدهما مستقلا بلا شرط ، وإن شرطه لكل منهما صح  
 واستقل به ، ولو تنازع ناظران فى نصب إمام نصب أحدهما زيدا  
 والآخر عمرا ان لم يستقلا لم تنعقد الإمامة ، وإن استقلا وتعاقبا انعقدت  
 للأسبق . وإن اتحدا أو استوى المنصوبان قدم أحدهما بقرعة ، ولا نظر  
 للحاكم مع ناظر خاص لكن للحاكم النظر العام فيعترض عليه ان فعل  
 ما لا يسوغ ، وله ضم أمين اليه مع تفريطه أو تهمة ليحصل المقصود ،  
 وإن شرط الواقف ناظرا أو مدرسا أو معيدا أو إماما لم يجوز أن يقوم شخص

بالوظائف كلها وتنحصر فيه — وقال الشيخ ان امكن ان يجمع بين الوظائف  
لواحد فعل — وما بناه اهل الشوارع والقبائل من المساجد فالامامة لمن رضوا  
به لا اعتراض للسلطان عليهم ، وليس لهم بعض الرضا به عزله مالم  
يتغير حاله ، وليس له أن يستنيب ان غاب — قال الحارثي والا صح  
ان للامام النصب ايضا ، لكن لا ينصب الا برضا الجيران ، وكذلك  
الناظر الخاص لا ينصب من لا يرضاه الجيران ، وقال ايضا ليس لأهل  
المسجد مع وجود امام أو نائبه نصب ناظر في مصاحبه ووقفه فان لم  
يوجد كالقرى الصغار والأماكن النائية أو وجد وكان غير مامون أو  
ينصب غير مامون فلهم النصب تحصيلًا للغرض ودفعًا للفسدة ، وكذا  
ماعداه من الاوقاف لاهله نصب ناظر فيه لذلك ، وان تعذر النصب  
من جهة هؤلاء فلرئيس القرية أو المكان النظر والتصرف — وان نزل  
مستحق تنزيلا شرعيا لم يجز ضرفه منه بلا موجب شرعي وتقدم قريبا ،  
ومن لم يقم بوظيفته غيره من له الولاية لمن يقوم بها اذا لم يتب الأول  
ويلتزم الواجب ، ولا يجوز ان يؤم في المساجد السلطانية وهي الكبار  
الامن — ولاه السلطان أو نائبه ثلاثا يفت عليه فيما وكل اليه — قال  
القاضي وان غاب من ولاه فنائبه أحق ، ثم من رضى أهل المسجد لتعذر  
إذنه — وان علق الواقف الاستحقاق بصفة استحق من اتصف بها ،  
فان زالت منه زال استحقاقه ، فلو وقف على اشتغالين بالعلم استحق من  
اشتغل به ، فان ترك الاشتغال زال استحقاقه ، فان عاد عاد استحقاقه ،  
وان شرط الواقف في الصرف نصب الناظر للمستحق كالمدرس والمعيد

والمتفقه بالمدرسة مثلاً فلا اشكال في توقف الاستحقاق على نصب الناظر له ، وان لم يشترط بل قال ويصرف الناظر إلى مدرس أو معيد أو متفقه بالمدرسة لم يتوقف الاستحقاق على نصب ، بل لو انتصب مدرس أو معيد بالمدرسة وأذن له الطلبة بالاستفادة وتأهل لذلك استحق ولم تجز منازعته لوجود الوصف المشروط ، وكذا لو أقام طالب بالمدرسة متفقه ولو لم ينصبه ناصب ، كذا لو شرط الصرف المطلق إلى امام مسجد أو مؤذن أو قيمه فلم امام ورضيه الجيران أو قام بخدمة المسجد قائم ونحو ذلك قال الشيخ : ولو وقف على مدرس و فقهاء فللناظر ثم الحاكم تقدير أعطيتهم ، فلوزاد النماء فهو لهم ، وليس تقدير الناظر أمراً حتماً كتقدير الحاكم بحيث لا يجوز له أو لغيره زيادته ونقصه لمصلحة — وان قيل ان المدرس لا يزداد ولا ينقص بزيادة النماء ونقصه للمصلحة كان باطلا لانه لهم فالحكم بتقديم مدرس أو غيره باطل لم نعلم أحداً يعتد به قال به ولا بما يشبهه ، ولو نفذه حاكم ، وانما قدم القيم ونحوه لان ما يأخذه أجره ، ولهذا يحرم أخذه فوق أجره مثله بلا شرط — قال في الفروع : وجعل الامام والمؤذن كالقيم بخلاف المدرس والمعيد والفقهاء فانهم من جنس واحد . وقال الشيخ أيضاً : لو عطل مغل مسجد سنة تقسطن الأجرة المستقبل عليها وعلى السنة الأخرى لتقوم الوظيفة فيهما فانه خير من التعطيل ولا ينقص الامام بسبب تعطيل الزرع بعض العام : قال في الفروع فقد أدخل مغل سنة في سنة ، وأقضى غير واحد منا في زمة تنافيا نقص عما قدره الواقف كل شهر انه يتم بما بعد وحكم به بعضهم

بعد سنين ورأيت غير واحد لا يراه انتهى — ومن شرط لغيره النظر ان مات فعزل نفسه أو فسق فكوته لأن تخصيصه للغالب ، وان شرط النظر للأفضل من أولاده فهو له ، فان أبى القبول انتقل الى من يليه ، فان تعين أحدهم أفضل ثم صار فيهم من هو أفضل انتقل اليه لوجود الشرط فيه ، فان استوى اثنان اشتركا ، وللإمام النصب لأجل المصالح العامة قال الشيخ ان أطلق النظر لحاكم شمل أى حاكم سواء كان مذهبه مذهب حاكم البلد زمن الواقف أو لا ، وإلا لم يكن له نظر اذا انفرد وهو باطل اتفاقا انتهى — فان تعدد الحكام كان للسلطان ان يوليه من شاء من المتأهلين ، ولو فوضه حاكم لم يحز لآخر نقضه وتعين بصرف الوقف ، فلا يصرف في غيره وان شرط الواقف ألا يؤجر وقفه صح واتبع شرطه وكذا لو شرط ألا يزداد في عقد الاجارة على مدة قدرها ولا اعتراض لأهل الوقف على من ولاء الواقف أمر الوقف اذا كان أمينا ولهم مساءلته عما يحتاجون الى علمه من أمور وقفهم حتى يستوى عليهم فيه وعلمه ، ولهم مطالبته بانتساخ كتاب الوقف لتكون نسخة في أيديهم وثيقة ، وله انتساخه والسؤال عن حاله وأجرة تسجيل كتاب الوقف من الوقف ولولى الأمر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب أموال الأوقاف عند المصلحة كإله أن ينصب دواوين لحساب الأموال السلطانية كالفى وغيره وله أن يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من مال يعمل بمقدار ذلك المال . واذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له ، ولو وقف داره على مسجد وعلى إمام يصلى فيه



كان للامام نصف الريع قالو وقفها على زيد وعمرو ، ولو وقفها على مساجد القرية وعلى إمام يصلى فى واحد منها كان الريع بينه وبين كل المساجد نصفين

**فصل .** وان وقف على ولده أو أولاده أو ولد غيره ثم على المساكين فهو لولده الذكور والإناث والختان بينهم بالسوية ، وان حدث للواقف ولد بعد وقفه استحق كالموجودين — اختاره ابن أبى موسى وأقرب به ابن الزغوانى وهو ظاهر كلام القاضى وابن عقيل وجزم به فى المبهج خلافا لما فى التتبع — ويدخل ولد بنيه وجد واحالة الوقف أولا ، ولا يدخل ولد البنات كوصية ، ويستحقونه مرتبا كقوله بطننا بعد بطن ، وان قال وقتت على ولدى وولد ولدى ماتنا سلوا وتما قبوا الأعلى فالأعلى والأقرب أو الأول فالأول أو البطن الأول ثم البطن الثانى أو على أولادى ثم على أولاد أولادى أو على أولادى فإذا انقرضوا فعلى أولاد أولادى فترتيب جملة على مثلها لا يستحق البطن الثانى شيئا قبل انقراض الأول ، وكذا قوله قرنا بعد قرن قاله فى التلخيص ولو قال بعد الترتيب على أولاده ثم على أنسأهم وأعقابهم استحقه أهل العقب مرتبا لامشتركا ، ولورتب بين أولاده وأولادهم ثم : ثم قال ومن توفى عن ولد فنصيبه لولده استحق كل ولد بعد أبيه نصيبه ، ولو قال على أولادى ثم على أولاد أولادى على أنه من توفى منهم عن غير ولد فنصيبه لأهل درجته استحق كل ولد نصيب أبيه بعده كالتى قبلها ، ومتى بقى واحد من البطن الأول من الجميع له وكذا حكم وصية

إذا وجدوا قبل موت الموصي ، فإن كان ولده أو ولد غيره قبيلة ليس فيهم أحد من صلبه أو قال على أولادى أو ولدى وليس له إلا أولاد أولاد . أو قال ويفضل الولد الأكبر أو الأفضل أو الأعم على غيرهم أو قال فإذا خلت الأرض من عقبي عاد إلى المساكين . أو قال على ولد ولدى غير ولد البنات أو غير ولد فلان أو قال يفضل البطن الأعلى على الثانى أو عكسه . أو يفضل الأعلى فالأعلى وأشباه ذلك . أو قال على أولادى وأولادهم فلا ترتيب واستحقوا مع آبائهم ، وإن قال على أولادى وأولادهم ماتعاقبوا وتناسلوا على أنهم من مات منهم عن ولدعاد ما كان جاريا عليه على ولده كان دليلا على الترتيب بين كل والد وولده ، فإذا مات عن ولد انتقل إلى ولده سهمه سواء بقى من البطن الأول أحد أو لم يبق ، وأن رتب بعضهم دون بعض فقال على أولادى ثم على أولاد أولادى وأولادهم ماتنسلوا وتعاقبوا أو على أولادى وأولاد أولادى ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ماتنسلون ففى المسئلة الأولى يختص به الأولاد ، فإذا انقرضوا صار مشتركا بين من بعدهم ، وفى الثانية يشترك البطنان الأولان دون غيرهم ، فإذا انقرضوا اشترك فيمن بعدهم ، وإذا قال على ولدى وولدى ثم على المساكين دخل البطن الأول والثانى ولم يدخل الثالث ، وإن قال على ولدى وولد ولد ولدى دخل ثلاثة بطون دون من بعدهم ، ولو كان له ثلاثة بنين فقال وقف على ولدى فلان وفلان وعلى ولدى كان الوقف على المسميين وأولادهما وأولاد الثالث الذى لم يذكره لدخوله فى عموم ولدى ولا شئ للثالث ، وكذا على ولدى فلان وفلان يشمل ولد ولده ، وإذا

وقف على فلان فاذا انقرض أولاده فعلى المساكين كان من بعد موت  
فلان لأولاده ثم من بعدهم للمساكين ، ولا يدخل ولد البنات الا بصريح  
كقوله على ان لولد الاناث سهمها ولولد الذكور سهمين ونحوه أو بقرينة  
كقوله من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ، أو قال على ولدى فلان  
وفلان وفلانة وأولادهم أو قال فاذا خلت الارض بمن ينسب إلى من  
قبل أب أو أم فللمساكين أو قال على البطن الأول من أولادى ثم على  
الثانى والثالث وأولادهم والبطن الأول بنات ونحو ذلك ، فان قيد فقال  
على أولادى لصلى أو من ينتسب لى لم يدخلوا ، وان رتب بين أولاده  
وأولادهم بتم ثم قال ومن مات عن ولد فنصيبه لولده استحق كل ولد بعد  
أبيه نصيب أبيه الاصلى والعائد ، مثل أن يكون ثلاثة اخوة فيموت  
أحدهم عن ولد ويموت الثانى عن غير ولد فنصيبه لأخيه الثالث ، فاذا مات  
الثالث عن ولد استحق جميع ما كان فى يد أبيه من الاصلى والعائد اليه  
من أخيه وبالأول للاشتراك<sup>(١)</sup> فاذا زاد على انه ان توفى أحد من أولاد  
الموقوف عليه ابتداء فى حياة والده وله ولد ثم مات الاب عن أولاده  
لنصيبه وعن ولد وله نصيبه الذى مات ابوه قبل استحقاقه فله معهم  
ما لأبيه لو كان حيا فهو صريح فى ترتيب الافراد ، وان قال على ابن  
نصيب من مات عن غير ولد لمن فى درجته والوقف مرتب ، فهو  
لأهل البطن الذى هو منهم من أهل الوقف ، وكذا ان كان مشتركا بين  
البطون ، فان لم يوجد فى درجته أحد فكل لولم يذكر الشرط فيشترك

(١) عطف على قوله سابقا رتب بين أولاده وأولادهم ثم

الجميع في مسألة الاشتراك ويختص الأعلى به في مسألة الترتيب ، وإن كان الوقف على البطن الأول على أن نصيب من مات منهم عن غير ولد لمن في درجته فكذلك ، فيستوى في ذلك كله اخوته وبنو عمه وبنو بني عم ابيه ونحوهم ، الا أن يقول يقدم الاقرب فالأقرب الى المتوفى ونحوه فيختص به ، وليس من الدرجة من هو أعلى ولا أنزل ، وإن شرط أن نصيب المتوفى عن غير ولد لمن في درجته استحقه أهل الدرجة وقت وفاته وكذا من سيوجد منهم ، فإن حدث من هو أعلى من الموجودين وكان الشرط في الوقف استحقاق الأعلى فالأعلى أخذه منهم

فصل . والمستحب أن يقسم الوقف على أولاده للذكر مثل حظ الانثى ، واختار الموفق مثل حظ الانثيين ، فاد فضل بعضهم على بعض أو خص بعضهم بالوقف دون بعض فإن كان على طريق الأثرة كره <sup>(١)</sup> وإن كان على أن بعضهم له عيال أو به حاجة أو خص المشتغلين بالعلم أو ذا الدين دون الفساق أو المريض أو من له فضيلة من أجل فضيلته فلا بأس ، وإن وقف على بنيه أو بنى فلان اختص به المذكور الا أن يكونوا قبيلة فيدخل فيه النساء دون أولادهن من غيرهم — والحفيد والسبط ولد الابن والبنت — ولا يدخل مولى بنى هاشم في الوصية لهم لانه ليس منهم حقيقة ، ولو قال الهاشمي على أولادى وأولاد أولادى الهاشميين لم يدخل من أولاد بنته من ليس هاشميا ، ويجدد حق حمل بوضعه من

(١) لأن ذلك يحدث التنافس بين المستحقين ويعتبر على التقاطع وهذا لا يلائم

ثمر وزرع ككثر وتقدم أول الباب، ويشبه الحمل ان قدم إلى ثمر  
 موقوف عليه فيه أو خرج منه إلى بلد موقوف عليه فيه، وقياسه من نزل  
 في مدرسة ونحوه، وشجر الجوز الموقوف ان أدرك او ان قطعه في حياة  
 البطن الاول فهو له، وان مات وبقي في الارض مدة حتى زاد كانت  
 الزيادة حادثة من منفعة الارض التي للبطن الثاني ومن الارض التي  
 لورثة الاول، فاما ان تقسم الزيادة على قدر القيمتين واما ان يعطى  
 الورثة اجرة الارض للبطن الثاني، وان غرسه البطن الاول من مال  
 الوقف ولم يدرك الا بعد انتقاله إلى البطن الثاني فهو لهم، وليس لورثة  
 الاول فيه شيء — قاله الشيخ — وان وقف على عقبه او نسله او ولد  
 وله او ذريته دخل فيه ولد البنين وان نزلوا ولا يدخل ولد البنات بغير  
 قرينة كما تقدم<sup>(١)</sup> وان وقف على قرابته او قرابة فلان فهو للذكور والاثني  
 من اولاده واولاد ابيه وجده وجد ابيه : اربعة آباء : يستوى فيه ذكر  
 واثني وصغير وكبير وغنى وفقير، ولا يدخل فيه من يخالف دينه دينه  
 كما يأتى قريبا ولا أمه ولا قرابته من قبلها الا ان يكون في لفظه ما يدل  
 على ارادة ذلك كقوله ويفضل قرابتي من جهة ابني على قرابتي من جهة  
 امي او قوله الا ابن خالتي فلانا او نحو ذلك او قرينة تخرج بعضهم عمل

(١) ذهب كثير من يعتد بهم من علماء المذهب الى دخول أولاد البنات كاولاد

البنين. واستدلوا لذلك بأدلة منها قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحسين بن السيدة  
 قاطمة : ان ابني هذا سيد : ولكن تأول الآخرون في هذه الادلة ورجحوا ما ذهب

بها — ويأتى فى الوصايا حكم أقرب قرابته أو الأقرب إليه — وأهل بيته وقومه ونسبائه وأهله وآله كقرابته ، والعتره العشيرة وهى قبيلته ، وذوو رحمه قرابته من جهة أبويه ولو جاوزوا أربعة آباء ، فيصرف إلى كل من يرث بفرض أو عصبه أو بالرحم ، والأشراف أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم — قال الشيخ : وأهل العراق كانوا لا يسمون شريفا إلا من كان من بنى العباس ، وكثير من أهل الشام وغيرهم لا يسمون شريفا إلا من كان علويا انتهى — وجمع المذكر السالم كالمسلمين وضميره يشمل النساء لآعكسه ، وإن قال لجماعة أو لجمع من الأقرب إليه قتلثة ، ويتم بما بعد الدرجة الأولى ، والأياى والعزاب والبكر والائب والعانس والاخوة والعمومة يشمل الذكر والأنثى ، والاخوات للأنثى ، فالأياى والعزاب من لا زوج له من رجل وامرأة ، والأرامل النساء اللاتى فارقهن أزواجهن بموت أو حياة ، وبكر . من لم يتزوج ورجل ثيب وامرأة ثيبة إذا كانا قد تزوجا ، والثيوبه زوال البكره ولو من غير زوج ، والرهط ما دون العشرة من الرجال خاصة لغة ، وأهل الوقف . المتناولون له . والعلماء حملة الشرع من غنى وفقير : لا ذوا دلب ونحو لغة وتصريف وعلم كلام وطب وحساب وهندسة وهبة وتعبير رؤيا وقراءة قرآن وأقراءه وتجويده . وذكر ابن رزىن فقهاء ومتفقهة كعلماء ، وأهل الحديث . من عرفه ولو حفظ أربعين حديثا لا من سمعه ، والقراء الآن حفاظ القرآن وفى الصدر الأول هم الفقهاء ، وأعقل الناس الزهاد — قال ابن الجوزى : وليس من الزهد ترك ما يقيم النفس

ويصلح امرها ويعينها على طريق الآخرة فإنه زهد الجهال ، وإنما هو ترك فضول العيش وما ليس بضرورة في بقاء النفس ، وعلى هذا كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه — واليتيم من لم يبلغ ولا اب له ، ولوجهل بقاء ابيه فالاصل بقاءه في ظاهر كلامهم ، وإن وقف على اهل قريته أو قرابته أو اخوته ونحوهم أو وصى لهم لم يدخل فيهم من يخالف دينه إلا بقرينة كالصريح ، وإن كانوا كلهم كفارا وفيهم مسلم واحد والباقي كفار والواقف مسلم دخلوا <sup>(١)</sup> وإن كان فيهم كافر على غير دين الواقف الكافر لم يدخل ، وإن وقف على جماعة يمكن حصرهم واستيعابهم وجب تعميمهم والتسوية بينهم كما لو أقر لهم ، وإن أمكن حصرهم في ابتداءه ثم تعذر كوقف على رضى الله عنه عم من أمكن منهم وسوى بينهم ، وإن لم يمكن حصرهم ابتداء كالمساكين والقبيلة الكبيرة كبنى هاشم وبنى تميم جاز التفضيل والاقصار على واحد منهم كالوقف على المسلمين كلهم أو على إقليم كالشام ومدينة كدمشق ، وإن وقف على الفقراء أو المساكين تناول الآخر <sup>(٢)</sup> ومن وجد فيه صفات استحقها ، ولو وقف على أصناف الزكاة أو صنفين فأكثر أو الفقراء أو المساكين جاز الاقتصار على صنف كزكاة ، ولا يعطى فقير أكثر مما يعطاه من زكاة <sup>(٣)</sup> وإن وقف

(١) لأن اطلاق لفظ القرابة على واحد خاص من بين هذا الجمع بعيد

(٢) إذا ذكر أحد الصنفين وحده شمل الآخر وإن ذكرهما فإينهما فارق في المعنى

وهذه قاعدة في المذهب

(٣) وهو ما يكفيه ويكفي عائلته سنة فقط

على مواليه وله موال من فوق او من اسفل اختص الوقف بهم، وان كان له موال من فوق ومن اسفل تناول جميعهم فيستوون فيه، وإن عدم الموال كان لموالى العصة، والشاب والفتى من البلوغ إلى الثلاثين، والكهل من حد الشباب إلى الخمسين، والشيخ منها إلى السبعين، والهرم منها إلى الموت وابواب البر والقرب كلها، وافضلها الغزو ويبدأ به، والوصية كالوقف في هذا الفصل ويأتى فى باب الموصى له ذكر الفاظ لم تذكر هنا كلفظ الجيران واهل السكة وغير ذلك فليراجع هناك لأن الوقف كالوصية

**فصل .** والوقف عقد لازم لا يجوز فسخه باقالة ولا غيرها، ويلزم بمجرد القول بدون حكم حاكم، ولا يصح بيعه ولا هبته ولا المناقلة به نصاً إلا ان تعطل منافعه المقصودة منه بخراب او غيره بحيث لا يورد شيئاً او يورد شيئاً لا يعد نفعاً وتعذر عمارته وعود نفعه ولو مسجداً حتى يضيقه على اهله وتعذر توسيعه او خراب محلته او كان موضعه قفراً فيصح بيعه وشجرة يبست وجذع انكسر او بلى او خيف الكسر او الهدم ويبيع ما فضل من نجارة خشبه ونحاته ولو شرط عدمه إذن فشرط فاسد ويصرف ثمنه فى مثله او بعض مثله فى جهته . وهى مصرفه فان تعطلت صرف فى جهة مثلاً . فاذن وقف على الغزاة فى مكان فتعطل فيه الغز وصرف إلى غيرهم من الغزاة فى مكان آخر كما سيأتى قريباً، ويجوز نقل آلة المسجد الذى يجوز بيعه واقفاضه إلى مثله ان احتاجها، وهو اولى من بيعه، ويصير حكم المسجد للثانى، ويصح بيع بعضه لاصلاح مابقى ان اتحد الواقف كالجهة ان كان عينين او عينا ولم تنقص القيمة بتشقيص، وإلا



بيع الكل ، واقى عبادة بجواز عمارة وقف من آخر اى من ريعه على جهته ، ويجوز اختصار آية إلى اصغر منها وإنفاق الفضل على الاصلاح ويجوز تجديد بناء المسجد لمصلحة لا قسمه مسجدين يباين إلى درين مختلفين ويجوز نقض منارته وجعلها فى حائطه لتحسينه ، وحكم فرس حبس إذا لم يصلح لغزو وكوقف فباع ويشترى بثمنه ما يصلح للغزو ، وبمجرد شراء البدل يصير وقفاً كبذل اخية ورهن اتلف ، والاحتياط وقفه ويبيعه حاكم ان كان على سبل الخيرات ، والا فناظره الخاص ، والاحوط اذن حاكم له ، فان عدم فحكم ؛ ويجوز بيع آله وصرفها فى عمارته ، وما فضل عن حاجة المسجد من حصره وزينه ومغله وانقاضه وآله وثمنها جاز صرفه إلى مسجد آخر محتاج والصدقة بها على فقراء المسلمين — قال الشيخ : وفى سائر المصالح وبناء مساكن لمستحق ريعه القائم بمصلحته — وفضل غلة موقوف على معين استحقاقه مقدر يتعين ارضاده ، ذكره ابو الحسين واقتصر عليه الحارثى — قال الشيخ : ان علم ان ريعه يفضل دائماً وجب صرفه لان بقاءه فساد واعطائه فوق ما قدر له الواقف جائز ، قال : ولا يجوز لغير الناظر صرف الفاضل ، ومن وقف على ثمر فاختل صرف فى ثمر مثله ، وعلى قياسه مسجد ورباط ونحوهما ، ونص فىمن وقف على قطرة فاتحرف الماء او انقطع : يرصد ، لعله يرجع ، ويحرم حفر بئر وغرس شجرة فى مسجد فان فعل قلعت وطمت ، فان لم تقلع قسرها لمساكين المسجد ، ويتوجه جواز حفر بئر ان كان فيه مصلحة ولم يحصل به ضيق — قال فى الرعاية : لم يكره احمد حفرها فيه — وان

كانت الشجرة مغروسة قبل بنائه ووقفها معه فان عين مصرفها عمل به  
والا فكوقف منقطع ، ولا يجوز نقل المسجد مع امكان عمارته بدون  
العمارة الاولى ، ويجوز رفعه إذا اراد اكثر اهل ذلك وجعل تحت  
سفله سقاية وحوائث — قال في الفنون : لا بأس بتغيير حجارة الكعبة  
ان عرض لها مرمة لان كل عصر احتاجت فيه اليه قد فعل ولم يظهر  
نكير ، ولو تعينت الآلة لم يجز كالحجر الاسود . ولا يجوز نقله ،  
ولا يقوم غيره مقامه ، ولا ينتقل النسك معه ، ويكره نقل حجارتها  
عند عمارتها إلى غيرها ، كما لا يجوز ضرب تراب المساجد لبناء في غيرها  
بطريق الاولى ، قال : ولا يجوز ان تولى ابنيتها زيادة على ما وجد من  
علوها ، قال في الفروع : ويتوجه جواز البناء على قواعد ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام ، يعني ادخال الحجر في البيت لان النبي صلى الله عليه  
وسلم لولا المعارض في زمنه لفعله كما في حديث عائشة ، قال ابن هبيرة  
فيه : يدل على جواز تاخير الصواب لاجل قالة الناس . وراى مالك  
والشافعي تركه لثلا يصير البيت ملعبة للبلوك

### باب الهبة والعطية

الهبة تمليك جائز التصرف مالا معلوما او مجهولا تعذر عليه موجودا  
مقدورا على تسليده غير واجب في الحياة بلا عوض بما يعد هبة عرفا  
من لفظ هبة وتمليك ونحوهما ، وتعتد بايجاب وقبول وبمعضة بفعل  
يقترن بما يدل عليها ، فتجهيز ابنته بجهاز الى زوجها تمليك وتقدم  
اؤن ابيع

والعطية تملك عين في الحياة بلا عوض

وهبة الثلجثة باطلة بحيث توهب في الظاهر وتقبض مع اتفاق الواهب والموهوب له على أنه ينزعه منه اذا شاء، ونحو ذلك من الحيل التي تجعل طريقا الى منع الوارث او الغريم حقوقهم

وانواع الهبة صدقة وهدية ونحلة — وهى العطية — ومعانيها متقاربة تجرى فيها احكامها فان قصد باعطائه ثواب الآخرة فقط فصدقة وان قصد اكراما وتوددا ومكافاة فهدية، والا فهبة وعطية ونحلة

وهى مستحبة اذا قصد بها وجه الله تعالى كالهبة للعلماء والفقراء والصالحين وما قصد به صلة الرحم لامباهاة ورياء وسمعة فتركه — قال الشيخ: والصدقة أفضل الهبة الا ان يكون في الهبة معنى تكون به أفضل من الصدقة مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم محبة له ومثل الاهداء لقريب يصل به رحمه أو لآخ له في الله، فهذا قد يكون افضل من الصدقة انتهى — ووعاء هدية كهى مع عرف كقوصرة الثمر، ومن أهدى ليهدى له أكثر فلا باس لغير النبي صلى الله عليه وسلم

ويعتبر أن تكون من جائز التصرف، وهى كبيع في تراخي قبول وتقديمه وغيرهما، ولا تقتضى عوضا ولو مع عرف كان يعطيه ليعاوضه أو يقضى له حاجة، وان شرط فيها عوضا معلوما صارت بيعا فثبت فيها خيار وشفعة ونحوهما، وان شرط ثوابا مجهولا لم تصح الهبة وحكمها حكم البيع الفاسد. ويردها الموهوب له بزيادتها المتصلة والمنفصلة، وان اختلفا في شرط عوض فقول منكر، وان قال وهبتى ما يندى وقال

بعته ولاينة : حلف كل منهما على ما أنكر ، ولا يصح البيع ولا الهبة ،  
ويصح أن يهب شيئاً ويستثنى نفعه مدة معلومة ، وأن يهب أمة ويستثنى  
ما في بطنها ، وتلزم بقبضها باذن واهب لاقبلها ولو في غير مكمل ونحوه ،  
الاما كان في يد متب كوديعة وعارية وغصب ونحوه فيلزم بعقد ، ولا يحتاج  
الى مدة يتأني قبضه فيها . ولا الى اذن في القبض ، ولا يصح قبض الاباذن  
واهب ، والاذن لا يتوقف على اللفظ بل المناولة والتخلية اذن ، ولو اهب  
الرجوع في اذن وهبة قبل قبض مع الكراهة ، ويبطل اذن الواهب  
بموت أحدهما ، ويقبض لطفل أبوه فقط من نفسه فيقول وهبت ولدى  
كذا وقبضته له ولا يحتاج الى قبول ، ولا يصح قبض طفل ولو بميزا ولا  
قبض مجنون لانفسهما ولا قبولهما ، بل وليهما الأمين يقوم مقامهما ، ثم  
وصى ثم حاكم أمين كذلك أو من يقيمونه مقامهم ، وعند عدمهم يقبض له  
من يليه من أم وقريب وغيرهما نصا ، وتقدم آخر باب ذكر أهل الزكاة  
لكن يصح منهما قبض المأكل الذي يدفع مثله للصغير ، وان كان  
الواهب لهما أحد الثلاثة غير الأب لم يتول في طرفي العقد وكل من يقبل  
ويقبض هو ، وان كان الأب غير مأمون أو مجنونا أولا وصى له قبل  
له الحاكم ، ولو اتخذ الأب دعوة ختان وحملت هدايا الى داره فهي له  
إلا أن يوجد ما يقتضى الاختصاص بالمختون فيكون له . وهذا ككتاب  
الصبيان ونحوها مما يختص بهم . وكذا لو وجد ما يقتضى اختصاص  
الام فيكون لها مثل كون المهدي من أقاربها أو معارفها . وخادم الفقراء  
الذي يطوف لهم في الاسواق ما حصل له لا يختص به . وما يدفع من .

صدقة إلى شيخ زاوية أو رباط الظاهر أنه لا يختص به . وله التفضيل في القسم بحسب الحاجة . وإن كان الشيء يسيراً لم تجز العادة بتفريقه اختص هو به — ذكره الحارثي — والهبة من الصبي لغيره باطلة ولو أذن فيها الولي وكذا السفية . وتجاوز من العبد باذن سيده وله أن يقبل الهبة والهدية بغير اذنه . وإن مات واهب قبل قباض ورجوع قلم وارثه مقامه في اذن ورجوع

وتبطل بموت متب قبل القبض . ولو وهب الغائب هبة وأنفذها مع رسول الموهوب له أو وكيله ثم مات الواهب أو الموهوب له قبل وصولها لزم حكمها وكانت للموهوب له لأن قبضهما كقبضه . وإن أنفذها الواهب مع رسوله نفسه ثم مات قبل وصولها إلى الموهوب له أو مات الموهوب له بطلت وكانت للواهب أو ورثته لعدم القبض . وليس للرسول حملها بعد موت الواهب إلى الموهوب له إلا أن ياذن الوارث . وكذا حكم هدية . وإن مات المتب أو الواهب قبل القبول أو ما يقوم مقامه بطل العقد

فصل . وإن أبرأ غريم غريمه من دينه أو وهبه له أو أحله منه أو أسقطه عنه أو تركه أو ملكه له أو تصدق به عليه أو عفا عنه صح وبرئت ذمته . ولو كان المبرأ منه مجهولاً لها أو لأحدهما سواء جهلاً قدره أو وصفه أو هما ولو لم يتعذر عليه أو لم يقبله المدين أو كان قبل حلول الدين ورأياه ومحوه بعتق أنه لا شيء له عليه ثم تبين أن له عليه صححت البراءة كما تصح من المعلوم . وظاهر كلامهم عمومها في جميع الخلق

المجهولة وصرح به في الفروع آخر القنف، لكن لو جهله ربه وعلبه من عليه الحق وكنتمه خوفاً من أنه لو علمه لم يبرئه لم تصح البراءة، وإن أبرأه من درهم إلى ألف صح فيه وفيما دونه، ولا يصح الإبراء من الدين قبل وجوبه، ومن صور البراءة من المجهول لو أبرأه من أحدهما أو أبرأ أحدهما ويؤخذ بالبيان، ولا يصح مع إبهام المحل كإبرأت أحد غريمي، ولا تصح هبة الدين لغير من هو في ذمته، وتقدم آخر السلم، وتصح هبة المشاع من شريكه ومن غيره منقولاً كان أو غيره ينقسم أولاً، وإن وهب أو تصدق أو وقف أو وصى بارض أو باعها احتاج أن يحددها كلها، ويعتبر لقبضه إذن الشريك، وتقدم آخر الخيار في البيع، ويكون نصفه مقبوضاً تملكاً ونصف الشريك أمانة، وإن أذن له في التصرف مجاناً فكعارية وإن كان باجرة فككاجور، وإن تصرف بلا إذن ولا اجارة أو قبضه بغير إذن الشريك فكغاصب. وتصح هبة مصحف وكل ما يصح يبه فقط، واختار جمع وكلب ونجاسة مباح فنعهما، ولا تصح هبة مجهول لا يتعذر عليه كالحمل في البطن واللبن في الضرع والصوف على الظهر، ومتى أذن له في جز الصوف وحلب الشاة كان إباحة، وإن وهب دهن سمسمة أو زيت زيتونه أو جفته قبل عصرهما لم يصح، ولو قال: خذ من هذا الكيس ماشئت كان له أخذ ما به جميعاً، وخذ من هذه الدراهم ماشئت لم يملك أخذها كلها، ولا تصح هبة المعلوم كالذي تحمله أمته أو شجرته فإن تعذر علم المجهول صح هبة كصلح، ولا هبة مالا يقدر على تسليمه، ولا تعليقها على شرط مستقبل غير الموت نحو

إن مات — بفتح التاء — قلت في حل فإن ضم التاء صح وكان وصية، ولا شرط ما ينافي مقتضاها نحو ألا يبيعها ولا يهبها، أو يشرط أن يبيعها أو يهبها بشرط أن يهب فلانا شيئاً، وتصح هي ولا يصح توقيتها كقوله وهبتك هذا سنة: إلا العمرى والرقي — وهما نوعان من أنواع الهبة يفتقران إلى ما يفتقر إليه سائر الهبات كقوله أعمرتك هذه الدار أو الفرس أو الجارية أو أرقبتكها أو جعلتها لك عمرك أو حياتك أو ما حيت أو ما عشت أو نحو هذا أو عمرى أو رقي أو ما بقيت أعطيتكها عمرك — ويقبلها فتصح وتكون للمُعمر — بفتح الميم — ولورثته من بعده كنصر يجه، فإن لم يكن له ورثة فليت المال، وإن أضافها إلى عمر غيره لم تصح، ونصه لا يطل الجارية المعمرة وحمل على الورع، وإن شرط رجوعها بلفظ الاقارب أو غيره إلى المعمر — بكسر الميم — عند موته أو النية إن مات قبله أو إلى غيره فهي الرقي، أو رجوعها مطلقاً أو إلى ورثته أو قال هي لآخرنا موتاً صح العقد دون الشرط وتكون للمعمر — بفتح الميم — ولورثته من بعده كالأول. ولا ترجع إلى المعمر والمرقب. ولا يصح إعمار المنفعة ولا أرقابها، فلو قال سكنى هذه الدار لك عمرك أو غلة هذا البستان أو خدمة هذا العبد أو منحتك عمرك فعارية له الرجوع فيها متى شاء في حياته وبعد موته. ويصح إعمار منقول وأرقابه من حيوان كعبد وجارية ونحوهما وغير حيوان

فصل . ويجب على الأبوالأم وغيرهما التعديل بين من يرث بقرابة من ولد وغيره في عطيتهم : لافي شيء تافه : بقدر أرثهم ، الا في

نفقة وكسوة فتجب الكفاية - قال الشيخ لا يجب على المسلم التسوية بين اولاد الذمة انتهى - وله التخصيص باذن الباقي ، فان خص بعضهم أو فضله باذن اثم وعليه الرجوع ، أو اعطاء الآخر ولو في مرض الموت حتى يستورا كما لو زوج احد ابنيه في صحته وأدى عنه الصداق ثم مرض الأب فانه يعطى ابنه الآخر كما أعطى الأول ، ولا يحسب من الثلث لانه تدارك للرجوب أشبه قضاء الدين ، وإن مات قبل التسوية ثبت للمعطى ما لم تكن العطية في مرض الموت ، والتسوية هنا القسمة للذكر مثل حظ الأنثيين ، والرجوع المذكور يختص بالأب دون الأم وغيرها ، وتحرم الشهادة على التخصيص والتفضيل تحملا وأدله ولو بعد موت المخصص والمفضل إن علم ، وكذا كل عقد مختلف فيه فاسد عند الشاهد ، وتكره على عقد نكاح محرم بنسك ، وتقدم في محظورات الاحرام ، وقيل إن أعطاه لمعنى فيه من حاجة أو زمانة أو عى أو كثرة عائلة أو لاشتغاله بالعلم ونحوه ومنع بعض ولده لفسقه أو بدعته أو لكونه يعصى الله بما يأخذه ونحوه جاز التخصيص ، اختاره الموفق وغيره ، ولا يكره قسم ماله بين ورائه ولو أمكن أن يولد له ، فان حدث له وارث سوى بينه وبينهم وجوبا ، أو أن ولده ولد بعد موته استحب للبعطى أن يساوى المولود الحادث بعد أبيه ، ويستحب التسوية بينهم في الوقف ، وتقدم في باب الوقف ، وإن وقف ثلثه في مرضه على بعض ورائه أو وصى بوقفه عليهم جاز ، ويجرى مجرى الوصية ، ولا يصح وقف مريض على أجنبي أو وارث بزيادة على الثلث ، ولا يجوز لواهب ولا يصح أن يرجع في هبته ولو صدقة وهدية



ونحلة أو نفوطا أو حولة في عرس ونحوه، أو تعلق بالموهوب رغبة الغير بأن كبح الولد أو دأبته لوجود ذلك بعد لزومها كالقيمة<sup>(١)</sup> إلا الأب الأقرب، ولو أسقط حقه من الرجوع، ولو ادعى اثنان مولودا فوهباه أو وهبه أحدهما شيئا فلا رجوع، وإن ثبت للحاق بأحدهما ثبت الرجوع، ويشترط لرجوع الأب شروط ثلاثة: أحدها أن تكون عينا باقية في ملك الابن فلا رجوع في دينه على الولد بعد الإبراء ولا في منفعة أباحاله بعد الاستيفاء كسكنى دار ونحوها، فإن خرجت العين عن ملكه بيع أو هبة أو وقف أو بغير ذلك ثم عادت إليه بسبب جديد كبيع أو هبة أو وصية أو إرث أو نحوه لم يملك الرجوع، وإن عادت كفسخ البيع بعيب أو إقالة أو فلس المشتري أو بفسخ خيار الشرط أو المجلس أو دبر العبد أو كاتبه ملك الرجوع وهو مكاتب وما أخذه الابن من دين الكتابة لم يأخذه منه أبوه

الثاني أن تكون العين باقية في تصرف الولد فإن تلفت فلا رجوع في قيمتها وإن استولد الأئمة أو كان وهبها له للاستعفاف لم يملك الرجوع وإن رهن العين أو افلس وحجر عليه فكذا ذلك، فإن زال المانع ملك الرجوع. وكل تصرف لا يمنع الابن التصرف في الرقبة كالوصية والهبة قبل القبض والوطء المجرد عن الاحبال والتزويج والاجارة والمزارعة عليها وجعلها مضاربة في عقد شركة لا يمنع الرجوع، وكذلك العتق المعلق، وإذا رجع وكان التصرف لازما كالاجارة والتزويج والكتابة

(١) أي لا يجوز له ذلك كما لا يجوز رجوعه بقيمة الموهوب

فهو باق بحاله ، وان كان جائزاً كالوصية والهبة قبل القبض بطل ، والتدبير والعق المعلق بصفة لا يبقى حكمهما في حق الاب ، ومتى عاد الى الابن عاد حكمهما ، وان وهبه الولد لولده لم يملك <sup>(١)</sup> الرجوع الا ان يرجع هو الثالث ألا يزيد زيادة متصلة تزيد في قيمتها كالسمن والكبر والحمل وتعلم صناعة او كتابة او قرآن ، وان زاد ببرته من مرض او صمم منع الرجوع ، وان اختلف الاب وولده في حدوث زيادة فقول الاب ، ولا تمنع المنفصلة كولد البهيمة وثمرة الشجرة وكسب العبد ، والزياة للولد ، فان كانت ولد أمة امتنع الرجوع لتحريم التفريق ، وان وهبه حاملاً فولدت في يد الابن فالولد زيادة متصلة ، وان وهبه حائلاً ثم رجع فيها حاملاً فان زادت قيمتها فزيادة متصلة ، وان وهبه نخلاً فحملت فقبل التأثير زيادة متصلة وبعده منفصلة ، وان تلف بعض العين أو نقصت قيمتها أو أبق العبد أو ارتد الولد لم يمنع الرجوع ، ولا ضمان على الابن فيما تلف منها ولو بفعله . وان جنى العبد جناية يتعلق ارشها برقبته فللاب الرجوع فيه . ويضمن ارش الجناية فان جنى على العبد فرجع الاب فيه فارش الجناية عليه للابن ، وصفة الرجوع أن يقول : قدر جعت فيها أو ارتجعتها أو رددتها ونحوه من الالفاظ الدالة على الرجوع علم الولد او لم يعلم . ولا يحتاج الى حكم حاكم وان تصرف الاب فيه بعد قبض الابن او وصى الجارية ولو نوى به الرجوع لم يكن رجوعاً بغير قول . وان سأل امرأته هبة مهرها فوهبته أو

(١) فاعل يملك يعود على الواهب الأول وهو الجد

قال أنت طالق ان لم تبرئني فأبرأته ثم ضرها بطلاق أو غيره فلها الرجوع  
لا ان تبرعت به من غير مسئلة

**فصل .** ولاب فقط اذا كان حرا ان يملك من مال ولده ماشاء  
مع حاجة الاب وعدمها في صغر الولد وكبره وسخطه ورضاه وبعليه .  
وبغيره دون أم وجد وغيرهما : بشروط أحدها : أن يكون فاضلا عن  
حاجة الولد لئلا يضره . فليس له أن يملك سريره وان لم تكن أم  
ولد لانها ملحقه بالزوجات ولا ماتعلقت حاجته به . الثاني : ألا يعطيه  
لولد آخر ، الثالث ألا يكون في مرض موت أحدهما . الرابع : ان  
لا يكون الاب كافرا والابن مسلما لاسيما اذا كان الابن كافرا ثم اسلم  
قاله الشيخ . وقال : الاشبه أن الاب المسلم ليس له أن يأخذ من مال ولده  
الكافر شيئا ، الخامس : أن يكون عينا موجودة . ويحصل تملكه بقبض  
مع قول أو نية . وهو السادس . ولا يصح تصرفه فيه قبل ذلك ، ولو  
عتقا . ولا يملك إبراء نفسه ولا إبراء غريم ولده ولا تملكه ما في ذمة  
نفسه ولا ذمة غريم ولده ولا قبضه منها . لأن الولد لم يملكه ، ولو  
أقر بقبض دين ولده فانكر الولد أو أقر رجوع على غريمه ورجع الغريم  
على الأب - قال الشيخ : لو أخذ من مال ولده شيئا ثم انفسخ سبب  
استحقاقه . بحيث وجب رده الى الذي كان مالكة مثل أن يأخذ  
صداق ابنته ثم يطلق الزوج أو يأخذ ثمن السلعة التي باعها الولد ثم ترد  
السلعة أو يأخذ المبيع الذي اشتراه الولد ثم يفسد بالثمن ونحو ذلك  
فالأقوى في جميع الصور أن للمالك الأول الرجوع على الاب - ويأتي

في الصداق لوزوجها على الف لها والف لآيها — وإن وطى، جارية ولده فاحبلها صارت أم ولد له. وولده حر لا تلزمه قيمته، ولا مهر ولا حد ويعزر. ويلزمه قيمتها إن لم يكن الابن وطئها. ولا ينتقل الملك فيها إن كان الابن استولدها فلا تصير أم ولد للاب. وإن كان الابن وطئها ولولم يستولدها لم يملكها الاب ولم تصر أم ولد له. وحرمت عليهما. ولا يحد. وإن وطى، أمة أحد أبويه لم تصر أم ولد. وولده قن. ويحد. وليس لولد ولا لورثته مطالبة أبيه بدين قرض ولا ثمن مبيع ولا قيمة متلف ولا أرش جناية ولا ما انتفع به من ماله ولا أن يحيل عليه بدينه ولا يغير ذلك إلا بنفقته الواجبة. زاد في الوجيز: وحبسها عليها. وله مطالبة بعين مال له في يده ويجرى الربا بينهما وثبت له في ذمته الدين ونحوه — قال في الموجز: لا يملك إحضاره في مجلس الحكم فإن أحضره فادعى فاقر أو قامت بينة لم يحبس<sup>(١)</sup>. وإن وجد عين ماله الذي أقرضه أو باعه ونحوه بعد موته فله أخذه إن لم يكن انتقد ثمنه ولا يكون ميراثا بل له دون سائر الورثة، ولا يسقط دينه الذي عليه بموته فيؤخذ من تركته وتسقط جنايته. ولو قضى الأب الدين الذي عليه لولده في مرضه أو وصى بقضائه فن راس ماله ولولد الولد مطالبة جده بماله في ذمته وكذا الأم. ولا اعتراض للاب على تصرف الولد في مال نفسه بعقود المعاوضات وغيرها.

والهدية تذهب الحق وتجلب المحبة. ولا ترد وإن قلت كذراع أو

(١) يريد فادعى الولد دين فاقر به الأب

كرأع خصوصاً الطيب مع انتفاء مانع القبول. ويسن ان يثيب عليها .  
 فان لم يستطع فليذكرها ويثن على صاحبها . ويقول جزاك الله خيراً  
 ويقدم في الهدية الجار القريب بابه على البعيد . ويجوز ردها لامور  
 مثل ان يريد اخذها بعقد معاوضة لحديث جابر في جملة . أو يكون  
 للمعطى لا يقنع بالثواب المعتاد أو تكون بعد السؤال واستشراف النفس  
 لها أو لقطع المنة وقد يجب الرد كهدية صيد لمحرم

**فصل . عطية المريض في غير مرض الموت ولو مخوفاً أو في**  
 غير مخوف كرمد ووجع ضرس وصداع وجرب وحمى يسيرة ساعة  
 أو نحوها والاسهال اليسير من غير دم ونحوه ولومات به أو صار  
 مخوفاً ومات به كصحيح ، وفي مرض الموت المخوف كالبرسام ووجع  
 القلب والرتة وذات الجنب والطاعون في بدنه أو وقع بيلته أو هاجت  
 به الصفراء أو البلغم والقولنج<sup>(١)</sup> والحصى المطبقة والرعاف الدائم والقيام  
 المتدارك وهو الاسهال المتواتر والفالج في ابتداءه والسل في انتهائه وما  
 قال مسلمان عدلان من أهل الطب لا واحد ولو لعدم عند اشكاله  
 انه مخوف — فعطاياه ولو عتقا ووقفاً ومحابة كوصية في أنها لا تصح  
 لو ارث بشيء غير الوقف ولا لأجنبي بزيادة على الثلث إلا باجازه الورثة  
 فيهما . الا الكتابة فلو حابه فيها جاز وتكون من رأس المال وكذا  
 لو وصى بكتابة بمحابة واطلاقها يكون بقيمته ، وفرع في المستوعب على  
 العتق فقال : وينفذ العتق في مرض الموت في الحال ويعتبر خروجه من

(١) القولنج هو احتساس الطعام في بعض الأمعاء . والعالج أشبه بالشلل

الثلث لآحين العتق، فلو أعتق في مرضه أمة تخرج من الثلث حال العتق لم يجز أن يتزوجها إلا أن يصح من مرضه وأن وهبها حرم على المتهب وطؤها حتى يبرأ الواهب أو يموت، والاستيلاد في المرض لا يعتبر من الثلث فإنه من قبيل الاستهلاك في مهور الانكحة وطيبات الاطعمة ونفائس الثياب والتداوى ورفع الحاجات، ويقبل اقرار المريض به، ولو وهب في الصحة وأفيض في المرض فن الثلث، فاما الامراض الممتدة كالسل والجذام وحي الربيع والفالج في دوامه فان صار صاحبها صاحب فراش فهي مخوفة وإلا فعطاياه كصحيح، والمهرم إن صار صاحب فراش فكمخوف، ومن كان بين الصفيين عند التحام حرب هو فيه واختلطت الطائفتان للقتال سواء كانتا متفتتين في الدين أولا وكانت كل واحدة منهما مكافئة للآخرى أو إحداهما مقهورة وهومنها فكمرض مخوف، فاما القاهرة بعد ظهورها أو كان كل من الطائفتين متميزة لم يختلطوا وبينهما رمى سهام أولا فليس بمخوف، ومن كان في لجة البحر عند هيجانه أو قدم ليقول قصاصا أو غيره أو أسر عند من عادته القتل أو حامل عند مخاض حتى تنجو من نقاسها مع المولود بسقط تام الخلق بخلاف المضغة إلا أن يكون ثم مرض أو ألم أو حبس ليقول أو جرح جرحا موحيا مع ثبات عقله فكمرض مخوف، وحكم من ذبح أو أمنت حشوته وهي امعاؤه لاخرها فقط كبيت، ولو علق صحيح عتق عبد فوجد شرطه في مرضه ولو بغير اختياره فن ثلثه، وإن اختلف الورثة وصاحب العطية هل اعطيا في الصحة أو المرض فقولهم. وإن كانت في رأس

الشهر واختلفا في مرض المعطى فيه فقول المعطى وإن عجز الثلث عن التبرعات المنجزة بدى بالاول فالاول منها ، ولو كان فيها عتق ، فان تساوت بان وقعت دفعة واحدة قسم الثلث بين الجميع بالحصص . واذا قال المريض ان اعتقت سعدا فسعيد حر ثم اعتق سعدا عتق سعيد ان خرج من الثلث وان لم يخرج الا احدهما عتق سعد وحده ولم يقرع بينهما . ولورق بعض سعد لعجز الثلث عن كله فات إعتاق سعيد . وان بقي من الثلث بعد اعتاق سعد ما يعتق به بعض سعيد تمام الثلث منه ، وان قال ان اعتقت سعدا فسعيد وعمر وحران ثم أعتق سعدا ولم يخرج من الثلث الا أحدهم عتق سعد وحده وإن خرج من الثلث اثنان أو واحد وبعض آخر عتق سعد وأقرع بين سعيد وعمر وفيما بقي من الثلث ، ولو خرج من الثلث اثنان وبعض الثالث أقرعنا بينهما لتكميل الحرية في أحدهما وحصول التشفيق في الآخر ، وان قال ان اعتقت سعدا فسعيد حر أو فسعيد وعمر وحران في حال اعتاقى فالحكم سواء ، ولورق بعض سعد لفات شرط عتقهما ، فان كان الشرط في الصحة والاعتاق في المرض فالحكم على ما ذكرناه ، وان قال ان تزوجت فبدي حر فتزوج في مرضه باكثر من مهر المثل فالزيادة محابة فتعتبر من الثلث ، فان لم يخرج من الثلث الا المحابة أو العبد قدمت المحابة وان اجتمعت عطية ووصية وضاق الثلث عنهما ولم تجز جميعهما قدمت العطية ، ولو قضى مريض بعض غرمائه صح ولم يكن لبقية الغرماء الاعتراض عليه ، ولم يزاحم المقضى الباقيون . ولولم

تف تركته ببقية الديون، وما لزم المريض في مرضه من حق لا يمكن دفعه واسقاطه كإرش جنابة عبده وما عاوض عليه بثمن المثل ولو مع وارث وما يتغابن الناس بمثله فمن رأس المال، ولا يبطل تبرعه بأقراره بعده بدين، ولو حابي وارثه بطلت في قدرها ان لم تجز الورثة وصحت في غيرها بقسطه، وللشترى الفسخ، وان كان له شفيع فله أخذه فان أخذه فلا خيار للمشتري، ولو باع المريض اجنيا وحاباه وله شفيع وارث أخذا ان لم يكن حيلة لأن المحابة لغيره ويعتبر الثلث عند الموت، فلو أعتق عبدا لا يملك غيره ثم ملك مالا فخرج من ثلثه تبينا انه عتق كله، وان صار عليه دين يستغرقه لم يعتق منه شيء.

**فصل . وتفارق العطية الوصية في أربعة أشياء — أحدها — ان يبدأ بالأول فالأول منها : والوصية يسوى بين متقدمها ومتأخرها الثاني — لا يصح الرجوع في العطية : بخلاف الوصية — الثالث — يعتبر قبوله للعطية عند وجودها : والوصية بخلافه — الرابع — ان الملك يثبت في العطية من حينها ويكون مراعى : فإذا خرجت من ثلثه عند موته تبينا انه كان ثابتا من حينه، فلو أعتق أو وهب رقيقا في مرضه فكسب ثم مات سيده فخرج من الثلث : كان كسبه له ان كان معتقا وللوهوب له ان كان موهوبا، وان خرج بعضه فلهما <sup>(١)</sup> من كسبه بقدره، فلو أعتق عبدا لا مال له سواه فكسب مثل قيمته قبل موت**

(١) مرجع النصير هو الموهوب له . والتعبد المعتق اذا نفذ أعتق في بعضه



سيده فقد عتق منه شيء وله من كسبه شيء. ولورثة سيده شيآن (١) فصار العبد وكسبه نصفين فيعتق منه نصفه وله نصف كسبه وللورثة نصفهما: فلو كان العبد يساوي عشرة فكسب قبل الوفاة مثلها عتق منه شيء وله من الكسب شيء. وللورثة شيآن: فيعتق نصفه ويأخذ خمسة وللورثة نصفه وخمسة، وإن كسب مثلي قيمته صار له شيآن وعتق منه شيء. وللورثة شيآن فيعتق منه ثلاثة أخماسه وله ثلاثة أخماس من كسبه والباقي للورثة، وإن كسب نصف قيمته عتق منه شيء. وله نصف شيء من كسبه وللورثة شيآن: فيعتق منه ثلاثة أسباعه وله ثلاثة أسباع كسبه والباقي للورثة، وإن كان موهوبا لإنسان فله من العبد بقدر ما عتق منه وبقدرة من كسبه، وإن أعتق جارية ثم وطئها بنكاح أو غيره ومهر مثلها نصف قيمتها فكما لو كسبت نصف قيمتها: يعتق منها ثلاثة أسباعها: سبع بملكها له بمهرها: وسبعان باعتاق المتوفى، ولو وهبها لمرضى آخر لا مال له فوهبها الثاني للاول صححت هبة الاول في شيء وعاد إليه بالهبة الثانية ثلثه وبقي لورثة الآخر ثلثا شيء. وللأول شيآن فلم يثلاثة أرباعها ولورثة الثاني ربعها، ولو باع مريض قفيزا لايملك غيره يساوي ثلاثين بقفيز يساوي عشرة وهما جنس واحد فيحتاج إلى تصحيح البيع في جزء منه مع التخلص من الربا فاسقط قيمة الرديء من الجيد ثم أنسب الثلث إلى الباقي وهو عشرة من عشرين تجده نصفها فيصح البيع في نصف الجيد بنصف الرديء. ويبطل فيما بقي حذرا من ربا الفضل ولا

(١) شيء من رقة العبد وهو ما لم ينفذ فيه العتق. وشيء من كسبه

شيء للمشتري سوى الخيار ، وإن شئت في عملها فأنسب ثلث الاكثر  
من المحابة فيصح البيع فيهما بالنسبة وهو هنا نصف الجيد بنصف الردي ،  
وإن شئت فاضرب ما حابه في ثلاثة يبلغ ستين ثم انسب قيمة الجيد  
اليها فهو نصفه فيصح بيع نصف الجيد بنصف الردي ، وإن شئت فقل  
قدر المحابة الثلثان ومخرجهما ثلاثة تغذ للمشتري سهمين منه وللورثة  
أربعة : ثم انسب المخرج الى الكل بالنصف فيصح بيع نصف أحدهما  
بنصف الآخر . وبالجبر يصح بيع شيء من الأعلى بشيء من الأدنى قيمته  
ثلث شيء من الأعلى فتكون المحابة بثلاثي شيء منه فالحقها منه يبقى قفيزا  
لا ثلثي شيء يعدل مثل المحابة منه وهو شيء . وثلث شيء فاذا جبرت وقابلت  
عدل شيئين فالشيء نصف قفيز ، فلو لم يفض الى الربا كما لو باعه عبدا  
يساوى ثلاثين لا يملك غيره بعشرة ولم تجز الورثة صح بيع ثلثه بالعشرة  
والثلثان كالحبة فيرد الاجنبي نصفهما وهو عشرة وياخذ عشرة بالمحابة  
وإن كانت المحابة مع وارث صح البيع في ثلثه ولا محابة ولها فسخه ،  
واذا أفضى إلى اقالة بزيادة أو ربا فضل فكمالمسئلة الأولى ، وقدم في  
الفروع وغيره في المسئلة الأولى ان له ثلثه بالعشرة وثلثه بالمحابة لنسبتهما  
من قيمته فيصح بقدر النسبة ، وإن أصدق امرأة عشرة لا مال له غيرها  
وصداق مثلها خمسة فانت قبله ثم مات فلها بالصداق خمسة وشيء بالمحابة  
رجع اليه نصف ذلك بموتها صار له سبعة ونصف الا نصف شيء يعدل  
شيئين : أجبرها بنصف شيء وقابل بمخرج الشيء ثلاثة : فلورثته ستة

ولورثتها أربعة ، وإن مات قبلها ورثته وسقطت المحابة ، ولو وهبها كل ماله فمات قبله فلورثته أربعة أخماسه ولورثتها خمسة ويأتي في الخلع له تنمة إن شاء الله ، وللمريض لبس الناعم وأكل الطيب لحاجة وإن فعله لتفويت الورثة منع من ذلك

فصل . لو ملك ابن عمه فآقر في مرضه أنه أعتقه في صحته أو ملك من يعتق عليه بهبة أو وصية عتق من رأس ماله وورث ، ولو اشترى ابنه بخمسمائة وهو يساوى ألفا فقدر المحابة من رأس ماله ، ولو اشترى من يعتق على وارثه صح وعتق عليه وارثه ، وإن دبر ابن عمه عتق ولم يرث ، ولو قال أنت حر آخر حياتي عتق وورث وليس عتقه وصية له ، ولو اشترى من يعتق عليه من يرث أو أعتق ابن عمه في مرضه عتق من الثلث وورث ، وإن لم يخرج من الثلث عتق منه بقدره ويرث بقدر ما فيه من الحرية ، ولو أعتق أمته وتزوجها في مرضه ورثته وتعتق إن خرجت من الثلث ويصح النكاح والاعتق قدره وبطل النكاح ، ولو أعتقها وقيمتها مائة ثم تزوجها وأصدقها مائتين لا مال له سواهما وهما مهر مثلها ثم مات صح العتق ولم تستحق الصداق لثلاثي يفضى إلى بطلان عتقها ثم يبطل صداقها . وإن تبرع بثلث ماله ثم اشترى إياه من الثلثين صح الشراء ولم يعتق ، فإذا مات عتق على الورثة إن كانوا ممن يعتق عليهم ولا يرث لأنه لم يعتق في حياته

## كتاب الوصايا

الوصية الأمر بالتصرف بعد الموت ، ولا تجب الا على من عليه دين او عنده ودیعة او عليه واجب يوصى بالخروج منه ، والوصية بالمال التبرع به بعد الموت ، ويصح من البالغ الرشيد سواء كان عدلا او فاسقا رجلا أو امرأة مسلما او كافرا ومن المحجور عليه لفلس ومن العبد والمكاتب والمذبر وام الولد في غير المال ، وفي المال ان ماتوا على ائرق فلا وصية لهم ، ومن عتق منهم ثم مات ولم يغير وصيته صححت لان الوصية تصح مع عدم المال كالفقير إذا أوصى ولا شيء له ثم استغنى ، وتصح من المحجور عليه لسفه بمال لا على أولاده ومن يميز عاقل لامن سكران ومجنون ومبرم وطفل دون التمييز ، ولا ممن اعتقل لسانه باشارة ولو فهمت إذا لم يكن ما يوسا من نطقه كقادر ، ولا من أخرس لا تفهم اشارته ، فان فهمت صححت ، وتصح في افاقة من يخفق في أحيان والضعيف في عقله ان منع ذلك رشده في ماله فكسفيه ، وان وجدت وصيته بخطه الثابت باقرار ورثته او بيته تعرف خطه صححت وعمل بها ما لم يعلم رجوعه عنها ، وان تطاولت مدته وتغيرت أحوال الموصى مثل ان يوصى في مرض فيبرأ منه ثم يموت بعد أو يقتل لان الاصل بقاءه وعكسها ختمها والاشهاد عليها ولم يعرف انه خطه ، لكن لو تحقق انه خطه من خارج عمل به لا باشهاد عليها ، وعكس الوصية الحكم فانه

لا يجوز برؤية خط الشاهد ، ولورأى الحاكم حكمه بخطه تحت ختمه ولم يذكر انه حكم به أو رأى الشاهد شهادته بخطه ولم يذكر الشهادة لم يجوز للحاكم انفاذ الحكم بما وجده ولا للشاهد الشهادة بما رأى خطه به — ويأتى فى باب كتاب القاضى الى القاضى — وايضا آخر الباب الذى قبله <sup>(١)</sup> ويسن أن يكتب الموصى وصيته ويشهد عليها ، ويستحب ان يكتب فى صدرها هذا ما اوصى فلان انه يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من فى القبور ، واوصى اهلى ان يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله ان كانوا مؤمنين وأوصيهم بما أوصى به ابراهيم بنيه ويعقوب يابنى ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا و أنتم مسلمون

**فصل . والوصية ببعض المال ليست واجبة بل مستحبة لمن ترك خيرا ، وهو المال الكثير عرفا : بخمس ماله لقريب فقير لا يرث فان كان القريب غنيا فلبسكين وعالم ودين ونحوهم ، وتكره لغيره ان كان له وارث ، ومن لا وارث له بفرض او عصة أو رحم تجوز وصيته بكل ماله ، فلو مات وترك زوجا او زوجة لا غير واوصى بجميع ماله ورد <sup>(٢)</sup> بطلت فى قدر فرضه من الثلثين فياخذ الموصى له الثلث ثم ياخذ احد الزوجين فرضه من الباقي وهو الثلثان**

(١) يعنى قبل باب كتاب القاضى الى القاضى

(٢) يريد لم يررض احد الزوجين فقاذ الوصية

فياخذ ربهما ان كان زوجة ونصفهما ان كان زوجا ثم ياخذ الموصى له الباقي من الثلثين ، ولو اوصى احدا الزوجين للآخر بماله كله وليس له وارث غيره أخذ المال كله ارثا ووصية ، وتحرم الوصية وقيل تسكره « وهو الاولى اختاره جمع ، على من له وارث غير أحد الزوجين بزيادة على الثلث لاجنبى وبشيء لو ارث وتصح وتقف على اجازة الورثة الا اذا اوصى بوقف ثلثه على بعض الورثة فيجوز وتقدم في الباب قبله . وان أسقط عن واره ديناً أو اوصى بقضائه أو اسقطت المرأة صداقها عن زوجها أو عفا عن جناية مُوجبها المال فكلو وصية . وان اوصى لولد واره صح فان قصد بذلك نفع الوارث لم يجز فيما بينه وبين الله ، وتصح وصية لكل وارث بمعين بقدر ارثه ولو لم تجز الورثة كرجل خلف ابنا وبنتا وعبا قيمته مائة وأمة قيمتها خمسون فوسى له به ولها بها وكذا وقفه لكن بالاجازة فيما زاد على الثلث ولو كان الوارث واحدا وان لم يف الثلث بالوصايا ولم تجز الورثة تحاصوا فيه ولو عتقا كسائل العول والعطايا المعلقة بالموت: كقوله إذا مات فاعطوا فلانا كذا أو اعتقوا فلانا ونحوه وصايا كلها ولو كانت في حال الصحة . ويسوى بين مقدمها ومؤخرها والعتق وغيره . وإذا اوصى بعتق عبده لزم الوارث اعتاقه ويجبره الحاكم عليه ان أبى ، وان أعتقه الوارث أو الحاكم فهو حر من حين أعتقه وولاؤه للموصى ، فان كانت الوصية بعتقه إلى غير الوارث كان الاعتاق اليه ولم يملك ذلك غيره إذا لم يتمتع<sup>(١)</sup> وما كسب الموصى

(١) مرجع الضمائر هنا هو الموصى اليه المنعين

بعتقه بعد الموت وقبل الاعتاق فله ، وإن أراد الورثة ما يقف على إجازتهم بطلت الوصية فيه

**فصل** وإجازتهم تنفيذ لاهبة : فلا تفتقر إلى شروطها من الإيجاب والقبول والقبض ونحوه ولا تثبت أحكامها ، فلو كان المجيز أباً للمجاز له لم يكن له الرجوع ، ولا يحنث بها من حلف لايهب ، ولا يعتبر أن يكون المجاز معلوماً ، ولو كان المجاز عتقا كان الولاء للموصى تختص به عصبته ، ولو كان الموصى بعتقه أمة فولدت قبل العتق وبعد الموت تبعها الولد كأم الولد ، ولو قبل الموصى له الوصية المفتقرة إلى الإجازة قبل الإجازة ثم أجزيت فالملك ثابت له من حين قبوله ، وما جاوز الثلث من الوصايا إذا أجزز أحم به من لم يجاوز الثلث : كوصيتين أحدهما مجوزة الثلث والآخرى غير مجاوزة كنصف وثلث فجاز الورثة الوصية المجاوزة للثلث خاصة فإن صاحب النصف يراحم صاحب الثلث بنصف كامل فيقسم الثلث بينهما على خمسة لصاحب النصف ثلاثة أخماسه وللآخر خمسة ثم يمكن لصاحب النصف بالإجازة ، ولو أجاز المريض في مرض موته وصية موروثة جازت غير معتبرة من ثلثه ، وإن كان وقفاً على المجيزين صح ، ويكفي فيها قول الوارث أجزت أو أمضيت أو أنفذت ونحو ذلك فإذا قال ذلك لزم الوصية ، وإن أوصى أو وهب لوارث فصار عند الموت غير وارث صح وعكسه بعكسه لأن اعتبار الوصية بالموت ، ولا تصح إجازتهم وردم إلا بعد موت الموصى فلو أجازوا قبل ذلك أو ردوا أو أدنوا المورثهم في صحته أو مرضه الوصية بجميع ماله

لأجنبي أو لبعض ورثته<sup>(١)</sup> فلم الرد بعد موته ، ومن أجاز الوصية إذا كانت جزءا مشاعا من التركة كنصفها ثم قال إنما أجزت لأننى ظننت المال قليلا فالقول قوله مع يمينه ، وله الرجوع بما زاد على ظنه إلا ان يكون المال ظاهرا لا يخفى أو تقوم بينة بعلمه بقدره . وإن كان المجاز عينا كعبد أو فرس أو يزيد على الثلث وقال ظننت المال كثيرا تخرج الوصية من ثلثه فإن قليلا أو ظهر عليه دين لم اعلمه او كان المجاز مبلغا معلوما لم يقبل قوله ، ولا تصح الاجازة الا من جائز التصرف الا المفلس والسفيه

فصل . ولا يثبت الملك للموصى له الا بقبوله بعد الموت ان كان واحدا او جمعا محصورا فورا أو تراخيا ، ولا عبرة بقبوله ورده قبل الموت ، ويحصل القبول باللفظ وبما قام مقامه من الاخذ والفعل الدال على الرضا ، ويحصل 'رد بقبوله رددت الوصية او ما قبلها او ما أدى هذا المعنى ، ويجوز التصرف فى الموصى به بعد ثبوت الملك بالقبول وقبل القبض ، وإن كانوا غير محصورين كالعلماء والفقراء والمساكين ومن لا يمكن حصرهم كبنى تميم 'و على مصلحة كمسجد وحج لم يشترط القبول ولزمت بمجرد الموت ولو كان فيهم ذو رحم من الموصى به<sup>(٢)</sup> مثل ان يوصى بعبد للفقراء وابوه فقير لم يعتق عليه . وإن مات

(١) يريد أو لبعض ورثته بشئ.

(٢) قوله ولو كان فيه يعنى فى الموصى لهم من العلماء أو الفقراء من يتصل برحم للمبد الموصى به



الموصى له قبل موت الموصى أورد الوصية بعد موته بطلت ، وان ردها بعد موته وبعد قبوله ولو قبل القبض ولو في مكيل ونحوه او مات الموصى له بقضاء دينه قبل موت الموصى لم تبطل ، واذا لم يقبل بعد موته ولا رد حكم عليه بالرد وبطل حقه من الوصية ، وكل موضع صح فيه الرد بطلت فيه الوصية ويرجع الموصى به الى التركة ويكون للوارث ولو خص به الراد واحدا منهم ، وكل موضع امتنع الرد فيه لاستقرار ملكه عليه فله ان يخص به بعض الورثة ، ويستقر الضمان على الورثة بمجرد موت مورثهم اذا كان المال عينا حاضرة يتمكن من قبضها ، فلو ترك مائتي دينار وعبدا قيمته مائة موصى به لرجل فسرقت النناير بعد موت الموصى فقال احمد وجب العبد للموصى له وذهبت دنائير الورثة ، وتنعقد الوصية بقوله وصيت لك او لزيد بكذا او اعطوه من مالي بعد موتى كذا او ادفعوه اليه او جعلته له او هو له بعد موتى او هو له من مالي بعد موتى ونحو ذلك ، ولا تصح الوصية مطلقة ومقيدة ، فالمطلقة ان يقول ان مت قتلتي للمساكين او لزيد ، والمقيدة ان يقول ان مت من مرضى هذا او في هذه البلدة او في هذه السفرة قتلتي للمساكين ، فان برى من مرضه او قدم من سفره او خرج من البلدة ثم مات بطلت الوصية ، وان مات الموصى له بعد موت الموصى وقبل الرد والقبول قام وارثه مقامه في القبول والرد فان كان وارثه جماعة اعتبر القول والرد من جميعهم . فن قبل منهم اورد فله حكمه فان كان فيهم من ليس له التصرف قام وليه مقامه فيفعل ما فيه الحظ

وان فعل غيره لم يصح ، فلو وصى لصبي بذى رحم يعتق بملكه له  
وكان على الصبي ضرر في ذلك بأن تلزمه نفقة الموصى به لكونه فقيرا  
لا كسب له والمولى عليه موسر لم يكن له قبول الوصية . وان لم  
يكن عليه ضرر لكون الموصى به ذا كسب أو لكون المولى عليه  
فقيرا لا تلزمه نفقة تعين القبول : فما حصل من كسب أو نماء منفصل  
فيه بعد موت الموصى وقبل القبول كالولد وانثمة والكسب فللورثة  
لانه ملكهم . ولو كانت الوصية إامة فوطئها الوارث قبل القبول واولدها  
صارت أم ولد له ولا مهر عليه وولده لا تلزمه قيمته وعليه قيمتها للموصى  
نه ان قبلها وان وطئها الموصى له كان ذلك قبولا كالحبة فيثبث له الملك  
به وكوطء الرجعية . ولو وصى له بزوجه قبلها انفسخ النكاح  
فان انت بولدها كانت حاملا به وقت الوصية فهو موصى به  
معها وان حملت به بعد الوصية وولده في حية الموصى فهو له . وبعد موته  
قبل القبول للورثة ولأبيه ان ولده بعده . وكل موضع كان الولد للموصى  
له فانه يعتق عليه ، وان حملت به بعد موت الموصى ووضعت قبل القبول  
فللورثة ، وبعده لأبيه وامه ام ولد ، هذا كله ان خرجت من الثلث ،  
وان لم يخرج ملك بقدره وانفسخ النكاح ، وكل موضع يكون الولد لأبيه  
فانه يكون له منه ههنا بقدر ملكه من أمه ويسرى العتق الى باقيه ان  
كان موسرا والا مملك منه ققص . وكل موضع قلنا تكون ام ولد فانها  
تصير أم ولد هنا موسر كان أو معسر ، وان وصى له بأبيه فوات قبل  
القبول فقبل ابنه صح وعتق عليه خذ ولم يرث من ابنه شيئا ولو وصى له

بارض فبنى الوارث فيها وغرس قبل القبول ثم قبل الموصى له فكتبناه  
المشترى الشقص المشفوع وغرسه . ولو بيع شقص في شركة الورثة  
والموصى له قبل قبوله ثم قبل فلا تنفعة له . ولو كان الموصى به زكويًا  
وتأخر القبول مدة تجب الزكاة فيها في مثله فلا زكاة فيه ، وأما اعتبار  
قيمة الموصى به في يوم الموت ويأتى في باب الموصى به

**فصل .** ويجوز الرجوع في الوصية وفي بعضها ولو بالاعتاق  
فاذا قال قد رجعت في وصيتي أو أبطلتها أو غيرتها أو قال في الموصى  
به هو لورثتي أو في ميراثي فهو رجوع . وإن قال ما وصيت به لزيد  
فهو لعمره كان لعمره ولا شيء لزيد ، وإذا أوصى لانسان بمعين من  
ماله ثم وصى به لآخر أو وصى له بثلثه ثم وصى لآخر بثلثه أو وصى له  
بجميع ماله ثم وصى به لآخر فهو بينهما ومن مات منهما قبل موت  
الموصى أورد بعد الموت كان الكل للآخر لأنه اشتراك تزام ،  
وإذا أوصى بعبد لرجل ولآخر بثلثه فهو بينهما ارباعا ، وإن وصى به لاثنتين  
فرد أحدهما وصيته فلآخر نصفه ، وإن وصى لاثنتين بثلثي ماله فرد  
الورثة ذلك ورد أحد الوصيين وصيته فلآخر الثلث كاملا ، وإذا أقر  
الوارث أن أباه وصى بالثلث لرجل وأقام آخر بينة أن أباه وصى له بالثلث  
فرد الوارث الوصيتين وكان الوارث رجلا عدلا وشهد بالوصية حلف  
معه الموصى له واشتركا في الثلث ، وإن كان المقر ليس بعدل أو كان  
امراة فأنشأت لمن شهدت له البينة . وإن لم يكن لواحد منهما بينة فآقر  
نزيله آقر لفلان بالثلث أو بهذا العبد وآقر لآخر به بكلام متصل فالمقر به

بينهما، وإن باع الموصى ما وصى به أو وهبه أو تصدق به أو رهنه أو  
أكله أو أطعمه أو أتلفه أو أوجبه في بيع أو هبة ولم يقبل فيهما أو عرضه  
ليبع أو رهن أو وصى ببيعه أو عتقه أو هبته أو صدقه أو جعله عوضاً  
في خلع أو اجرة في اجارة أو كان قطناً خشياً به فراشاً أو مساميراً فسمّر  
بها باباً أو قال ما وصيت به لفلان فهو حرام عليه أو كاتب العبد أو دبره  
أو خلطه بغيره على وجه لا يتميز ولو صبرة بغيرها أو أزال اسمه أو زال  
هو أو بعضه فطحن الحنطة أو خبز الدقيق وعجنه أو جعل الخبز قتيماً أو غزّ  
القطن والكتان أو نسج الغزل أو عمل الثوب قيصاً وفصله أو كان جارية  
فأحبها أو ضرب النقرة دراهم أو ذبح الشاة أو بنى أو غرس أو نجر الخشب باباً أو  
أنهدمت الدار أو بعضها أو زال اسمها أو أعادها ولو بآلتها القديمة. فرجوع: لأن  
جحد الوصية أو اجر أو زوج أو زرع أو وطيء الأمة ولم تحمل أو خلطه  
بما يتميز منه أو لبس أو سكن الموصى به أو وصى بثلك ماله فتلف  
المل أو باعه ثم ملك ما لا أو أنهدمت ولم يزل اسمها أو غسل الثوب،  
وإن وصى له بقفيز من صبرة ثم خلط الصبرة باخرى لم يكن ذلك  
رجوعاً سواء خلطها بمثلها أو بخير منها أو دونها، وإن زاد في الدار عمارة  
لم يستحق الموصى له العمارة وتكون للوارث لأنهم منها لأن الانقاض  
منها، وإن أوصى له بمدار دخل فيها ما يدخل في البيع وإن علق الوصية على صفة بعد  
موته إذا كان يرتقب وقوعها كقوله أوصيت له بكذا إذا مر شهر بعد  
موتي أو لفلانة بكذا إذا وضعت بعد موتى صح، وإن وصى لزيد ثم قال  
إن قدم عمرو فهو له فقدم في حياة الموصى فهو له عاد إلى الغيبة أو لم يدد.

وان قدم بعد موته فلزيد ، وان أوصى له بثلثه وقال ان مت قبلي أوردته  
فلزيد ومات قبله أو رد فعلى ما شرط

**فصل .** وتخرج الواجبات التي على الميت من رأس المال أوصى  
بها أو لم يوص كقضاء الدين والحج والزكاة ، فان وصى معها تبرع اعتبر  
الثالث من الباقي بعد اخراج الواجب كمن تكون تركته اربعين فيوصى  
بثلث ماله وعليه دين عشرة فتخرج العشرة أولا ويدفع الى الموصى له  
عشرة وهي ثلث الباقي بعد الدين ، وان لم يف ماله بالواجب الذي عليه  
تخاصوا ، والمخرج بذلك وصيه ثم وارثه ثم الحاكم ، وان أخرجه من  
لا ولاية له من ماله أجزأ كما لو كان باذن حاكم ، وان قال أخرجوا الواجب  
من ثلثي أخرج من الثلث وتم من رأس المال فان كان معها وصية تبرع  
فان فضل منه شيء فلصاحب التبرع والا بطلت الوصية

### باب الموصى له

تصح الوصية لكل من يصح تملكه من مسلم وكافر معين ولو مرتدا  
او حريبا ولو بدار حرب ، فلا تصح لغير المعين كاليهود والنصارى  
ونحوهم ولا لكافر بمصحف ولا بعبد مسلم ولا بسلاح ولا بحد قذف  
فلو كان العبد كافرا ثم أسلم قبل موت الموصى أو بعده قبل القبول بطلت  
وتصح للمكاتب ولو مكاتبه بجزء شائع أو معين ، فان قال ضعوا عنه بعض  
كتابته أو بعض ما عليه وضعوا ماشاؤا ، فان قال ضعوا عنه نجما فلمهم أن  
يضعوا عنه أى نجم شاؤا اتفقت النجوم أو اختلفت ، وان قال ضعوا عنه

ماشاء فالكل إذا شاء ، وإن قال ضعوا عنه أى نجم شاء رجع إلى مشيئته ،  
 وإن قال ضعوا عنه أكبر نجومه وضعوا أكثرها مالا ، وإن قال  
 أكثرها بالمثلثة وضعوا عنه أكثر من نصفها ، فإن كانت النجوم خمسة  
 وضعوا ثلاثة ، وإن كانت نجومه ستة وضعوا أربعة ، ولو أوصى له بأوسط  
 نجومه وكانت النجوم شفعاً متساوية القدر تعاق الوضع بالشفع المتوسط  
 كالاربعة المتوسط منها الثانى والثالث : والسته المتوسط منها الثالث  
 والرابع ، وإن كانت وتراً متساوية القدر والأجل خمسة تعين الثالث  
 أو سبعة فالرابع ، وإن كانت مختلفة المقدار فبعضها مائة وبعضها مائتان  
 وبعضها ثلاثمائة فأوسطها المائتان فيتعين ، وإن كانت متساوية القدر  
 مختلفة الأجل مثل أن يكون اثنان إلى شهر وواحد إلى شهرين وواحد  
 إلى ثلاثة أشهر تعينت الوصية فى الذى الى شهرين ، وإن اتفقت هذه  
 المعانى فى واحد تعين ، وإن كان لها أوسط فى القدر وأوسط فى الأجل  
 وأوسط فى العدد يخالف بعضه بعضاً رجع الى قول الورثة مع أيمانهم  
 لا يعلمون ما أراد الموصى منها ، وتصح الوصية لمدبره لكن لو ضاق  
 الثلث عن المدر وعن وصيته بدى بنفسه فيقدم عتقه على وصيته ،  
 وتصح لام ولده كوصيته إن ثلث قريته وقف عليها مادامت على ولدها  
 فإن شرط عدم تزويجها فلم يتزوج وأخذت الوصية ثم تزوجت ردت  
 ما أخذت من الوصية ولو دفع تزويجه مالا على ألا يتزوج بعد موته  
 فتزوجت ردت المال الى ورثته نصاً ، وإن أعطته مالا على ألا يتزوج  
 عليها رده إذا تزوج ، وإذا أوصى بعتق أمته على ألا يتزوج فمات فقالت

لا أتزوج عتقت ، فان تزوجت لم يبطل عتقها . وتصح الوصية لعبد غيره ولو قلنا لا يملك ويعتبر قبوله ، فاذا قبل ولو بغير اذن سيده فهي لسيده ككسبه ، وان قبل سيده دونه لم يصح ، وان كان حرا وقت موت الموصي أو بعده قبل القبول ثم قبل فهي له دون سيده . ووصيته لعبد وارثه كوصيته لوارثه ولعبد قاتله كقاتله ، وتصح لعبد بمشاع يتناوله فلو وصى له بربع ماله وقيمته مائة وله سواه ثمانمائة عتق وأخذ مائة وخمسة وعشرين ، وان وصى له بنفسه أو بربقته عتق بقبوله ان خرج من ثلثه والا بقدره ، وان وصى له بمعين لا يتناول شيئا منه كشوب ومائة لم يصح ولو وصى بعتق نسمة بالف فاعتقوا نسمة بخمسمائة لزهم عتق أخرى بخمسمائة ، وان قال أربعة بكذا جاز الفضل بينهم ما لم يسم ثمنا معلوما ، وتصح للحمل ان كان موجودا حال الوصية بان تضعه حيا لاقل من ستة أشهر من حين الوصية فراشا كانت لزوج أو سيد أو بائنا أو لاقل من أربع سنين ان لم تكن فراشا أو كانت فراشا لزوج أو سيد الا أنه لا يطؤها لكونه غائبا في بلد بعيد أو مريضا مرضا يمنع الوطء أو كان أسيرا أو محبوسا أو علم الورثة أنه لم يطاها أو أقروا بذلك ، ويثبت الملك له من حين قبول الولي له بعد موت الموصي ، وان انفصل ميتا بطلت الوصية ، ولو وصى لحمل امرأة من زوجها أو سيدها صحت الوصية لهن لحق به ، وان كان منقيا بلعان أو دعوى الاستبراء فلا ، ولو وصى لحمل امرأة فولدت ذكرا أو أنثى تساويا فيها ، وان فاضل بينهما فعلى ما قال ، وان ولدت أحدهما منفردا فله وصيته ، ولو قال ان كان في بطنك ذكر فله كذا وان

كان فيه أثى فكذا فكانا فيه فلهما ما شرط ، وإن كان خثى ففى الكافى له  
ماللاثنى حتى يتبين امره ، وإن ولدت ذكرين أو أنثيين فللذكرين  
ماللذكر وللأنثيين ماللاثنى ، وإن قال إن كان حملك أو مافى بطنك ذكرا  
فله كذا وإن كان أنثى فله كذا فولدت أحدهما منفردا فله وصيته . وإن  
ولدت ذكرا وأنثى فلا شىء لهما لأن أحدهما لبس هوكل الحمل ولا كل مافى  
البطن<sup>(١)</sup> . وإن وصى لمن تحمل هذه المرأة تصح لانه وصية لمعدوم ، وكذا  
المجهول كان يوصى بثله لأحد هذين أو قال لجارى أو قريبي فلان باسم  
مشترك ما لم تكن قرينة تدل على أنه أراد معيناً من الجار والقريب ،  
فإن قال اعطوا ثلثي أحدهما صح وللورثة الخيرة وإن قال عبدى غاتم حر  
وله مائة وله عبدان بهذا الاسم عتق أحدهما بقرعة ولا شىء له

فصل . وإن قتل الوصى<sup>(٢)</sup> الموصى ولو خطأ أو قتل مدبر سيده  
بطلت الوصية ، وإن أوصى لقاتله لم تصح وإن جرحه ثم أوصى له فمات من  
الجرح لم تبطل وكذا فعل مدبر سيده . وإن وصى لصنف من اصناف  
الزكاة أو لجميع الاصناف صح ويعطون بجمعهم . وينبغى أن يعطى كل  
صنف ثمن الوصية كما لو وصى لثمان قبائل ، ويكفى من كل صنف واحد ،  
ويستحب اعطاه من امكن منهم وتقديم اقرب الموصى ولا يعطى الا  
المستحق من أهل بلده ، ولا تجب التسوية ، ويعطى كل واحد منهم القدر  
الذى يعطاه من الزكاة ، وإن وصى للفقراء دخل فيه المساكين وكذا  
العكس الا ان يذكر الصنفين جميعاً . ويستحب تعميم من امكن منهم

(١) لانه قصر الوصية على الحمل اذا كان واحداً منهما . ولا تشبه هذه بالثى سبقت في قوله  
ان كان فى بطنك الخ لان هذا تشقيق فى الوصية لا قصر (٢) الوصى هو الوصى له



والدفع اليهم على قدر الحاجة والبداءة باقارب الموصى كما تقدم ، وان وصى لكتب القرآن او العلم صح ، وتصح لمسجد وتصرف في مصالحه ، وان وصى بشراء عين ، اطلق او يبع عبده وأطلق فالوصية باطلة . فان وصى ببيعه بشرط العتق صحت الوصية ويبع كذلك ، فان لم يوجد من يشتريه كذلك بطلت ، وان وصى ببيعه لرجل يعينه بشمن معلوم يبع به . وان لم يسم ثمننا يبع بقيمة فان تعذر بيعه للرجل او ابى ان يشتريه بالثمن او بقيمته ان لم يعين الثمن بطلت الوصية ، وان وصى في ابواب البر صرف في القرب كلها ويبدأ بالغزو ، وان قال ضع ثلثي حيث أراك الله فله صرفه في أى جهة من جهات القرب والافضل الى فقراء اقاربه ، فان لم يجد فالى محارمه من الرضاع : فان لم يجد فالى جيرانه وياتى في باب الموصى اليه اذا قال ضع ثلثي حيث شئت واذا قال يخدم عبدى فلانا سنة ثم هو حر صحت الوصية ، فان لم يقبل الموصى له بالخدمة او وهب له الخدمة لم يعتق الا بعد السنة ، واذا اوصى ان يشتري عبد زيد بخمسمائة فيعتق فلم يبعه سيده او امتنع من يبعه بالخمسمائة او تعذر شراؤه بموته او لعجز الثلث عن ثمنه فالخمسمائة للورثة ، ولا يلزمهم شراء عبد آخر ، وان اشتروه باقل فالباقى للورثة ، واذا اوصى ان يشتري عبد بانف فيعتق فلم يخرج من ثلثه اشترى عبد بالثلث ، ولا يشترط في صحة الوصية القرية — قال الشيخ : لو جعل الكفر او الجهل شرطاً في الاستحقاق لم تصح ، فلو وصى لاجهل الناس لم يصح — وان وصى من لاجح عليه ان يحج عنه بالف صرفه من ثلثه مؤنة حجة بعد

أخرى را كبا اوراجلا يدفع لكل واحد قدر ما يحج به حتى ينفد ،  
فلولم يكف الالف أو البقية حج به من حيث يبلغ ، ولا يصح حج  
وصى باخراجها لانه منفذ فهو كقوله تصدق عني لم يأخذ منه ولا  
وارث ، ويجزى ان يحج عنه من المقات ، وان قال حجوا عني بالالف ولم  
يقل واحدة . لم يحج عنه الا حجة واحدة وما فضل للورثة . وان قال  
حجة بالالف دفع الالف الى من يحج عنه . فان عينه اولا في الوصية فقال  
يحج عني فلان بالالف فهو وصية له ان حج ولا يعطى الا ايام الحج .  
فان ابي الحج وقال اصرفوا الى الفضل لم يعطه وبطلت الوصية في حقه  
ويحج عنه باقل ما يمكن من النفقة والبقية للورثة وله تاخيرها لعذر .  
ولو قال من عليه حج <sup>(١)</sup> صرف الالف كما سبق وحسب من الثلث  
الفاضل عن نفقة المثل . وان قال حجوا عني حجة ولم يذكر قدرا من  
المال دفع الى من يحج قدر نفقة المثل فقط . فان تلف المال في الطريق  
فهو من مال الموصى وليس على النائب اتمام الحج ، ولو وصى بثلاث  
حجج الى ثلاثة صح صرفها في عام واحد واحرم النائب بالفرض  
أولا ان كان عليه فرض ، وكذا ان وصى لم يقل الى ثلاثة . والوصية  
بالصدقة أفضل من الوصية بحج التطوع . وان وصى لاهل سكتة أو  
لقرباته او لاهل بيته او لجيرانه ونحوه لم يدخل من وجد بين الوصية  
والموت كمن وجد بعد الموت ، وان اوصى بمال في كيس معين لم  
يتناول المتجدد فيه ، واهل سكنه هم أهل دريه اى زقاقه ولجيرانه  
يتناول أربعين دراهم من كل جانب ، ويقسم المال على عدد الدور

(١) يريد : قال من وجب الحج عليه حجوا عني بالالف مثلا

وكل حصّة دار تقسم على سكانها ، وجيران المسجد من يسمع النداء ،  
ولا قرب قرابته أو أقرب الناس إليه أو أقربهم به رحماً لا يدفع إلى الابدع  
مع وجود الأقرب ، فاب وابن سواء وأخ من أبوين أولى من أخ لأب  
وكل من قدم قدم ولده إلا الجد فإنه يقدم على بنى اخوته ، وأخاه لأبيه  
يقدم على ابن أخيه لأبويه ، والذكور والإناث فيها سواء ، وأخ وجد  
سواء ، ولا يدخل في القرابة من كان من جهة الأم وتقدم في الوقف ،  
ويقدم الابن على الجد والآب على ابن الابن والطفل من لم يميز وصبي  
وغلام ويافع ويقيم من لم يبلغ ، ولا يشمل اليتيم ولد الزنا ، ومراهق  
من قارب البلوغ وشاب وقى منه الى الثلاثين وكهل منها إلى خمسين  
وشيخ منها الى سبعين ثم هرم وتقدم في الوقف

**فصل .** ولا تصح الوصية لكنيسة ولا حصراً وقناديلها ونحوه  
ولا بيت نار وبيعة وصومعة ودير<sup>(١)</sup> ولا لاصلاحها وشغلها وخدمتها  
ولا لعمارتها ولا لكتب التوراة والانجيل والزبور والصحف ولو من  
ذمى لأنها كتب منسوخة والاشتغال بها غير جائز ، وان وصى ببناء  
بيت يسكنه المجتازون من أهل الذمة وأهل الحرب صح ، ولا للملك  
ولا لميت ولا لجنى ولا لبيمة ان قصد تملكها ، وتصح لفرس حبيس  
مالم يرد تملكه ، وينفق الموصى به اليه ، فان مات الفرس رد الموصى به  
أوباقه على الورثة ، وان شرد أو سرق ونحوه انتظر عوده ، وان أيس منه  
رد الى الورثة ، ولو وصى بشراء فرس للفرز ومعين ومائة نفقة له فاشتري  
باقل منه فباقه نفقة لأرث ، وتصح لفرس زيد ولولم يقبله ويصرفه

(١) بيت النار هو متعبد نوع من المحوس . والبيعة والصومعة والدير بكسر  
الدال هي أماكن العبادة لليهود والنصارى

في علفه ، فان مات فالباقي للورثة ، وان وصى لحي وميت يعلم موته أو لم يعلم فاللحي النصف ولولم يقل بينهما ، وكذا ان وصى لحيين فمات أحدهما ، وان وصى لوارثه واجنبي بثلث ماله فاجاز سائر الورثة وصية الوارث فالثلث بينهما نصفين ، وان وصى لكل واحد منهما بمعين قيمتهما الثلث فاجاز سائر الورثة وصية الوارث جازت الوصيتان لهما ، وان ردوا بطلت وصية الوارث ، وللأجنبي المعين له ، ولو وصى لهما بثلثي ماله فرد الورثة نصف الوصية وهو ما جاوز الثلث فللأجنبي السدس ، ولوردوا نصيب الوارث وأجازوا للأجنبي فله الثلث كاجازتهم للوارث ، وان ردوا وصية الوارث ونصف وصية الأجنبي فله السدس ، ولو وصى له ولجبريل أوله ولحائط بثلث ماله فله جميع الثلث ، ولو وصى له وللرسول صلى الله عليه وسلم بثلث ماله قسم بينهما نصفين : ويصرف مال الرسول صلى الله عليه وسلم في المصالح العامة . ولو وصى له ولله أوله ولاخوته قسم نصفين ، ولو وصى لزيد وللفقراء بثلثه قسم بين زيد والفقراء نصفين نصفه له ونصفه للفقراء ، ولو كان زيد فقيراً لم يستحق من نصيب الفقراء شيئاً ، وان وصى به لزيد وللفقراء والمساكين فله تسع فقط والباقي لهما ولا يستحق معهم بالفقر والمسكنة ، ولو وصى بماله لابنيه واجنبي فردا وصيته فله التسع ، ولو وصى بدفن كتب العلم لم تدفن : ولو وصى باحراق ثلث ماله صح وصرف في تجهيز الكعبة وتزوير المساجد ، ولو وصى بجعل ثلثه في التراب صرف في تكفين الموتى . ويجعله في الماء صرف في عمل سفن

الجهاد ، ولو وصى بكتب العلم لآخر صح ولا تدخل كتب الكلام  
لأنه ليس من العلم ولا تصح الوصية لكتبه ، ولا لكتب البدع المضلة  
والسحر والتعزيم والتنجيم ونحو ذلك . وتصح بمصحف ليقرأ فيه  
ويوضع بجامع أو موضع حرير

### باب الموصى به

يعتبر فيه امكانه فلا تصح بمذبة ولا بمال الغير أو ملكه بعد ،  
وتصح بمالا يقدر على تسليمه : وللوصى السعى في تحصيله كآبق وشارد  
وطير في هواه وحمل في بطن ولبن في ضرع وبمعدوم كالذي تحمل امته  
أو شجرته ابدا أو مدة معينة . فان حصل شيء فله والابطلت ومثله بمائة  
لا يملكها . فان قدر عليها عند الموت أو على شيء منها والابطلت ،  
وتصح باناء ذهب وفضة وبزوجته الأمة <sup>(١)</sup> وبما فيه نفع مباح من غير  
المال ككلب صيد وماشية وزرع وجرو لما يباح اقتناؤه منها ، ويأتى  
في الصيد . وكزيت متجنس لغير مسجد وله ثلث الكلب والزيت ان  
لم تجز الورثة ولو كان له مال كثير ، وان وصى لزيد بكلابه  
ولآخر بثلث ماله فلولوصى له بالثلث ثلث المال وللوصى له بالكلاب  
ثلثها ان لم يجز الورثة ، ولو وصى بثلث ماله ولم يوص بالكلاب دفع  
اليه ثلث المال ولم تحتسب الكلاب على الورثة وتقسم بين الوراث  
والموصى له أو بين اثنين موصى لهما بها على عددها لانه لا قيمة لها

(١) وعلى ذلك يفسخ نكاحها

فان تشاحوا في بعضها فينبغي ان يقرع بينهم ، ولا تصح بما لا يباح  
 اتخاذه منها ولا بالخنزير ولا بشيء من السباع التي لا تصلح للصيد ولا بما لا  
 تقع فيه مباح كالخنزير الميتة ونحوها ، وتصح بمجهول ويعطى ما يقع عليه  
 الاسم فان اختلف الاسم بالحقيقة والعرف كالشاة هي في الحقيقة للذكر  
 والآثى من الضان والماعز والهاء للوحدة وفي العرف للآثى الكبيرة  
 والبعير والثور هو في العرف للذكر الكبير وفي الحقيقة للذكر والآثى  
 من الضان والمعز غلب العرف كالأيمان ، وصح المنقح أنه تغلب الحقيقة :  
 فيتناول الذكور والإناث والصغار والكبار فيعطى ما يقع عليه الاسم من  
 ذكر وآثى كبير وصغير ، وحصان وجل وحمار وبغل وعبد : لذكر ، وآثان  
 وناقة وبكرة وقلوص وحجر<sup>(١)</sup> وبقرة : لآثى ، وكبش للذكر الكبير  
 من الضان ، وتيس للذكر الكبير من المعز ، وفرس ورقيق لذكر  
 وآثى ، والدابة اسم للذكر والآثى من الخيل والبغال والحمير ، فان قرن  
 به ما يصرفه إلى أحدها كقوله دابة يقاتل عليها انصرف إلى الخيل ،  
 وان قال دابة ينتفع بظهرها ونسلها خرج منه البغال والذكر ، ولو قال  
 عشرة من ابلى أو غنمى فللذكر والآثى ، وان أوصى له بعبد مجهول من  
 عبيده صح ويعطيه الورثة ماشاءوا منهم ، فان لم يكن له عبيد لم تصح  
 الوصية ان لم يملك الموصى عبيدا قبل الموت ، فلو ملك قبله ولو واحدا  
 أو كان له واحد صححت ، وان كان له عبيد فماتوا قبل موت الموصى بطلت ،  
 ولو تلفوا بعد موته من غير تفريط فكذلك ، وان ماتوا الا واحدا

(١) الحجر بكسر الجاء آثى الخيل

تعينت الوصية فيه ، وان قتلوا كلهم فله قيمة أحدهم وهو من يختار الورثة  
بذله للموصى له على قاتله ، ومثله شاة من غنمه ، ولو وصى ان يعطى مائة  
من أحد كينسى فلم يوجد فيهما شيء استحق مائة ، وان وصى له بقوس  
ولم أقواس قوس نشاب : وهو الفارسي ، وقوس نبل : وهو العربي ، وقوس  
بمجرى : وهو الذي يوضع السهم في مجراه فيخرج من المجرى ، وجرخ أو بندق  
وهو قوس جلاشق<sup>(١)</sup> أوندف : فله قوس النشاب بغير وتر لأنه أظهرها  
فان لم يكن له الا قوس واحد من هذه القسي تعينت الوصية فيه ، وان  
كان في لفظه أحواله قرينة تصرفه الى أحدها انصرف اليه : مثل ان يقول  
قوس يندف به أو يتعيش به أو نحو ذلك فهذا يصرفه الى قوس الندف ،  
وان قال قوس يغزوبه خرج قوس الندف والبندق ، وان كان الموصى  
له ندافا لاعادة له بالرمى أو بندقا نيا لاعادة له بالرمى عن سواء أو يرمى  
بقوس غيره ولا يرمى بسواء انصرفت الوصية الى القوس الذي يستعمله  
عادة ، فان كان له أقواس من النوع الذي استحق الوصى منها أعطى  
أحدها بقرعة ، وان وصى له بطلل حرب صحت لا بطلل لهُ ولا تصالح  
للحرب وقت الوصية ، وان كان من جوهر نفيس ينتفع برضاضه ،  
كالذهب والفضة صحت نظرا الى الانتفاع بجوهرهما دون جهة التحريم  
وان كان له طبلان أحدهما مباح او وصى له بكلب وله كلبان أحدهما  
مباح انصرفت الوصية الى المباح وكذا الدف ، وتصح الوصية بالبق

(١) الجرخ قوس رومى . والجلاشق بضم الجيم وكسر الهاء كلمة فارسية

لمنفعته في الحرب ، وان كان له طبول تصح الوصية بجميعها فله أحدها بالقرعة ، ولا تصح بزمارة وطنبور وعود لهُ وكذا آلات اللهُ كلها ولو لم يكن فيها اوتار ، وتنفذ الوصية فيما علم من ماله وما لم يعلم : فاذا وصى بثلثه فاستحدث مالا ولو بنصب احبولة قبل موته فيقع فيها صيد بعد موته دخل ثلثه في الوصية ويقضى منه دينه ، وان قتل وأخذت دينته دخلت في الوصية فهي ميراث تحدث على ملك الميت فيقضى منها دينه ويجهز منها ان كان قبل تجهيزه ، ولو وصى بمعين بقدر نصف الدية حسبت الدية على الورثة من ثلثيه

فصل . وتصح الوصية بالمنفعة المفردة كخدمة عبد وغلة دار وثمره بستان أو شجرة : سواء وصى بذلك مدة معلومة أو بجميع الثمرة والمنفعة في الزمان كله ، ولا يملك واحد من الموصى له والوارث اجبار الآخر على السقي : فان أراد أحدهما سقيها بحيث لا يضر بصاحبه لم يملك الآخر منعه ، وان يبست الشجرة فخصبها لتوارث وان لم يحمل في المدة المعينة فلا شيء للموصى له ، وان قال لك ثمرتها أو عام ثمر صح وله ثمرتها ذلك العام وان وصى له بلبن شاته وصوفها صح ويعتبر خروج ذلك من الثلث والا أجيز منها بقدر الثلث ، واذا أريد تقويمها وكانت الوصية مقيدة بمدة قوم الموصى بمنفعته مسلوب المنفعة تلك المدة ثم تقوم المنفعة في تلك المدة فينظر كم قيمتها ، وان كانت الوصية مطلقة في الزمان كله فان كانت منفعة عبد ونحوه فتقوم الرقبة بمفعنها : لأن عبدا لا منفعة له لاقية له ، وان كانت المنفعة ثمرة بستان قومت الرقبة على الورثة والمنفعة على الوصى



لأن الشجر ينتفع بحطبه اذا يبس ، فإذا قيل قيمة الشجرة عشرة وبلا  
ثمرة درهم علمنا أن قيمة المنفعة تسعة ، ولورصى بمنافع عبده أو  
أمنه أبدا أو مدة معينة صح وللورثة عتقها لاعتن كفارة  
ومنفعتها باقية للورصى له ولا يرجع على المعتق بشيء ، وإن أعتقه  
صاحب المنفعة لم يعتق ، فإن وهب صاحب المنفعة منافعه للعبد أو  
أسقطها فللورثة الانتفاع به لأن ما يوهب للعبد يكون لسيدته ، ولهم بيعها  
من الوصى له لأن المشتري قد يرجو الكمال بحصول منافعها له من جهة  
الوصى أما بهية أو وصية أو مصالحة بمال : وقد يقصد تكميل المصلحة  
لمالك المنفعة بتعليكها له : وقد يعتقها فيكون له الولاء ، وإن جنت  
سلبوها أو فدوها مملوكة ويبقى انتفاع الوصية بحاله ، ولهم كتابتها وولاية  
تزوجها وليس لهم تزويجها إلا باذن مالك المنفعة ، ويجب بطلبها ، والمهر  
في كل موضع وجب : للوصى له ، وإن وطئت بشبهة فالولد حر وللورثة  
قيمتها عند الوضع على الواطئ ، وإن قتلها وارث أو غيره فلهم قيمتها  
وتبطل الوصية ويلزم القاتل قيمة المنفعة ، وللوصى له استخدامها حضرا  
وسفرا والمسافرة بها واجارتها واعارتها وليس لواحد منهما وظوؤها ،  
فإن وطئها أحدهما أثم ولا حد عليه وولده حر ، فإن كان الواطئ صاحب  
المنفعة لم تصر أم ولد له وعليه قيمة ولدها يوم وضعه ولا مهر عليه  
وحكمها على ما ذكر فيما إذا وطئها أجنبي بشبهة ، وإن كان الواطئ مالك  
الرقبة صارت أم ولد له وعليه المهر وتجب عليه قيمة الولد يأخذ شركاؤه  
حصتهم منها ، وإن كان هو الوارث وحده سقطت عنه ، وإن ولدت من

زوج أو زنا فالولد لمالك الرقة لأنه جزء منها ونفقتها على مالك نفقها وكذلك سائر الحيوانات الموصى بمنفعتها، ويعتبر خروج جميعها من الثلث فتقوم بمنفعتها، وإن وصى لرجل برقبته ولاخر بمنفعتها صح وصاحب الرقة كالوارث فيما ذكرنا. ولومات الموصى له بنفعها أو الموصى له برقبته فلورثة كل واحد منهما ما كان له، وإن وصى لرجل بحب زرعه ولاخر برقبته صح والنفقة بينهما ويجبر الممتنع منهما وتكون نفقة على قدر قيمة حق كل واحد منهما. وإن وصى له بخاتم ولاخر بنفسه صح وليس لواحد منهما الاتفاع به الا بأذن الآخر وإيهما طلب قطع الفص من الخاتم اجيب اليه واجبر الآخر عليه. وإن وصى له بمكاتبه صح ويكون كما لو اشتراه وإن وصى له بمال الكتابة أو بنجده منها صح وللموصى له الاستيفاء والابراء ويعتق بإحدهما والولد نسيب، فمن عجز فاراد الوارث تعجيزه وأراد الموصى له انتزاعه وعكسه فحكم للوارث — وتقدم في الباب قبله ذكر الوصية لمكاتب — وإن وصى برقبته لرجل وبها عليه لاخر صح: فإن ادعى لصاحب المال أو إزاره منه عتق وبطلت الوصية برقبته وإن عجز فسخ صاحب الرقة كتابته، وإن رقبته قاله وبطلت وصية صاحب المال، وإن كان قبض من مال مكتبة شيء فهو له وإن كانت الكتابة فاسدة فاوصى لرجل بما في ذمة المكاتب لم يصح. فلن قال أو صيت لك بما أقبضه من مال الكتابة صح، وإذا قل اشتروا بلقي رقابا فعتقوهم لم يجز صرفه الى المكاتبين

فصل: — ومن أوصى له بشيء معين فتلف قبل موت الموصى أو بعد

قبل القبول بطلت الوصية ، وان تلف المال كله غَيْرَه بعد موت الموصى فهو للموصى له ، وان لم يأخذه زمانا قوم وقت الموت لا وقت الأخذ وان لم يكن له سوى المال المعين الا مال غائب او دين في ذمة موثر أو معسر فللموصى له ثلث الموصى به ، وكلما اقتضى من الدين شيء او حضر من الغائب شيء ملك من الموصى به قدر ثلثه حتى يملكه كله وكذلك الحكم في المدبر وتعتبر قيمة الحاصل بسعر يوم الموت على أدنى صفته من يوم الموت الى حين الحصول . وان وصى له بثلاث عبد فاستحق ثلثاه فله ثلثه الباقي ان خرج من الثلث والا فله تسعة ان لم تجز الورثة ، ومثله لو وصى بثلاث صبرة من مكيل أو موزون فتلف او استحق ثلثاها ، وان وصى له بثلاث ثلاثة اعبد فاستحق اثنان أو انا فله ثلث الباقي ، وان وصى له بعبد قيمته مائة ولاخر بثلاث ماله وما حقه غير العبد مائتان فاجاز الورثة فللموصى له بالثلث ثلث المائتين وربع العبد وللموصى له بالعبد ثلاثة ارباعه <sup>(١)</sup> وان ردوا فللموصى له

(١) في هذه المسئلة وصية بمعين هو العبد وأخرى بمشاع : هو ثلث المال : وذلك المشاع يتناول حصّة من العبد فينفرد صاحب المشاع بنصيبه من غير العبد ويشارك صاحب العبد فيه : ولا يسبق الى الذهن انه يأخذ الثلث من العبد ويترك للآخر الثلثين : لأن النقص يكون في هذه الحالة قد انحصر في وصية الثاني وهو جور وانما يفرض العبد اجزاء من جنس الكسر المشترك فيه أعني اثلاثا : ثم يضم اليها الثلث المفروض للشريك فيصير العبد أربعة اجزاء يأخذ صاحب العبد ثلاثة والثاني واحدا : وبذلك يكون النقص دخل على الاثنين بقدر حقهما

بالثلث سدس المائتين وسدس العبد وللموصى له بالعبد نصفه<sup>(١)</sup> وان كانت الوصية بالنصف مكان الثلث فلجازوا فلصاحب النصف مائة وثلث العبد ولصاحب العبد ثلثاه ، وفي الرد لصاحب النصف خمس المائتين وخمس العبد ولصاحب العبد خمسه ، والطريق فيهما ان تنسب الثلث الى وصيتهما جميعا وهما في الاولى مائتان وفي الثانية مائتان وخمسون ويعطى كل واحد بما له في الاجازة مثل تلك النسبة ، وان وصى له بثلث ماله ولآخر بمائة وثلثك بتمام الثلث على المائة فلم يزد الثلث على المائة بطلت وصية صاحب التمام وقسم الثلث بين الآخرين على قدر وصيتهما لكل واحد خمسون وان زاد على المائة واجاز الورثة نفذت الوصية على ما قال الموصى . وان ردوا فلكل واحد نصف وصيته . وان ترك ستائة ووصى لاجنبى بمائة ولآخر بتمام الثلث فلكل واحد منهما مائة ، وان رد الأول وصيته فللاخر مائة ، وان وصى للأول بمائتين وللآخر بياقى الثلث فلا شىء للثانى سواء رد الأول وصيته أو قبلها ، وإذا أوصى لشخص بعبد ولآخر بتمام الثلث عليه فبات العبد قبل الموصى قومت التركة بدونه ثم أقيمت قيمته من ثلثها فابقى فهو وصية التمام

### باب الوصية بالانصباء والاجزاء

إذا أوصى له بمثل نصيب وارث معين أو بنصيبه فله مثل نصيبه مضموما

(١) وعلى ذلك يكون جميع ما نفقت فيه الوصية هو ثلث المال فحسب

إلى المسئلة، فإذا أوصى بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابنه وله ابنان فله الثلث وإن كانوا ثلاثة فله الربع، فإن كان معهم بنت فله تسعان وبمثل نصيب ولده وله ابن وبنت فله مثل نصيب البنت، وبضعف نصيب ابنه فله مثله مرتين، وبضعفيه ثلاثة أمثاله، بثلاثة أضعافه أربعة أمثاله، وهلم جرا، وإن وصى بمثل نصيب من لا نصيب له كمن يوصى بنصيب ابنه وهو لا يرث لرقه أو لكونه مخالفاً لدينه أو بنصيب أخيه وهو محجوب عن ميراثه فلا شيء للوصى له، وإن وصى بمثل نصيب أحد ورثته ولم يسمه أو بمثل نصيب أقلهم ميراثاً كان له مثل ما لأقلهم ميراثاً، فلو كانوا ابناً وأربع زوجات صحت من اثنين وثلاثين لكل امرأة سهم وللوصى له سهم يزداد عليها فتصير من ثلاثة وثلاثين، وإن قال بمثل نصيب أكثرهم ميراثاً فله ذلك مضافاً إلى المسئلة فيكون له في هذه المسئلة ثمانية وعشرون تضاف إلى المسئلة فتكون ستين سهماً، وإن وصى بمثل نصيب وارث لو كان: فله مثل ماله لو كانت الوصية وهو موجود، فإن خاف ابنين ووصى بمثل نصيب ثالث لو كان فللموصى له الربع، وإن خاف ثلاثة بنين فله الخمس، وإن كانوا أربعة فله السدس، ولو كانوا أربعة وأوصى بمثل نصيب أحدهم: إلا مثل نصيب ابن خامس لو كان فقد أوصى له بالخمس إلا السدس بعد الوصية فيكون له سهم يزداد على الإثنين سهم فتصح من اثنين وستين سهماً له منها سهمان ولكل ابن خمسة عشر. وإن قال بمثل نصيب خامس لو كان: إلا مثل نصيب سادس لو كان فقد أوصى له بالسدس إلا السبع وهو سهم من اثنين وأربعين

فصل . في الوصية بالاجزاء . وان وصى له بجزء او حظ أو قسط او نصيب او شيء اعطاه الوارث ماشاء مما يتعمد ، وان وصى له بسهم من ماله فله سدس بمنزلة سدس مفروض . فان لم تكمل فروض المسألة او كانوا عصبية أعطى سدا كاملا . وان كانت فروض اعيلت به : كزوج واخت لابوين او لاب واعطى السبع . وان كانت عائلة كذا كان معها جمة زاد عودا . - - - - - ينقص ثمن . وان وصى له بجزء معلوم كثلث أو ربع اخذته من مخرجه فدفعته اليه وقسمت "بقي عي مسئلة الورثة الا ان يزيد على الثلث ولا يجوز اياه ففرض له الثلث وتقسم الثلثين عليهما . فان لم ينقسم ضربت المسئلة او وقف في مخرج الوصية فما باق منه تصح ، وان وصى بجزأين أو اكثر اخذتها من مخرجه وقسمت الباقي على المسئلة ، فان زادت على الثلث وردوا جعلت الأسهم الحاصلة للأوصياء ثلث المال وقسمت الثلثين عي الورثة . فلو وصى لرجل بثلث ماله ولآخر بربعة وخلف ابنين اخذت الثلث والربع من

مخرجهما سبعة من اثني عشر يبقى خمسة للابنين ان اجارا : تصح من اربعة وعشرين ، وان ردا جعلت السبعة ثلث المال فتكون من احد وعشرين : للوصيين الثلث سبعة لصاحب الثلث اربعة ولصاحب الربع ثلاثة : ولكل واحد من الابنين سبعة . وان أجازا لأحدهما دون الآخر أو أجاز أحدهما لهما دون الآخر أو أجاز كل واحد من الابنين لواحد فاضرب وفق مسألة الاجازة وهو ثمانية في مسألة الرد وهي احد وعشرون تكن مائة وثمانية وستين للذي اجيز له سهمه من مسألة الاجازة مضروبة في وفق مسألة الرد وللردود عليه سهمه من مسألة الرد مضروبا في وفق مسألة الاجازة والباقي للورثة . وللذي كان اجاز لهما سهمه من مسألة الاجازة في وفق مسألة الرد . وللآخر سهمه من مسألة الرد في مسألة الاجازة والباقي بين الوصيين على سبعة .

فصل . وان زادت الوصايا على المال عملت فيها عملك في مسائل العول ، فاذا وصى بنصف وثلث وربع وندس أخذتها من اثني عشر وعالت الى خمسة عشرة فيقسم المال كذلك ان اجيز لهم او الثلث ان رد عليهم ، وان اوصى لرجل بجميع ماله ولآخر بنصفه وله ابنان فالمال بين الوصيين على ثلاثة ان اجيز لهما والثلث على ثلاثة مع الرد فان اجيز لصاحب المال وحده فلصاحب النصف التسع والباقي لصاحب المال ، وان اجازا لصاحب النصف وحده فله النصف ولصاحب المال تسعان . وان اجاز أحدهما لهما قسمه بينهما على ثلاثة .

وان اجاز لصاحب المال وحده دفع اليه كل مافي يده . وان اجاز لصاحب النصف وحده دفع اليه نصف مافي يده ونصف سدسه  
فصل . في الجمع بين الوصية بالاجزاء والانصاء .

اذا خلف ابنين ووصى لزيد بثلث ماله ولعمرو بمثل نصيب احد  
ابنيه فلكل منهما الثلث مع الاجازة والسدس مع الرد . والابنان  
بالعكس . وان كان الجزء الموصى به لزيد النصف واجازا فهو له ولعمرو  
الثلث ، ويبقى سدس بين الابنين وتصح من اثني عشر . وان ردا فن  
خمس عشرة لزيد ثلاثة ولعمرو اثنان . وان كان الموصى به لزيد  
الثلثين صححت مع الاجازة من ثلاثة لزيد سهمان ولعمرو سهم ومع  
الرد يقسم الثلث بينهما على ثلاثة وتصح من تسعة . وان وصى  
لرجل بمثل نصيب احدهما ولآخر بثلث باقى المال فلصاحب  
النصيب ثلث المال وللآخر ثلث الباقي تسعان مع الاجازة ومع الرد  
الثلث على خمسة والباقي للورثة ، وان كانت وصية الثانى بثلث مايبقى  
من النصف فن ثمانية عشر لصاحب النصيب الثلث ستة وللآخر  
ثلث مابقى من النصف سهم يبقى احد عشر لابنين : وتصح من ستة  
وثلاثين لصاحب النصيب اثنا عشر وللآخر سهمان ولكل ابن احد  
عشر ان اجاز اليهما ، ومع الرد الثلث على سبعة وتصح من احد وعشرين  
للاول ستة وللآخر سهم ولكل ابن سبعة ، وان خلف أربعة بنين  
ووصى لزيد بثلث ماله الا مثل نصيب أحدهم فاعط زيدا وابنا الثلث  
والثلاثة الثلثين لكل ابن تسعان ولزيد تسع ، ووصى لزيد بمثل



نصيب أحدهم الا سدس جميع المال ولعمرو بثلث باقى الثلث بعد  
النصيب صحت من أربعة وثمانين لكل ابن تسعة عشر ولزيد خمسة  
ولعمرو ثلاثة ، وان خلف اما وبننا وأختنا وأوصى بمثل نصيب الام  
وسبع مابقى ولاحر بمثل نصيب الاخت وربع مابقى ولاحر بمثل  
نصيب البنت وثلث مابقى : فمسئلة الورثة من ستة تعطى الموصى له بمثل  
نصيب البنت ثلاثة ، وثلث مابقى من الستة سهم ، وللموصى له  
بمثل نصيب الاخت سهمان وربع مابقى سهم ، وللموصى له بمثل  
نصيب الام سهم وسبع مابقى خمسة اسباع سهم ، فيكون مجموع  
الموصى به لهم ثمانية أسهم وخمسة اسباع سهم يضاف إلى مسئلة  
الورثة وهى ستة يكن أربعة عشر سهما خمسة اسباع تضرب  
فى سبعة ليخرج الكسر صحيحا يكن مائة وثلاثة ، فمن له شئ من  
أربعة عشر سهما وخمسة اسباع مضروب فى سبعة ، فللبنت احد  
وعشرون وللأخت أربعة عشر وللأم سبعة وللموصى له بمثل نصيب  
البنت وثلث مابقى ثمانية وعشرون وللموصى له بمثل نصيب الاخت  
وربع مابقى احد وعشرون وللموصى له بمثل نصيب الام وسبع مابقى  
اثنا عشر . وهكذا تفعل بكل ماورد عليك من هذا الباب ، واذا خلف  
ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب احدهم الاربع المال فخذ مخرج الكسر  
اربعة وزد عليه ربعة يكن خمسة فهو نصيب كل ابن وزد على عدد  
البنين واحدا واضربه فى مخرج الكسر يكن ستة عشر : اعط الموصى  
له نصيبا وهو خمسة واستثن منه ربع المال اربعة يبقى له سهم : ولكل

ابن خمسة ، وان شئت خصصت كل ابن بربع وقسمت الربع الباقي بينهم وبينه على اربعة ، وان قال الاربع الباقي بعد النصيب فزد على سهام البنين سهما ورربعا واضربه في اربعة يكن سبعة عشر للموصى له سهران ولكل ابن خمسة ، وبالجبر تاخذ مالا وتدفع منه نصيبا الى الوصى ، واستثن منه ربع الباقي وهو ربع مال الاربع نصيب صار معك مال وربع الانصيا وربعا يعدل انصاء البنين وهو ثلاثة : اجبر وقابل يخرج النصيب خمسة والمال سبعة عشر ، وان قال الاربع الباقي بعد الوصية فاجعل المخرج ثلاثة وزد عليه واحدا يكن اربعة فهي النصيب وزد على سهام البنين سهما وثلاثا واضربه في ثلاثة تكن ثلاثة عشر سهما له سهم ولكل ابن اربعة

### باب الموصى اليه

وهو المأثور بتصرف بعد الموت

الدخول في الوصية للقوى عليها قرينة وتركه اولى في هذه الازمنة ، وتصح وصية المسلم الى كل مسلم مكلف رشيد عدل ولو مستورا او اعمى أو امرأة او ام ولد او عدو الطفل الموصى عليه ولو عاجزا ، ويضم اليه قوى امين معاون ولا تزال يده عن المال ولا نظره ، وهكذا ان كان قويا فحدث فيه ضعف والاول هو الوصى دون الثاني ، وتصح الى رقيقه ورقيق غيره ولا يقبل الاباذن سيده ، ويعتبر وجود هذه الصفات عند الوصية اليه وعند موت الموصى ، فان تغيرت بعد الوصية ثم عادت قبل الموت عاد

الى عمله ، وان زالت بعد الموت او بعد الوصية ولم تعد قبل الموت انزل  
ولم تعد وصيته الا بعقد جديد ، وينعقد الايصاء بقول الموصي فوضت  
او وصيت اليك او الى زيد بكذا او انت او هو او جعلته او جعلتك  
وصي ، ولا تصح الى فاسق ولا صبي ولو مرافقا ولا الى مجنون ولا الى  
كافر من مسلم ولا الى سفیه ، ولا نظر الحاكم مع وصي خالص اذا كان  
كفئا في ذلك ، وتصح وصية المنتظر بان يجعله وصيا بعد بلوغه او بعد  
حضوره من غيبته ونحوها ، وان مات فلان ففلان وصي او هو وصي  
سنة ثم فلان بعدها ، فاذا قال اوصيت اليك فاذا بلغ ابني فهو وصي صح  
فاذا بلغ ابنة صار وصيه . ومثله اوصيت اليك فاذا تاب ابني من فسقه او  
صح من مرضه او اشتغل بالعلم او صالح امه او رشد فهو وصي صحت ويصير  
وصياعته بوجود الشرط ، واذا اوصى الى واحد وبعده الى آخر فهم اوصيان  
كالو اوصى اليهما جميعا في حالة واحدة الا ان يقول قد اخرجت الاول : وليس  
لاحدهما الانفراد بالتصرف الا ان يجعله الموصي لكل منهما او يجعله  
لاحدهما فيصح تصرفه منفردا : واذا تصرفا فالظاهر ان المراد صدوره  
عن رأيهما ثم لافرق بين ان يباشر احدهما أو الغير باذنه ولا يشترط  
توكيلهما . وان مات احدهما أو جن أو غاب أو وجد منه ما يوجب  
عزله ولم يكن الموصي جعل لكل منهما الانفراد بالتصرف اقام الحاكم  
مقامه امينا . وان اراد الحاكم ان يكتفى بالباقي منهما لم يجزله . فان  
جعل الموصي لكل منهما الانفراد بالتصرف أو جعله لاحدهما صح  
تصرفه منفردا : فان مات احدهما والحالة هذه أو خرج عن أهلية

التصرف لم يكن للحاكم ان يقيم مقامه واكتفى بالباقي الا ان يعجز  
عن التصرف وحده . ولو حدث عجز لضعف او كثرة عمل ونحوه  
ولم يكن لكل واحد منهما التصرف منفردا ضم أمين . واذا اختلف  
الوصيان عند من يجعل المال منهما لم يجعل عند واحد منهما ولم  
يقسم بينهما وجعل في مكان تحت ايديهما . وان نصب وصيا ونصب  
عليه ناظرا يرجع الوصى الى رايه ولا يتصرف الا باذنه جاز ، وان فسق  
الوصى انزل واقام الحاكم مقامه امينا . ويصح قبول الايضاء اليه في  
حياة الموصى وبعد موته : فتي قبل صار وصيا وله عزل نفسه متى شاء  
مع القدرة والعجز في حياة الموصى وبعد موته وحضوره وغيبته  
وللموصى عزله متى شاء . وليس للوصى ان يوصى ان يوصى ان لم يجعل اليه ذلك :  
نحو ان يقول اذنت لك ان توصى الى من شئت او كل من اوصيت اليه  
فقد اوصيت اليه او فهو وصي . ويجوز ان يجعل للوصى جملا .  
ومقاسمة الوصى الموصى له جائزة على الورثة لانه نائب عنهم ومقاسمته  
للورثة على الموصى له لا تجوز .

فصل . ولا تصح الوصية الا في معلوم يملك الموصى فعله  
كقضاء الدين وتفريق الوصية والنظر في امر غير مكلف ورد الودائع  
واستردادها ورد غصب وامام بخلافة وحد قذف فهو يستوفيه لنفسه  
لا للموصى اليه لانه لا يملك ذلك فملكه وصية . ويصح الايضاء  
بتزويج مولاته ولو كانت صغيرة . وله اجبارها كالأب — ويأتي في  
بابار كان النكاح — ولا يقضى الدين الابينة غير ما يأتي . فأما النظر

على ورثته في اموالهم : فان كان ذا ولاية عليهم كاولاده الصغار  
والجائنين ومن لم يؤنس رشده فله ان يوصى الى من ينظر في اموالهم بحفظها  
ويتصرف لهم فيها بما لهم الحظ فيه ، ومن لا ولاية له عليهم كالعقلاء  
الراشدين وغير اولاده : من الاخوة أو الاعمام وأولاد ابته وسائر  
من عدا اولاده لصلبه فلا تصح الوصية عليهم . ولا من المرأة على  
اولادها ولا باستيفاء دينه مع بلوغ الوارث ورشده ولو مع غيبته .  
واذا اوصى اليه في شيء لم يصروصيا في غيره : مثل ان يوصى اليه بتفريق  
ثلثه دون غيره او بقضاء ديونه أو بالنظر في امر أطفاله . وان جعل لكل  
واحدة من هذه الخصال وصيا جاز ويتصرف كل واحد منهم فيما  
جعل اليه . واذا اوصى اليه بتفرقة ثلثه وقضاء دينه فاني الورثة اخراج  
ثالث ما في ايديهم أو جحدوا ما في ايديهم وابوا قضاء الدين أو جحدوه  
وتعذر ثبوتها قضى الدين باطنا <sup>(١)</sup> واخرج بقية الثلث مما في يده ان لم  
يخف تبعة . ويبرأ مدين باطنا بقضاء دين يعمله على الميت ، ولو ظهر  
دين يستغرق التركة أو جهل موصى له فتصدق بجميع الثلث هو أو  
حاكم ثم ثبت ذلك لم يضمن . ولو اقام الذي له الحق بينة شهدت بحقه  
لم يشترط الحاكم . بل تكفي الشهادة عند الموصى والاحوط عند  
الحاكم . وتصح وصية كافر الى مسلم ان لم تكن تركته خيرا او خنزيرا  
ونحوهما والى من كان عدلا في دينه . واذا قال ضع ثلثي حيث شئت  
او اعطه او تصلق به على من شئت لم يجز له اخذه ولا دفعه الى اقاربه

(١) يريد : قضى الوصى الدين من غير علم الورثة

الوارثين ولو كانوا فقراء ولا الى ورة الموصى، ومن أوصى اليه بحفرة  
بئر بطريق مكة أو في السيل فقال لا أقدر فقال الموصى افعل ما ترى  
لم يجز حفرها بدار قوم لا بئر لهم لما فيه من تخصيصهم، ولو أمره  
ببناء مسجد فلم يجد عرصة لم يجز شراء عرصة يزيد لها في مسجد صغير،  
ولو قال يدفع هذا الى يتامى بنى فلان فأقرار بقرينة والا فهو وصية وان  
دعت حاجة الى بيع بعض العقار لقضاء دين مستغرق أو لحاجة صغار  
وفي بيع بعضه ضرر: مثل أن ينقص الثمن على الصغار باع الوصى على  
الصغار وعلى الكبار ان أبوا البيع أو كانوا غائبين، وان كان شريكهم غير  
وارث لم يبيع عليه، ولو كان الكل كبارا وعلى الميت دين أو وصية  
تستغرق: باعه الموصى اليه اذا أبوا بيعه وكذا لو امتنع البعض، والحكم  
لا يتقيد بالعقار بل يثبت فيما عداه الا الفروج نص عليه — قال الحارثي  
وان مات إنسان لا وصى له ولا حاكم يملئه أو مات بيرية ونحوها جاز  
لمسلم من حضره أن يحوز تركته وأن يتولى أمره ويفعل الاصلح  
فيها من يبيع وغيره ولو كان في التركة ماء — وقال أحمد: أحب الى أن  
يتولى بيع من حاكم ويكفنه منها انب كانت وأمكن. والا فن عنده  
ويرجع عليها أو على من يلزمه كفنه ان نواه مطلقا أو استأذن حاكما  
مالم ينو التبرع —

### كتاب الفرائض

وهي العلم بقسمة الموارث، وموضوعه التركات لا العدد،  
والفريضة نصيب مقدر شرعا لمستحقه، واذا مات بدي من تركته

بكفنه وحنوطه ومؤنة تجهيزه ودفنه بالمعروف من صلب ماله سواء كان  
تعلق به حق من أو أرش جنائية أو لم يكن، ومابقى بعد ذلك يقضى منه  
ديونه سواء كانت لله كزكاة المال والفطر والكفارات والحج الواجب  
أو لأدمى كالدون والعقل وأرش الجنائيات والغصوب وقيم المتلفات  
وغير ذلك، ومابقى بعد ذلك تنفذ وصاياه من ثلثه إلا أن يجيزها  
الورثة فتنفذ من جميع الباقي ثم يقسم مابقى بعد ذلك على ورثته،  
وأسباب التوارث ثلاثة فقط : رحم وهو القرابة : ونكاح وهو عقد  
الزوجية الصحيح فلا ميراث في النكاح الفاسد : وولاء عتق

وموانعه ثلاثة : القتل : والرق : واختلاف الدين وتأتى في أبوابها، والنبي  
صلى الله عليه وسلم لم يورث وكانت تركته صدقة، والمجمع على توريثهم  
من الذكور عشرة الأولاد، وابنه وانزل، والاب، وأبوه وانعلا، والأخ  
من كل جهة، وابن الأخ الامن الأم، والعم وابنه كذلك، والزوج، ومولى  
النعمة، ومن الإناث سبع، البنت، وبنت الابن وان سفل أبوها، والام  
والجدة والأخت من كل جهة، والزوجة ومولاة النعمة : والوراث  
ثلاثة : فوفرض، وعصبات، ورحم والفروض ستة : النصف، والربع  
والثمن، والثلاثان، والثلث، والسدس، وأصحابها عشرة : الزوجان، والابوان  
والجد، والجدة، والبنت، وبنت الابن، والأخت، من كل جهة، والأخ لام،  
فللزوجة الربع ان كان لها ولد أو ولد ابن، والنصف مع عدمهما،  
وللزوجة فاكثر الثمن ان كان له ولد أو ولد ابن، والربع مع عدمهما  
وولد البنت لا يحجب الزوج من النصف الى الربع ولا الزوجة من

الربع الى الثمن وما تقي في باب ذوى الارحام ، ويرث اب وجد مثله ان عدم الاب مع ذكورية ولد او ولد ابن بالفرض سدسنا وبفرض وتعصيب مع انوثتهما : فيأخذ السدس فرضا ثم ما بقى ان بقى شئ بالتعصيب وبالتعصيب مع عدمهما

فصل . والجدة لاب وان علا مع الاخوة والاخوات لا يوين او لاب : يقاسمهم كأخ منهم ما لم يكن الثلث خيرا له فيأخذه والباقي لهم ، فان كان معهم ففرض ، اخذ فرضه : ثم للجدة الا حظ من المقاسمة كأخ وثلث الباقي وسدس جميع المال ولو عائلا ، كزوج وبنتين وأم وجد فتعطيه سهمين من خمسة عشر ، فان لم يفضل عن الفرض الا السدس فهو له وسقط الاخوة : كأُم وبنتين وجد وأخت أو أخ : فللأم السدس واحد ، وللبنتين الثلثان ، والسدس للجدة ، وتسقط الاخوة : الا في الا كدرية وهي زوج وأم وأخت وجد ، فللزوجة النصف ، وللأم الثلث ، ولجدة السدس ، وللأخت النصف ، ثم يقسم نصف الأخت وسدس أجد بينهما على ثلاثة فاضربها في المسئلة وعولها تكن سبعة وعشرين : تزوج تسعة ، وللأم ستة . وللجد ثمانية ، وللأخت اربعة . ولا يعول من مسائل الجدة مع الاخوة غير ها ، ولا يفرض لأخت معه ابتداء الا فيها . فان كان مكان الأخت اخ سقط لانه عصبه في نفسه وصحت من ستة . وان كان مع الأخت أخت أخرى و اخ و اكثر انحجبت الأم الى السدس وبقي السدس هما ولا عول . وان لم يكن مع الأخت الا اخ لام لم يرث وانحجبت الأم الى السدس . وان لم يكن في الا كدرية



زوج فلانم الثلث وما بقى بين الجد والاخت على ثلاثة فتصح من تسعة . وتسمى الخرقى لكثرة اختلاف الصحابة فيها . وتسمى المسبعة . والمسدسة . والخمسة . والمربعة . والمثلثة . والعثمانية . والشعبية والحجاجية ، وولد الأب كولد الأبوين فى مقاسمة الجد اذا انفردوا ، فان اجتمعوا : عاد ولد الأبوين الجد بولد الأب ، ثم اخذوا منهم ما حصل لهم الا ان يكون ولد الأبوين اختا واحدة فتأخذ تمام النصف وما فضل لولد الأب ، ولا يتفق هذا فى مسألة فيها فرض غير السدس فجاءت واخت لأبوين واخت لأب من أربعة : له سهمان ولكل اخت سهم ، ثم ترجع الاخت لأبوين فتأخذ ما فى يد اختها كله . وان كان معهم اخ من أب فللجد الثلث وللاخت النصف ، يبقى للاخ واخته السدس على ثلاثة ، تصح من ثمانية عشر . وان كان معهم ام فلها السدس وللجد ثلث الباقي وللاخت النصف والباقي لولدى الأب : تصح من أربعة وخمسين وتسمى مختصرة زيد . فان كان معهم اخ آخر من أب صحت من تسعين وتسمى تسعينية زيد ، فان اجتمع مع الجد اختان لأبوين واخت لأب فن خمسة : للجد سهمان وللختين لأبوين سهمان ، وهما ناقصان عن الثلثين فيستردان ما فى يد الاخت للأب وهو سهم فلا تكمل الثلثان فيقتصر على استرداد ذلك وتصح من عشرة

من الملقبات - اليتيمان : زوج وأخت لأبوين أو لأب ، والمباهلة زوج وأم وأخت لأبوين أو لأب . والغراء والمروانية : زوج وولد ام واختان . وام الارامل : ثلاث زوجات وجدتان واربع اخوات لام

وثمان لابوين اولاب ، وعشرية زيد : جد واخت لابوين واخ لاب .  
ومربعة الجماعة : زوجة واخت وجد ، والدينارية والركابية : زوجة وام  
وبنتان واثنا عشر اخا واخت ، والمأمونية : ابوان وابنتان مانت بنت  
قبل القسمة وتأتى آخر المناسخت . ومسئلة الامتحان : اربع زوجات  
وخمس جدات وسبع بنات وتسعة اخوة ، والمذهب لا يرث اكثر من  
ثلاث جدات ، ومسئلة الالزام : زوج وام واخوان لام وتأتى  
العمرتان ، والمشاركة : وهى الخارية : وام الفروخ وهى الشريحية ،  
والمنبرية وهى البخيلة

**فصل . وللام اربعة احوال .** فم الولد او ولد الابن او اثنين ولو  
محجوبين من الاخوة والاخوات كاملى الحرية : لها سدس ، ومع عدمهم  
ثلك ، وفي ابوين وزوج او زوجة : وهما العمرتان : لها ثلث الباقي بعد  
فرضيهما . والرابع اذ لم يكن لولدها اب لكونه ولد زنا ، او ادعتة والحق  
بها او منقيا بلعان فانه ينقطع تعصبيه عن نفاه ونحوه ، فلا يرثه هو ولا  
احد من عصبة ولو باخوة من اب اذا ولدت توأمين <sup>(١)</sup> فلا يرث الاخ  
من الاب ولا يحجب لانه لا نسب له . وترثه امه وذو فرض منه فرضه .  
وعصبة امه فى ارث فقط ، كقولنا فى الاخوات مع البنات عصبة

(١) يريد بالتوأمين هنا ولدى زنا ومغزى كلامه تقرير ان ولد الزنا لا يثبت  
له نسب من جهة الآوة وذلك مصداق حديث لولد للفراش وللعاهر الحجر ، وعلى  
ذلك فلا عصبة له من جهة الآوة حتى زلا مع توامه . وانما ترثه امه وكذا توامه —  
باعتبار لاح . من كذا لم يورثه هذين عصبة امه فاهم عصبة حيث  
انحصر نسبه فى ناحية . كما مرته كما صرح به نصف

فلا يعقلون عنه ولا يثبت لهم ولاية التزويج ولا غيره، ان لم يكن له ابن ولا ابن ابن وان نزل، ويكون الميراث لاقربهم منها، فان خلف امه واباها واخاها فلها الثلث والباقي لايها<sup>(١)</sup> وان كان مكان الاب جد فالباقي بين اخيها وجدها نصفين، وان خلف اما وخالا<sup>(٢)</sup> فلها الثلث والباقي للخال، وان كان معها اخ لام فله السدس فرضا والباقي تعصيا ويسقط الخال، ويرث اخوه لامه مع بنته بالعصوبة فقط. لاخته لامه<sup>(٣)</sup> فاذا خلف بنتا واخا واختا: لام فلينته النصف والباقي للاب<sup>(٤)</sup> وبدون البنت لهما الثلث فرضا والباقي للاخ، واذا قسم ميراث ابن الملائنة ثم اكذب الملاعن نفسه لحقه الولد ونقضت القسمة؛ واذا مات ابن ابن ملاعنة وخلف امه وجدته ام ابيه وهي الملائنة: فالكل لامه فرضا ورثا وينقطع التوارث بين الزوجين اذا تم اللعان، وان مات احدهما قبل اتمامه ورثه الآخر

فصل: — ولجدة فاكثرا اذا تحاذين: السدس. والفربي ولومن

جهة الاب تحجب البعدى. ولا يرث اكثر من ثلاث جدات، أم الام

(١) لان الاب اقرب عاصب الى الام. والحديث يقول: الحقوا الفرائض

بأهلها فما بقى فهو لاول رجل ذكر

(٢) يريد بالخال هنا أمها الام لغير أمها حتى يكون عاصبا يستحق ما بقى

بعد فرضها

(٣) لانها محجوبة بالبنت

(٤) الاظهر عندى أن يقال والباقي للاخ للام (لانه اقرب عاصب للام) حيث

لا ذكر للاب بل ولا أب له كما قرر

وام الاب وام الجد ومن كان من امهاتهن وان علون امومة، والجدات المتحاذيات: ام ام ام . وام ام اب . وام ابى اب ، وترث الجدة وام الجد وابنها حى . سواء كان ابالوجدا كما لو كان عما . وان اجتمعت جدة ذات قرابتين مع أخرى فلها ثلثا السدس . فلو تزوج بنت عمته <sup>(١)</sup> فجذته أم ام ام ولدتهما وأم ابى ابيه ، أو بنت خالته : فجذته أم ام ام وأم ام أب ، وقد تدلى جدة بثلاث جهات ترث بها فينحصر السدس فيها ، واما أم ابى الام وام ابى الجد فلا ترثان بانفسهما فرضا لأنهما من ذوى الأرحام وتقدم لو ادعى اللقيط رجلان فالحقته القاقه بهما فهما ابواه : لأيهما إذا مات <sup>(٢)</sup> مع أم ام نصف السدس ولها نصفه

فصل . وللبنت الواحدة النصف ولابنتين فصاعدا الثلثان . وبنات الابن إذا لم تكن بنات بمنزلهن ، فإن كانت بنت وبنت ابن فأكثر فللبنت النصف ولبنت الابن فصاعدا السدس تكملة الثلثين . الا ان يكون مع بنات الابن ابن فى درجتهم كاخيهن أو ابن عمهن فيعصبن فيما بقى للذكر مثل حظ الانثيين ، وان استكمل البنات الثلثين سقط بنات

(١) توضيح ذلك انك تزوج بنت عمك فتأتى منها مولد فجذتك (وهى أم أميك وعمتك تعتبر أم أم أم لولده أعنى جدة لزوجتك . وهى بعبها أم أبى أبى الولد أعنى اباها أم أميك أنت . وبذلك تكون جذتك هذه أدت الى الولد من جهة انتها التى هى أم زوجتك ومن جهة بها أنتى هو أموك : ففقط لذلك وقس عليه أمثاله

(٢) مرانه ذ مات رجلان اللذان حق الولد بهما وترك كل منهما أباه ثمهات الولد اللقيط فان هذين لا يورثان بترك كل نصف السدس

الابن الا ان يكون معهم في درجتهم ذكر ولو غير اخيهن او انزل منهن  
 فيعصبن فيما بقي ، وبنت الابن مع بنات ابن الابن كالبنت مع بنات  
 الابن ، ويمكن عول المسئلة بسدس بنت الابن كله : كزوج وابوين  
 وبنت وبنت ابن . اجعلها من اثني عشر وتول الى خمسة عشر ، فلو عصبا .  
 اخوها والحالة هذه فهو الاخ المشؤم لانه ضر نفسه وما انتفع ، وكذا  
 اخت لاب مع الاخت لابوين ، وكذا في بنات ابن الابن مع بنت الابن  
 وفرض الأخوات من الابوين او من الأب عند عدمهن مثل فرض  
 البنات ، والأخوات من الأب معهن كبنات الابن مع البنات سواء : الا انه  
 لا يعصبن الا اخوهن ، واخت فاكثر لابوين او لاب مع بنت فاكثرا وبنت  
 ابن فاكثرا عصبه يرثن ما فضل كالأخوة : فبنت وبنت ابن واخت .  
 للبنت النصف . ولبنت الابن السدس . والباقي للاخت . ولو كان  
 ابنتان وبنت ابن واخت فللبنتين الثلثان . والباقي للاخت . ولا شيء  
 لبنت الابن . فان كان معهم ام فلها السدس . ويبقى للاخت سدس ،  
 فان كان بدل الأم زوج فالمسئلة من اثني عشر للزوج الربع . وللبنتين  
 الثلثان . ويبقى للاخت نصف السدس ، وان كان معهم ام عالت الى  
 ثلاثة عشر وسقطت الاخت ، وسواء كانت الاخت في هذه المسائل  
 لابوين او لاب ، فان اجتمع مع الاخت لابوين ولد اب فالباقي عن  
 البنتين أو البنات للاخت لابوين وسقط ولد الأب اختا كانت أو  
 أخا أو أخوات أو أخوة أو أخوات وأخوة ، وللأخ الواحد لأم السدس  
 ذكرًا كان أو أنثى ، فان كانا اثنتين فصاعدا فلهن الثلث ينهن بالسوية

**فصل . حجب النقصان يدخل على كل الورثة ، وحجب**  
**الحرمان لا يدخل على خمسة ، الزوجين . والابوين . والولد . ويسقط**  
**الجد بالآب . وكل جد بمن هو أقرب منه ، والجدات من كل جهة**  
**بالأم . وولد الابن بالابن . والاخ والاخت لابوين بالابن وابنه والاب**  
**ويسقط الاخ للاب بهؤلاء الثلاثة وبالاخ الشقيق . وتسقط الاخوة**  
**لام بالولد ذكرًا كان أو أنثى وبولد الابن ذكرًا كان أو أنثى وبالاب والجد**  
**لاب ، ويسقط ابن الاخ بالجد . ومن لا يرث لما نفع فيه من رق أو قتل أو**  
**اختلاف دين لم يحجب وكذا لو كان ولد زنا**

### باب العصابات

**العصبة : من يرث بغير تقدير : ان انقرداخذ المال كله ، وان كان معه ذو**  
**فرض اخذ ما فضل عنه ، وان استوعبت الفروض المال سقط <sup>(١)</sup> وهم كل**  
**ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى : وهم الابن وابنه والاب وابوه والاخ وابنه —**  
**الامن الام — والعلم وابنه كذلك ومولى النعمة ، واحقهم بالميراث اقربهم**  
**ويسقط به من بعد ، واقربهم الابن ثم ابنه وان نزل ، ثم الاب ثم الجد**  
**ابو الاب وان علا فهو اولى من الاخوة لابوين او لاب في الجملة ، فان**  
**اجتمعوا معه فقد تقدم حكمهم . ثم الاخ من الابوين ثم من الآب ثم**  
**ابن اخ من الابوين ثم من الاب ثم ابناؤهم وان نزلوا ، ثم الاعمام ثم ابناؤهم**  
**كذلك ، ثم اعمام الاب ثم ابناؤهم كذلك . ثم اعمام الجد ، ثم ابناؤهم كذلك**  
**ابدا ، لا يرث بنو اب اعلى مع بنى ب قرب منهم وان نزلت درجاتهم ،**

(١) ومن ذلك تعلم ان الماصب احوال ثلاثة هي التي بينها

فمن تزوج امرأة وابوه ابنتها : فولد الاب عم وولد الابن خال ، فيرثه خاله هذا دون عمه <sup>(١)</sup> ولو خلف الاب اخاله وابن ابنته هذا وهو اخو زوجته ورثه دون اخيه ، ويقال فيها زوجة ورثت ثمن التركة واخوها الباقي فلو كانت الاحوة سبعة ورثوه سواء ، ولو كان الاب نكح الام فولده عم ولد ابنته وخاله ، ولو تزوج رجلان كل منهما ام الآخر: فولد كل منهما عم الآخر، واولى ولد كل اب اقربهم اليه ، فان استوا فاولادهم من كان لابوين ، فان عدم العصة من النسب ورث المولى المعتق ولو اثنى ثم عصباته من بعده الاقرب فالاقرب كنسب ، ثم مولاه كذلك ، ثم الرد ، ثم ذوالارحام ، ولا يرث المولى من اسفل <sup>(٢)</sup> واربعة من الذكور يعصبون اخواتهم ويمنعونهن الفرض <sup>(٣)</sup> ويقتسمون ما ورثوا للذكر مثل حظ الاثنتين : وهم الابن وابنته وان نزل ، والاخ من الابوين ، والاخ من الاب

(١) يمكنك تصور هذه اذا فرصت نفسك تزوجت امرأة وتزوج أبوك بنتها ثم أنيت أنت بولد فيكون أختا لزوجة أهلك وأنت أبوك بولد فيكون أختك وعلى هذا فإخوك يدعو ابنك خالا . وابنك يدعو أختك عما فإذا مات أخوك هذا وترك عمك أختا أهلك وترك ابنك فالوارث له ابنك وان كان خالا دون عمك وذلك لأن ابنك لم يقدم على عمك باعتباره خالا بل باعتباره ابن أخ لليت اعنى ابنك أنت

(٢) يريد بالمولى من أسفل العتيق لأن كلمة مولى تطلق على السيد وعبد

(٣) ذلك يان لمن ترث بالتعصيب من النساء بعد أن أوضح لك في تعريف العاصب أنه الذكر خاصة ولكن تعصيب النساء يغيرهن لانهن لا ينفسن . وليس في النساء عصة بنفسها الا من أعتقت رقيقا

فيمنعها الفرض لاتها في درجته ، وابن ابن الابن يعصب من بازائه من اخواته وبنات عمه ومن اعلى منه من عماته وبنات عم أبيه اذا لم يكن لمن فرض ولا يعصب من أنزل منه <sup>(١)</sup> ولما نزلت درجته زاد في تعصيه قبيل آخر . ومتى كان بعض بنى الاعمام زوجا أو أختا من أم اخذ المال كله فرضا وتعصيا . فان كان معه عصبة غيره أخذ فرضه وشارك الباقي في تعصيمهم ، واذا كان زوج وام واخوة لام واخوة لابوين أو لآب : فللزوجة النصف وللأم السدس والاخوة من الأم الثلث وسقط سائرهم وتسمى المشتركة والحارية اذا كان فيها اخوة لابوين <sup>(٢)</sup> وان كان مكانهم اخوات لابوين أو لآب عالت الى عشرة وتسمى أم الفروخ والشرحية <sup>(٣)</sup>

(١) لا يعصب من هو أنزل منه للحديث السابق عن النبي صلى الله عليه وسلم ( فإني فلولي رجل ذكر )

(٢) لا تسمى بالمشاركة والحارية الا اذا كان فيها اخوة نعت من أبيه . وانما سميت مشاركة بفتح الراء مشددة لأنها حصلت على عهد عمر رضي الله تعالى عنه فأسقط الأشقاء لأن الفروض استغرقت التركة فقد انقضت لعمر : يا أمير المؤمنين هب أن ابانا كان حمارا أليست له واحدة ؟ فرجع عمر في حكمه وشرك بين هؤلاء وبين الاخوة للام . ولذا سميت مشاركة وحارية . ولكن القول بعدول عمر لم يؤخذ به عندنا حيث ثبت عن كثير من الصحابة إسقاط الأشقاء

(٣) سميت ذات الفروخ لكثرة عولها وتشعبها وشرحية لأن تريحها ( وهو مضرب المثل في عدالة القضاة وذكره ) حكم فيها : تحول الى عشرة



## باب اصول المسائل والعول والرد<sup>(١)</sup>

تخرج الفروض من سبعة اصول: — اربعة لاتعول: وهي ما كان فيه فرض واحد أو فرضان من نوع. وهي أصل اثنين، وثلاثة، وأربعة، وثمانية، فالنصف والربع والثمن نوع، والثلاث والثلث والسدس نوع، فالنصف وحده مع الباقي كزوج وأخ، أو نصفان كزوج وأخت لابوين أو لاب من اثنين. والثلث وحده مع الباقي كام وأب أو الثلث مع الثلثين كاخوات لابوين أو لاب و اخوات لام أو الثلثان مع الباقي كبنتي ابن وعم من ثلاثة، والربع وحده أو مع النصف من أربعة، والثمن وحده أو مع النصف من ثمانية. وتسمى المسئلة التي لا عول فيها ولا رد العادلة: وهي التي استوى مالها وفروضها.

وثلاثة تعول: والعول زيادة في السهام ونقصان في انصباء الورثة وهي أصل ستة، واثني عشر، وأربعة وعشرين، وهي التي يجتمع فيها فرضان من نوعين، فإذا اجتمع مع النصف سدس أو ثلث أو ثلثان

---

(١) اصل المسئلة هو السهام الرئيسية التي ينقسم اليها رأس المال وهو يشبه ما يسمى في علم الحساب مقام الكسر فإذا قيل مثلاً أصل هذه المسئلة من اثنين فالمراد تقسيم المال الى قسمين ثم يعطى لكل من الورثة نصيبه. وذلك النصيب يشبه ما يسمى في الحساب بسط الكسر. وأما العول فهو زيادة في السهام أعنى مقام الكسر ونقص في الانصباء أعنى في البسط وذلك يوافق ما يقوله الحاسبيون اذا كبر المقام صغر البسط وبالعكس

فمن ستة . وتقول الى سبعة . والى ثمانية . وتسعة وعشرة فقط ، وان  
اجتمع مع الربع احد الثلاثة فمن اتى عشر . وتقول على الافراد الى  
سبعة عشر فقط <sup>(١)</sup> ولا بد في هذه الاصول ان يكون الميت احد  
الزوجين ، وان اجتمع مع الثمن سدس أو ثلثان أو سدس وثلثان فمن  
اربعة وعشرين ، وتقول الى سبعة وعشرين فقط ، وتسمى البخيلة  
والمنبرية <sup>(٢)</sup> ولا يكون الميت فيها الا زوجا

فصل . في الرد اذا لم تستوعب الفروض المال ولم يكن

عصبة . رد الفاضل على ذوى الفروض بقدر فروضهم الا الزوج  
والروجة فلا رد عليهما ، فان كان المردود عليه واحدا أخذ المال كله ، وان  
كان جماعة من جنس واحد كبنات أو جدات اقتسموه كالعصبة من  
البنين والاخوة وغيرهم ، وان اختلفت اجناسهم فخذ عدد سهامهم من  
أصل ستة أبدا ، واجعله اصل مستلهم . فان كان سدسين بكدة وأخ من  
أم فهي من اثنتين ، وان كان مكان الجدة أم فمن ثلاثة ، وان كان مكانها  
أخت من أبوين فمن أربعة ، وان كان معهما أخت لاب فمن خمسة ولا  
تزيد على هذا أبدا لانها لو زادت سدسا آخر لكمل المال . فان  
انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لأنه أصل مستلهم ، وان

(١) يريد انها تقول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر ولا تزيد عن ذلك ولا

تقول الى الاشفاق فيما دون السبعة عشر

(٢) سموها بالبخيلة لقلة عولها . وسميت المنبرية لأن عليا رضى الله عنه سئل فيها

وهو على المنبر فألقى واسترسل في خطبته

كان معهم أحد الزوجين فاعطه فرضه من مسئلته واقسم الباقي على  
مسئلة الرد، فان انقسم كزوجة وأم وأخوين لام فللزوجة الربع  
والباقي ثلاثة تنقسم على مسئلة الرد صحت المستلتان من مسئلة الزوجية  
وان لم ينقسم على مسئلة الرد ولم يوافقها فاضرب مسئلة الرد في مسئلة  
الزوجية ثم من له شيء من مسئلة الزوجية أخذه مضروبا في مسئلة  
الرد، ومن له شيء من مسئلة الزوجية <sup>(١)</sup> أخذه مضروبا في الفاضل  
عن مسئلة الزوجية : — فزوج وجدة وأخ من أم . مسئلة الزوج من  
اثنين . ومسئلة الرد من اثنين . اضرب احدهما في الاخرى يكن أربعة  
وان كان مكان الزوج زوجة فاضرب مسئلة الرد في أربعة تكن  
ثمانية، وان كان مكان الجدة أخت من الابوين انتقلت الى ستة عشر  
وان كان مع الزوجة بنت وبنت ابن انتقلت الى اثنين وثلاثين، وان  
كان معهن جدة صارت من اربعين، وان كان مع أحد الزوجين واحد  
منفرد بمن يرد عليه أخذ الفاضل عن الزوج كأنه عصبه، ولا تنتقل  
المسئلة، كزوجة وبنت . للزوجة الثمن والباقي للبنت فرضا وردا،  
وان وافق الباقي مسئلة الرد بجزءه فارجع مسئلة الرد الى وقفها ثم  
أضرب في مسئلة الزوجية، ثم من له شيء من مسئلة الزوجية أخذه  
مضروبا في وفق مسئلة الرد، ومن له شيء من مسئلة الرد أخذه  
مضروبا في فوق الفاضل عن مسئلة الزوجية . كاربعة زوجات وثلاث

(١) قوله ومن له شيء من مسئلة الزوجية غير ظاهر والصواب أن يقال : ومن  
له شيء من مسئلة الرد الخ وبالمبحث في المثال الذي ذكره يتضح لك وجه تصويبنا

جدات وثمان بنات . فمسئلة الزوجية من اثنين وثلاثين ، ومسئلة الرد من ثلاثين لان سهام البنات توافق عددهن بالربع فرجعن الى اثنين ، ثم اضرب الاثنين في عدد الجدات فكان ستة ثم في أصل مسئلة الرد وهو خمسة تبلغ ثلاثين : للجدات ستة ، وللبنات اربعة وعشرون وبين الثلاثين وبين الفاضل عن الزوجات وهو ثمانية وعشرون موافقة بالانصاف فارجع الثلاثين الى خمسة عشر ثم اضربها في مسئلة الزوجية تبلغ اربعمائة وثمانين ومنهاصح ، ثم كل من له شيء من مسئلة الزوجية أخذه مضروباً في وفق مسئلة الرد وهو خمسة عشر ، ومن له شيء من مسئلة الرد أخذه مضروباً في وفق الفاضل عن مسئلة الزوجية وهو أربعة عشر : فللزوجات أربعة في خمسة عشر بستين . لكل زوجة خمسة عشر ، وللجدات ستة في أربعة عشر بأربعة وثمانين . لكل واحدة ثمانية وعشرون ، وللبنات اربعة وعشرون في اربعة عشر بثلاثمائة وستة وثلاثين . لكل بنت اثنان واربعون ، ومال من لا وارث له لبيت المال وليس بيت المال وارثاً وإنما يحفظ المال الضائع وغيره فهو جهة ومصلحة .

### باب تصحيح المسائل

فاذا انكسر سهم فريق من الورثة عليهم فاضرب عددهم ان باين سهامهم أو وقفه لها ان وافقها في المسئلة وعولها ان كانت عائلة ، فما بلغ صحت منه الفريضة ، ثم من له شيء من أصل المسئلة ياخذه مضروباً فيما ضربت فيه المسئلة ، وهو الذي يسمى جزء

السهم فما بلغ فهو له ، ويصير لكل واحد من الفريق من  
السهم عدد ما كان لجماعتهم ووفق ما كان لجماعتهم فاقسمه عليهم  
مثال ذلك : زوج وأم وثلاثة اخوة ، أصلها من ستة ، للزوج  
النصف ثلاثة وللام السدس سهم ، ويبقى للاخوة سهمان : لاتقسم  
عليهم توافقهم ، فاضرب عددهم وهو ثلاثة في أصل المسئلة تكن  
ثمانية عشر سهما . للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة ، وللام سهم في ثلاثة  
بثلاثة ، وللأخوة سهمان في ثلاثة بستة . لكل واحد منهم سهمان ، ولو  
كان الأخوة ستة وافقتهم سهامهم بالنصف فردم الى نصفهم ثلاثة وتعمل  
فيها كعملك في الأولى ويصير لكل واحد من الأخوة سهم ، وان انكسر  
على فريقين أو أكثر وكانت متباعدة بعد اعتبار موافقتها السهام كثلاثة  
وثلاثة اجزأت باحدها وضربت في أصل المسئلة : كزوج وثلاث  
جدات وثلاثة اخوة لابوين أو لاب . تصح من ثمانية عشر ، وان كانت  
متناسبة وتسمى متداخلة ، وهو أن تنسب الاقل الى الأكثر بجزء واحد  
من اجزائه كنصفه أو ثلثه أو ربه أو بجزء من أحد عشر ونحوه .  
اجتزأت باكثرها وضربته في المسئلة وعولها ، ثم كل من له شيء من  
الاصل أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة ، وان كانت متباينة كخمسة  
وسنة وسبعة ضربت بعضها في بعض فما بلغ أضربه في المسئلة وعولها  
ثم كل من له شيء من الاصل أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة ، وان كانت  
موافقة كاربعة وستة وعشرة أو ثلثي عشر وثمانية عشر وعشرين .  
وقفت بين أي عديدين شئت منها من غير أن تقف شيئا ثم ضربت وفق

أحدهما في جميع الآخر فما بلغ فاحفظه ثم انظر بينه وبين الثالث . فان كان داخل فيه لم تحتج الى ضربه واجتزأت بالمحفوظ ، وان وافقه ضربت وفقه فيه ، أو باينه ضربت كله فيه ثم في المسئلة فما بلغ فمسه تصح . وان تماثل عددان وباينهما الثالث أو وافقهما : ضربت أحد المتماثلين في جميع الثالث أو في وفقه ان كان موافقا ، فما بلغ ضربته في المسئلة . وان تناسب اثنان وباينهما الثالث كثلث جدات وتسع بنات ابن وخمسة أعمام : ضربت أكثرهما وهو التسعة في جميع الثالث وهو خمسة ثم في المسئلة وتصح من مائتين وسبعين . وان توافق اثنان وباينهما الثالث ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر ثم في الثالث . وان تباين اثنان ووافقهما الثالث فاضرب أحدهما في الآخر ثم الخارج في الثالث ان باينه : ثلث زوجات وثلاث أخوات لايوين أو لأب وخمسة أعمام وتصح من سبعمائة وعشرين . لا ان مائله . أو اضرب وفقه ان وافقه كما تقدم في الصور كلها ، وكذا لو انكسر على أكثر من ثلاث فرق وهذه طريقة الكوفيين وقدمها في المغنى والشرح وغيره . وقوله في التنقيح والانصاف في اثني عشر وثمانية عشر وعشرين تقف الاثني عشر لاغير : فعلى طريقة البصريين ، وطريقة الكوفيين أسهل منها

فصل : والطريقة الى معرفة الموافقة والمناسبة والمباينة أن تلقى

أقل العددين من أكثرهما مرة بعد اخرى . فان قى به فالعددان متناسبان ، وان لم يقف لم يكن بقيت منه بقية فالقها من العدد الأقل ، فان بقيت منه بقية فالقها من البقية الاولى ، ولا تزال كذلك تلقى كل

بقية من التي قبلها حتى تصل الى عدد يغنى الملقى منه غير الواحد ، فأى بقية قى بها غير الواحد فالموافقة بين العددين بجزء تلك البقية . ان كانت اثنين فبالانصاف : وان كانت ثلاثة فبالثلاث أو بأحد عشر أو غيره من الاعداد الصم الأوائل فيجزئ ذلك ، وان بقى واحد فالعددان متباينان

### باب المناسخات

ومعناها : أن يموت بعض ورثة الميت قبل قسم تركته ، ولها ثلاثة أحوال أحدها أن يكون ورثة الثانى يرثونه على حسب ميراثهم من الاول : مثل أن يكونوا عصبه لها فاقسم المال بين من بقى منهم ولا تنظر الى الميت الاول . كمت خلف اربعة بنين وثلاث بنات ثم ماتت بنت ثم ابن ثم بنت أخرى ثم ابن آخر وبقى ابنان وبنت . فاقسم المال على خمسة ولا تحتاج الى عمل مسائل ، وكذلك تقول فى أبوين وزوجة وابنين وبنتين منها . ماتت بنت ثم الزوجة ثم ابن ثم الاب ثم الام فقد صارت الموارث كلها بين الابن والبنت الباقيين أثلاثا . وربما اختصرت المسائل بعد التصحيح بالموافقة بين السهام ، فاذا صححت المسئلة فان كان جميعها كسر تتفق فيه جميع السهام : رددت المسئلة الى ذلك الكسر ورددت سهام كل وارث اليه ليكون أسهل فى العمل . كزوجة وابن وبنت ، ماتت البنت تصح المسئلان من اثنين وسبعين . للزوجة ستة عشر ، وللابن ستة وخمسون ، وتتفق سهامهما بالأثمان فرد المسئلة

الى ثمنها تسعة . للزوجة سهمان ، وللابن سبعة — الحال الثاني أن يكون  
 مابعد الميت الاول من الموتي لا يرث بعضهم بعضا . كاخوة خلف كل  
 واحد بنيه فاجعل مسائلهم كعدد انكسرت عليه سهامهم وصحح على  
 ما ذكر في باب التصحيح ، مثاله رجل خلف أربعة بنين فمات أحدهم  
 عن ابنين والثاني عن ثلاثة والثالث عن أربعة والرابع عن ستة  
 فالمسئلة الاولى من أربعة ، ومسئلة الابن الاول من اثنين ، والثاني من  
 ثلاثة ، والثالث من أربعة ، والرابع من ستة . فالاثنا عشر تدخل  
 في الاربعة . والثلاثة في الستة ، فاضرب وفق الاربعة في الستة تكن  
 اثني عشر . ثم في المسئلة الاولى تكن ثمانية وأربعين . لورثة كل  
 ابن اثني عشر فلكل واحد من ابني الابن الاول ستة ، ولكل واحد من  
 ابني الثاني أربعة ، ولكل واحد من بني الثالث ثلاثة ، ولكل واحد من  
 بني الرابع سهمان

الحال الثالث مع اعداد ذلك . وهو ثلاثة اقسام - الاول - أن تنقسم سهام  
 الميت الثاني على مسئلته فتصح المسئلان مما صحت منه الاولى : كرجل  
 خلف زوجة وبناتا وأخا ثم ماتت البنت وخلفت زوجا وبناتا وعمما فإن  
 لها أربعة ومسئلتها من أربعة - الثاني - ألا تنقسم عليها بل توافقها فاضرب  
 وفق مسئلته في الاولى ثم كل من له شيء من المسئلة الاولى مضروب  
 في وفق الثانية ، ومن له شيء من الثانية مضروب في وفق سهام الميت  
 الثاني : مثل أن تكون زوجة ثم نبئت في مسئلتنا فإن مسئلتها من اثني  
 عشر توافق سهامها بالربيع وترجع ضربها ثلاثة فاضربها في الاولى تكن



اربعة وعشرين — الثالث — ألا تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته ولا توافقها فاضرب الثانية في الاولى، ثم كل من له شيء من الاولى مضروب في الثانية، ومن له شيء من الثانية مضروب في سهام الميت الثاني كان تخلف البنت بنتين فإن مسئلتها تعول الى ثلاثة عشر اضربها في الاولى تكن مائة وأربعة، فإن مات ثالث جمعت سهامه مما صحت منه الاوليان وعملت فيها عملك في مسألة الثاني مع الاولى، وكذلك تصنع في الرابع ومن بعده، وإذا قيل ميت مات عن أبوين وبنتين ثم لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنتين احنج الى السؤال عن الميت الأول: فإن كان رجلاً فالأب جد وارث في الثانية لأنه أبو أب: وتصح المسئلتان من أربعة وخمسين، وإن كانت امرأة فالأب أبو أم في الثانية لا يرث: وتصح المسئلتان من اثني عشر وهي المأمونية<sup>(١)</sup>

### باب قسمة التركات

وإذا كانت التركة معلومة وأمكن نسبة كل وارث من المسئلة فله من التركة مثل نسبته: كزوج وأبوين وابنتين. المسئلة الى خمسة عشر والتركة أربعون ديناراً، فللزوجة ثلاثة وهي خمس المسئلة فله خمس التركة ثمانية دنانير، ولكل واحد من الأبوين ثلثا خمس المسئلة فله ثلثا الثمانية ولكل واحدة من البنتين مثل مال الأبوين كليهما: وذلك عشرة وثلثان،

(١) لأن المأمون اختبر بما يحجب عن أكم حيناً رغب في اسناد القضاء اليه وقد أعجب

وان شئت قسمت التركة على المسئلة وضربت الخارج بالقسم في نصيب كل وارث فما اجتمع فهو نصيبه ، وان شئت قسمت المسئلة على التركة فما خرج قسمت عليه نصيب كل وارث بعد بسطه من جنس الخارج فما خرج فنصيبه ، وان شئت قسمت المسئلة على نصيب كل وارث ثم قسمت التركة على خارج القسمة فما خرج فنصيبه ، وان شئت وضربت سهامه في التركة وقسمتها على المسئلة فما خرج فنصيبه ، وان شئت في مسائل المناسخات قسمت التركة على المسئلة الاولى ثم أخذت نصيب الثاني فقسمته على مسئلته وكذلك الثالث ، وان كان بين المسئلة والتركة موافقة فاقسم وفق التركة على وفق المسئلة ، وان أردت القسمة على قراريط الدينار وهي أربعة وعشرون فاجعل عدد القراريط كالتركة واعمل ما ذكرنا : فان كانت السهام كثيرة وأردت أن تعلم سهم القيراط فاقسم ما صحت منه المسئلة على أربعة وعشرين ، فما خرج فهو سهم القيراط فاذا قسمت عليها ستمائة فاقسمها على ستة لانها احد ضلعي القيراط يخرج مائة ، اقسما على الضلع الآخر وهو أربعة يخرج خمسة وعشرون وهي سهم القيراط ، وان شئت قسمت وفق السهام على وفق القيراط فتأخذ سدس الستمائة وهو مائة فتقسمه على سدس الاربعة وعشرين وهو أربعة فيخرج خمسة وعشرون ، وان شئت أخذت ثمن الستمائة خمسة وسبعين وقسمته على ثمن الاربعة وعشرين وهو ثلاثة يخرج خمسة وعشرون وكذلك كل عدد قسمته على عدد آخر ، وان شئت فانظر عددا اذا ضربته في الاربعة وعشرين سوى حاصله المقسوم أو قاربه :

فان بقيت منه بقية ضربتها في عدد آخر حتى يبقى أقل من المقسوم عليه  
ثم تجمع العدد الذي ضربته اليه وتنسب تلك البقية من المقسوم عليه  
فترضها الى العدد فيكون ذلك سهم القيراط . مثاله في الستائة أن تضرب  
عشرين في أربعة وعشرين تكون أربعة وثمانين فتضرب خمسة أخرى  
في الاربعة وعشرين تكون مائة وعشرين وتضم الخمسة الى العشرين  
فيكون ذلك سهم القيراط ، ومن عرف علم الحساب هان عليه ذلك ، فاذا  
عرفت سهم القيراط فكل من له سهام فاعطه بكل سهم من سهام القيراط  
قيراطا : فان بقي له شيء من السهام لا يبلغ قيراطا فانسبه الى سهم القيراط  
واعطه منه مثل تلك النسبة ، وان كان في سهام القيراط كسر فابسط  
القراريط الصحاح من جنس الكسر وضم الكسر اليها واحفظ  
المجتمع : ثم كل من له شيء من المسئلة اضربه في مخرج الكسر واحسب  
له بكل قدر عدد البسط قيراطا ، وان بقي ما لا يبلغ مجموع البسط فانسبه  
منه واعطه مثل تلك النسبة ، وان كانت سهام التركة دون الاربعة  
وعشرين فانسبها اليها واحفظ بسط الكسر . ثم كل من له شيء من  
المسئلة اضربه في مخرج الكسر واحسب له بكل قدر عدد البسط قيراطا  
مثاله زوج وثلاثة اخوة واختان لابوين : تصح من ستة عشر . نسبتهما  
الى الاربعة والعشرين ثلثان فخرج الكسر ثلاثة وبسطه اثنان فلزوج  
ثمانية اضربها في ثلاثة باربعة وعشرين واحسب له كل اثنين بقيراط يكن  
اثنا عشر قيراطا وكذا الاخوة ، وان كانت التركة سهاما من عقار كثلث  
وربع ونحوه . فان شئت اجمعها من قراريط الدينار واقسمها على ما قلنا ،

فثلث دارور ربعها اربعة عشر قيراطا فاجعلها فانها دنانير واعمل على ما سبق  
 فاذا خلقت زوجا واما واختا لابوين أو لاب فالمسئلة من ثمانية، للزوج  
 ثلاثة هي ربعها وثمانها . فاذا قسمت السهام على المسئلة فللزوج ربع اربعة  
 عشر قيراطا وثمانها وهو خمسة قرايط وربع من جميع الدار، وللأم  
 سهمان هما ربع التركة فتعطيها ثلاثة ونصفا ، وللاخت مثل الزوج ،  
 وان شئت وافقت بينها وبين المسئلة وضربت المسئلة ان باينت السهام  
 أو وفقتها ان وافقتها في مخرج سهام العقار ، ثم كل من له شيء من المسئلة  
 اضربه في السهام الموروثة من العقار أو وقفها فما بلغ فانسبه من مبلغ  
 سهام العقار فما خرج فهو نصيبه ، ففى المسئلة المذكورة ليس بين الثمانية  
 والسبعة موافقة ، فاضرب الثمانية في مخرج السهام وهو اثنا عشر تكن  
 ستة وتسعين : للزوج من المسئلة ثلاثة مضروبة في سبعة تكون احدا  
 وعشرين ، فانسبها الى ستة وتسعين تجدها ثمنها وثلاثة ارباع ثمنها ، فله من  
 الدار مثل تلك النسبة ، وللاخت مثله . وللأم سهمان في سبعة باربعة عشر  
 وهى ثمن الستة وتسعين وسدس ثمنها فلها من الدار مثل تلك النسبة ،  
 ومثال الموافقة زوج وأبوان وابنتان والتركة ربع دار وخمسها : فالمسئلة  
 من خمسة عشر ومخرج السهام عشرون ، فالمسئلة توافق السهام الموروثة  
 من العقار بالثلث لانها تسعة ، فتد المسئلة الى ثلثها خمسة ثم تضربها  
 في مخرج سهام العقار وهو عشرون تكن مائة : فللزوج من المسئلة ثلاثة  
 في وفق سهام العقار ثلاثة تبلغ تسعة : انسبها الى المائة تكن تسعة اعشار  
 وعشرها فله من الدار تسعة أعشار عشرها ولكل واحد من الأبوين

سهمان في ثلاثة تبلغ ستة وهي ستة أعشار عشر الدار، ولكل بنت أربعة في ثلاثة اثني عشر وهي عشر الدار وعشر أعشرها، وإن انقسمت سهام العقار على المسئلة فاقسمها من غير ضرب في شيء: مثال ذلك زوج وأم وثلاث أخوات متفرقات والتركة ربع دار وخمسها، المسئلة من تسعة ومخرج سهام العقار عشرون، الموروث منها تسعة منقسمة على المسئلة: للزوج منها ثلاثة وهي عشر الدار ونصف عشرها، وللأخت من الأبوين مثل ذلك، ولكل واحدة من الباقيات نصف عشرها، وإذا قال بعض الورثة لا حاجة لي بالميراث اقسمه بقية الورثة ويوقف سهمه ولو قال قائل انما يرثني أربعة بنين ولي تركة أخذ الاكبر ديناراً وخمس مابقي، وأخذ الثاني دينارين وخمس مابقي، وأخذ الثالث ثلاثة دنائير وخمس مابقي، وأخذ الرابع جميع مابقي، والحال أن كل واحد منهم أخذ حقه من غير زيادة ولا نقصان. كم كانت التركة؟ الجواب: كانت ستة عشر ديناراً، وإن خلف بنين ودنائير فأخذ الاكبر ديناراً وعشر الباقي والثاني دينارين وعشر الباقي، والثالث ثلاثة وعشر الباقي، والرابع أربعة وعشر الباقي واستمروا كذلك ثم أخذ الاصغر الباقي واستوت سهامهم فكم البنين والدنائير؟ فخذ مخرج العشر وهو عشرة وانقصه واحداً فالباقي عدد البنين، فاضرب عددهم في مثله والمرتفع عدد الدنائير وهو أحد وثمانون، ولو قال إنسان صحيح لمريض أو ص. فقال انما يرثني امرأتك وجدتك وأختك وعمتك وخالتك، فالجواب أن كل واحد منهما تزوج بجدي الآخر أم أمه وأم أبيه فالولد المريض كلا منهما بنتين

فهما من أم أبي الصحيح عمنا الصحيح ومن أم امه خالتاه وقد كان أبو المريض تزوج أم الصحيح فاولدها بتين وتصح من ثمانية وأربعين

### باب ذوى الأرحام وكيفية توريثهم

وهم كل قرابة ليس بذى فرض ولا عصة ، وهم أحد عشر صنفا . ولد البنات ، وولد بنات الابن ، وولد الاخوات ، وبنات الاخوة ، وبنات الاعمام ، واولاد الاخوة من الام ، والعم من الام . والعمات ، والاخوال ، والخالات ، وأبوالام ، وكل جدة ادلت باب بين امين أو باب أعلا من الجد ، ومن أدلى بهم ، ويورثون بالتزليل . وهو ان تجعل كل شخص بمنزلة من أولى به : فولد البنات وولد بنات الابن وولد الاخوات كامهاتهم ، وبنات الاخوة والاعمام لابوين أو لاب وبنات بنينهم وولد الاخوة من الام كأبائهم ، والاخوال والخالات وأبوالام كالأم والعمات والعم من الأم كالاب . وأبوالام وأبوالام وأخواتهما واختاهما وأبى جد بمنزلتهم ، ثم تجعل نصيب كل وارث لمن أدلى به ، فان انفرد واحد من ذوى الارحام أخذ المال كله ، وان أدلى جماعة منهم بواحد واستوت منازلهم منه بلا سبق فنصيبه بينهم بالسوية ذكرهم كاشاهم ولو خلا وخالة : فابن اخت معه اخته أو ابن بنت معه اخته أو دخل وخالة المال بينهما نصفان . فان اسقط بعضهم بعضا كآبى الأم والاخوال ، فاسقط الاخوال لان الاب يسقط الاخوة والاخوات ، فان كن بعضهم أقرب من بعض فال ميراث لاقربهم ويسقط البعيد منهم كما يسقط البعيد من العصابات بقريتهم كخاله وام ابى أم أو ابن خال فال ميراث للخالة لانها تلقى الام باول

درجة، فإن اختلفت منازلهم من المدلى به جعلته كالميت وقسمت نصيبه بينهم على ذلك: كثلاث خالات متفرقات وثلاث عمات متفرقات فالثلاث بين الخالات على خمسة، والثلاث بين العمات كذلك فاجتزأ باحداهما واضربها في ثلاثة تكن خمسة عشر: للخالة التي من قبل الأب والام ثلاثة، ولتي من قبل الاب سهم، ولتي من قبل الام سهم، وللعمة التي من قبل الاب والام ستة، ولتي من قبل الاب سهمان، ولتي من قبل الام سهمان. وان خلف ثلاثة احوال متفرقين فللخال من الام السدس والباقي للخال من الابوين، وان خلف ثلاث بنات عمومة متفرقين فالمال لبنت العم من الابوين وحدها، وان أدلى جماعة منهم بجماعة قسمت المال بين المدلى بهم كأنهم أحياء، فصار لوارث فهو لمن ادلى به: فابن أخت معه أخته وبنت أخت أخرى، فلبنت الأخت وأخيها حق امهما النصف بينهما نصفين، ولبنت الأخت الأخرى حق أمها النصف، وان كان بنت بنت وبنت بنت ابن: فمن أربعة لبنت البنت ثلاثة حق أمها. ولبنت بنت الابن سهم حق أمها، وان كان ثلاث بنات ثلاث أخوات متفرقات وبنت عم: فاقسم المال بين المدلى بهم كأنهم أحياء، فلاخت لأبوين النصف، وللأخت للأب السدس، وللأخت للأم السدس، وللعمة السدس، وتصح من ستة: فاعط بنت الشقيقة ثلاثة، وبنت الأخت لاب سهم، وبنت الأخت للام سهم، وبنت العم سهمان وان أسقط بعضهم بعضا عملت على ذلك كما اذا كان في مسئلتنا بدل بنت الأخت لأبوين بنت أخ لأبوين فهي أيضا من ستة لبنت الأخ لام سهم

والباقى لبنت الاخ لا بوين وسقط بنت الاخ لاب وبنت العم ، فان كان بعضهم أقرب من بعض فى السبق الى الوارث ورث وأسقط غيره اذا كانوا من جهة واحدة كبنت بنت وبنت بنت بنت ، وان كانوا من جهتين فيزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القريب أو لا كبنت بنت بنت وبنت أخ من أم . المال لبنت بنت البنت ، والجهات ثلاثة ، أبوة ، وأمومة ، وبنوة ، ومن أدلى بقرايتين ورث بهما فتجعل ذا القرايتين كشخصين : كابن بنت بنت هو ابن ابن بنت أخرى ومعه بنت بنت بنت أخرى ، فللابن الثلاثان وللبنت الثلاث ، فان كانت أمهما واحدة فله ثلاثة أرباع المال ، وان اتفق معهم أحد الزوجين فاعطه فرضه غير محجوب ولا يعادل ، واقسم الباقى بينهم كما لو انفردوا . فاذا خلفت زوجا وبنت بنت وبنت أخت . فللزوج النصف والباقى بينهما نصفين ، وتصح من اربعة ، وان كان معه خالة وعمة أو خالة وبنت عم أو بنت ابن عم : فللزوج النصف ، والباقى للخالة ثلثه . والعمة أو بنت العم أو بنت ابن العم ثلثاه وتصح من ستة . وان خلفت زوجا وابن خال أبيها وبنتي أخيها . فللزوج النصف والباقى كأنه التركة بين ذوى الارحام ، فابن خال أبيها يدلى بعمته وهى جدة الميتة فيرث ميراثها وهو السدس فيكون له سدس الباقى ، ولبنتي أخيها باقيه وهو خمسة بينهما نصفين اثني عشر وتصح من أربعة وعشرين للزوج اثنا عشر ولابن خال أبيها سهمان ، ولكل واحدة من بنتي الاخ خمسة ، ولا يعول هنا الا أصل ستة



الى سبعة: كخالة وست بنات وست أخوات مفترقات، وكأبي أم وبنت  
أخ لأم وثلاث بنات ثلاث أخوات مفترقات

### باب ميراث الحمل .

يرث الحمل ويثبت . المملكة بمجرد موت موروثه بشرط خروجه حيا  
فاذا مات عن حمل يرثه وقف الأمر: فان طلب بقية الورثة القسمة  
لم يعطوا كل المال ووقف للحمل الأكثر من ارث ذكرين أو اثنيين  
مثال كون الذكرين نصيهما أكثر: لو خلف زوجة حاملا وابنا .  
ومثاله في الاثنيين: كزوجة حامل مع ابوين، ومتى زادت القروض على  
الثلاث فميراث الاناث أكثر، ومن لا يحجبه يأخذ ارثه كاملا، ومن  
ينقصه شيئا: اليقين، ومن سقط به لم يعط شيئا، فاذا ولد وورث  
الموقوف كله رفع اليه، وان زاد رد الباقي لمستحقه، وان أعوز شيئا  
رجع على من هو في يده، ولو مات كافر عن حمل منه لم يرثه للحكم  
باسلامه قبل وضعه، وكذا لو كان من كافر غيره فأسلمت أمه قبل  
وضعه مثل أن يخلف أمه حاملا من غير أبيه، ويرث طفل حكم باسلامه  
بموت أحد أبويه منه، ويرث الحمل ويورث بشرطين

أحدهما ان يعلم انه كان موجودا حال موت مورثه بان تأتي به امه  
لاقل من ستة أشهر، فان اتت به لاكثر من ذلك وكان لها زوج أو سيد  
يطؤها لم يرث إلا ان تقر الورثة انه كان موجودا حال الموت، وان كانت  
لاتوطأ لأحدهما أو غيبتهما أو اجتنابهما الوطء عجزا أو قصدا أو غيره  
ورث: مالم يجاوز أكثر مدة الحمل أربع سنين

الثاني ان تضعه حيا كما تقدم وتعلم حياته إذا استهل بعد وضع كله صارغا او عطس او بكى او ارتضع او تحرك حركة طويلة او تنفس وطال زمن التنفس ونحو ذلك مما يدل على حياته : لاحتركة يسيرة أو اختلاج يسير أو تنفس يسير ، وإن خرج بعضه حيا فاستهل ثم انفصل ميتا لم يرث ، وإن جهل مستهل من توأمين ارثهما مختلف عین بقرعة <sup>(١)</sup> ولو زوج أمته بحر فاجلها فقال السيد : ان كان حملك ذكرا فانت وهوريقان والافاتما حران ، هي القائلة إن ألد ذكرا لم أرث ولم يرث ، والا ورثنا <sup>(٢)</sup> ومن خلفت زوجا واما واخوة لأم وامرأة اب حامل فهي القائلة ان ألد اثني ورثت لا ذكرا <sup>(٣)</sup>

### باب ميراث المفقود

من انقطع خبره ولو عبدا لغيبه ظاهرها السلامة كاسر وتجارة وسياحة وطلب علم تنتظر به تمة تسعين سنة منذ ولد : فان فقد ابن

- (١) انما قال ارثهما مختلف للحاجة الى تمييز نصيب المستهل من التركة وأما لو كان ارثهما متحدا كولدى أم فاحمال الحياة يتناول كليهما وميراثهما متحد معلوم فيخرج لهما ويرثه عنهما من يستحقه والله أعلم
- (٢) معلوم مما سبق أن الرق من موانع الارث . وعلى ذلك الأمة التي ولدت ذكرا بعد موت زوجها لا ترث هي ولا ولدها لأن سيدها لم يفدها الحرية بهذا التعليق واذا ولدت اثني تبين أن الحرية كانت موجودة من وقت التعليق وظهرت لنا بالولادة فلها ولا بقتها حق الميراث . وتعبير المصنف في هذا الموضع كتمثيل لاقرارها
- (٣) قوله فهي يعني فهذه مسألة التي تقول ان ولدت اثني ورثت هذه المولودة من أختها الكبيرة المتوفاه لأنها صاحبة فرض وأما لو وضعت ذكرا فلا ميراث له لأنه عاصب وقد استفتدت القروض التركة

تسعين اجتهد الحاكم . وان كان غالبا الهلاك كمن غرق مركبه فسلم قوم دون قوم او فقد من بين اهله كمن يخرج الى الصلاة او الى حاجة قريبة فلا يعود او في مفازة مهلكة : كمفازة الحجاز او بين الصفين حال التحام القتال : انتظر به تمام اربع سنين منذ فقد ، فان لم يعلم خبره قسم ماله : واعتدت امراته عدة الوفاة وحلت للزواج وياتي في العدد ويزكى ماله لما مضى قبل قسمة ، ولا يرثه إلا الأحياء من ورثته وقت قسم ماله لان مات قبل ذلك . فان قدم بعد قسمه اخذ ما وجده بعينه ورجع على ، ن اخذ الباقي ، وإن مات مورثه في مدة التربص اخذ كل وارث اليقين ووقف الباقي . وطريق العمل في ذلك ان تعمل المسألة على انه حي : ثم على انه ميت : ثم تضرب احدهما في الأخرى ، إن تباينت او في وقفها ان اتفقتا ، وتجتزئ باحدهما ان تماثلتا ، وباكثرهما ان تداخلتا ، وتدفع الى كل وارث اليقين وهو أقل النصيبين ، ومن سقط في احدهما لم يأخذ شيئا ، فان بان حيا يوم موت مورثه فله حقه والباقي لمستحقه وان بان ميتا أو مضت مدة تربصه ولم يبن حاله فالوقوف لورثة الميت الاول ، ولباقي الورثة ان يصطلحوا على ما زاد عن نصيبه فيقتسموه كاخ مفقود في الاكدرية ، مسألة الحياة والموت من اربعة وخمسين : للزوج ثلث المال ، وللأم سدس ، وللجد تسعة من مسألة الحياة ، وللأخت منها ثلاثة ، ويبقى خمسة عشر موقوفة ، للمفقود بتقدير حياته ستة ، وتبقى تسعة زادت عن نصيبه . ولهم ان يصطلحوا على كل انوقوف اذا لم يكن للمفقود فيه حق بان يكون ممن يحجب غيره ولا

يرث ، كما لو خلف الميت أما وجدا واختا لابوين واختا لاب مفقودة وكذا ان كان اخالاب عصب اخته مع زوج واخت لابوين ، وان حصل لاسير من ريع وقف عليه : حفظه وكيله ومن ينتقل الوقف اليه ، ولا يتفرد احدهما بحفظه ، ومن اشكل نسبه فكفقدود ، ومفقودان فاكثر كخثائي في التزليل ، ولو قال رجل احد هذين ابني ثبت نسب احدهما فيعينه ، فان مات عينه وارث ، فان تعذر أرى القافة ، فان تعذر عين احدهما بالقرعة ، ولا مدخل للقرعة في النسب على ما ياتي .

### باب ميراث الخثى المشكل

وهو الذي له ذكر وفرج امرأة او ثقب مكان الفرج يخرج منه البول . وينقسم الى مشكل وغير مشكل . فان ظهرت فيه علامات الرجال من نبات لحيته وخروج المني من ذكره وكونه من رجل فرجل ، او علامات النساء من الحيض والحمل وسقوط الثديين او ثقب كنهما فهو امرأة ، وليس بمشكل فيهما انما هو رجل فيه خلقة زائدة او امرأة فيها خلقة زائدة وحكمه في ارثه وغيره حكم من ظهرت علامته فيه ، والذي لاعلامه فيه مشكل . ولا يكون أباً ولا أما ولا جدا ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة . وينحصر اشكاله في الارث في الولد وولد الابن ولاخ لغير أم وولد الاخ لغير أم والعم وولده والولاء . فان ياب أو سبق بوله من ذكره فذكر أو عكسه فتى . ون يخرج من اعتبار كثرهما ، فان استويا فشكل ، فان كان يجرى شك في حقه وهو صغير أعطى هو ومن معه

اليقين، ومن سقط به في إحدى الحالتين لم يعط شيئا ويوقف الباقي حتى يبلغ فظهر فيه علامات الرجال أو النساء. وإن يئس من ذلك بموته أو عدم العلامات بعد بلوغه، فإن ورث بكونه ذكرا فقط كولد أخى الميت أو عمه فله نصف ميراث ذكر فقط كزوج وبنت وولد اب خنثى، تصح من ثمانية: للزوج سهمان، وللبنات خمسة. وللخنثى سهم، وإن ورث بكونه أنثى فقط فله نصف ميراث أنثى فقط: كزوج وأخت لابوين وولد اب خنثى، تصح من ثمانية وعشرين للخنثى: سهمان، لكل واحد من الآخرين ثلاثة عشر، وإن ورث بهما متساويا كولد الأم فله السدس، وإن كان معتقافو عصبه، وإن ورث بهما متفاضلا فطريق العمل أن تعمل المسئلة على أنه ذكر، ثم على أنه أنثى، ويسمى هذا مذهب المزيلى، ثم اضرب أحدهما في الأخرى أن تبايتا أو وقفها أن اتفقتا، واجتزأ أحدهما أن تماثلتا، وبأكثرهما أن تداخلتا، ثم اضرب الحاصل في حالين، ثم من له شيء من إحدى المسئلتين اضربه في الأخرى أن تبايتا، أو في وقفها أن توافقتا، واجمع ماله فيهما أن تماثلتا، ومن له شيء من أقل العديدين اضربه في نسبة أقل المسئلتين إلى الأخرى ثم يضاف إلى ماله من أكثرهما أن تبايتا. فإن كان ابن وبنت وولد خنثى فمسئلة ذكوريته من خمسة، وأنوئيته من أربعة، فاضرب أحدهما في الأخرى لتباينهما تكن عشرين، ثم في الحالين أى في اثنين تكن أربعين، للبنات سهم من أربعة في خمسة، وسهم من خمسة في أربعة، سبعة، وللذكر سهمان في خمسة وسهمان في أربعة. ثمانية عشر. وللخنثى سهم في خمسة، وسهمان في

اربعة « ثلاثة عشر » ومثال التوافق زوج وام وولد اب ختى ،  
 مسئله الذكورية من ستة ، ومسئلة الانوثة من ثمانية بينهما موافقة  
 بالانصاف فاضرب ستة في اربعة تكن اربعة وعشرين : ثم في حالين  
 تكن ثمانية واربعين ، ومثال التماثل زوجة وولد ختى وعم ، مسئله  
 الذكورية ثمانية ، ومسئلة الانوثة كذلك فاجتز باحدهما ثم  
 اضربها في حالين تكن ستة عشر . ومثال التناسب أم و بنت  
 وولد ختى وعم ، مسئله الذكورية من ستة . وتصح من ثمانية  
 عشر ، ومسئلة الانوثة من ستة . وتصح منها فاجتز بالثمانية  
 عشر ثم اضربها في حالين تكن ستة وثلاثين . وان كانا خنتين فاكتر  
 نزلتهم بعدد احوالهم ، فتجعل للثنتين اربعة احوال . وللثلاثة ثمانية .  
 وللاربعة ستة عشر ، وللخمسة اثنين وثلاثين : فبلغ من ضرب المسائل  
 اضربه في عدد احوالهم ، واجمع ما حصل لهم في الاحوال كلها مما صحت  
 منه قبل الضرب في عدد الاحوال . هذا ان كانوا من جهة واحدة . وان كانوا  
 من جهات جمعت مالكل واحد من الاحوال وقسمته على عدد الاحوال  
 كلها . فالحارج بالقسم نصيبه . ولو صاح اختى انشكرك من منعه على  
 ما وقف له صح ان كان بعد بلوغه — قال الموفق : وجدنا في عصرنا شخصين  
 ليس لهما في قبلهما مخرج لا ذكر ولا فرج ، حدهم ليس له قبله الاخوة  
 كالزيرة يرشح البول منها على الدوام . والثاني ليس له الا مخرج واحد  
 فهما ين المخرجين منه يتغوط ومنه يبول : قال وحدثت ان في بلاد العجم

مخصصا ليس له مخرج اصلا لا قبل ولا دبر، وإنما يتقيا ما ياكله ويشربه :  
قال فهذا وما اشبهه في معنى الخثى . لكنه لا يكون اعتباره بماله . فان لم  
يكن له علامة اخرى فهو مشكل ينبغي ان يثبت له حكمه في ميراثه  
واحكامه كلها

### باب ميراث الغرقى (ومن عمتي موتهم)

اذا مات متوارثان بفرق او هدم او غير ذلك وجعل اولهما موتا  
او علم ثم نسي او جهلوا عينه ولم يختلفوا في السابق ورث كل واحد من  
الموتى صاحبه من تلاد ماله دون ماورثه من الميت . فيقدر احدهما  
مات اولاً فيورث الآخر منه . ثم يقسم ماورثه منه على الاحياء  
من ورثته ، ثم يصنع بالثاني كذلك ، فاذا غرق اخوان أحدهما مولى زيد  
والآخر مولى عمرو : صار مال كل واحد منهما للمولى الآخر ، وان جهل السابق  
منهما واختلف ورثتهما فيه ولا يئنه أو كانت وتعارضت بحالفا ولم يتوارثا ،  
كما اذا ماتت امرأة وابنها فقال زوجها : ماتت فورثناها ، ثم مات ابنى فورثته  
وقال أخوها : مات ابنها فورثته ، ثم ماتت فورثناها : حلف كل واحد  
منهما على ابطال دعوى صاحبه ، وكان ميراث الابن لايه وميراث المرأة  
لاخيها وزوجها نصفين ، ولو عين الورثة موت احدهما وشكوا : هل  
مات الآخر قبله أو بعده ؟ ورث من شك في موته من الآخر ، ولو  
تحقق موتهما معاً لم يتوارثا . ولو مات اخوان عند الزوال أو الطلوع أو  
الغروب في يوم واحد أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب ورث الذى

مات بالمغرب من الننى مات بالمشرق لموته قبله لان الشمس وغيرها  
تزول وتطلع وتغرب في المشرق قبل المغرب

### باب ميراث اهل الملل

لا يرث المسلم الكافر الا بالولاء، ولا الكافر المسلم الا بالولاء، أو  
يسلم قبل قسم ميراث قريب مسلم ولو مرتدا أو زوجة في عدة، لا زوجا  
ولا قنا عتق قبل القسمة بعد موت قريبه أو مع موته كتعليقه العتق على  
ذلك، أو دبر ابن عمه ثم مات، وإن قال أنت حر في آخر حياتي: عتق  
وورث، وإن كان الوارث واحداً فمضى تصرف في التركة  
واحتازها فهو كقسمها، وإن أسلم قبل قسم بعض المال ورث  
بما بقي، ويرث الكفار بعضهم بعضا إن اتحدت ملتهم، وهم ملل  
شتى مختلفة فلا يرثون مع اختلافها، ويرث ذمي حريبا وعكسه، وحربي  
مستامنا وعكسه، وذمي مستامنا وعكسه بشرطه، والمرتد لا يرث  
احدا إلا أن يسلم قبل قسم الميراث، ولا يرثه أحد، فإن مات في رده  
فماله في، والزنديق: وهو الذي كان يسمى منافقا في عصر النبي صلى  
الله عليه وسلم كمرتد لا تقبل توبته ويأتي في باب المرتد، ومثله مرتكب  
بدعة مكفرة كجهمي وغيره،

فصل: — ويرث مجوسي ونحوه ممن يرى حل نكاح ذوات المحارم  
بجميع قراباته إذا أسلم أو حاكم اليه. فذا خلف أما وهي أخته من أبيه  
وعما: ورثت الثلث بكونها أما والنصف بكونها اختا والباقي للعم، فإن  
كان معها اخت أخرى لم ترث بكونها أما إلا السدس لأنها انحجبت



بنفسها وبالأخرى. ولا يرثون بنكاح المحارم<sup>(١)</sup> ولا بنكاح لا يقرون عليه لو أسلموا كمن تزوج مطلقته ثلاثاً، ولو تزوج المجوسى بنته فأولدها بنتاً ثم ماتت عنهما فلهما الثلثان لأنهما ابتناه، ولا ترث الكبرى بالزوجة فإن ماتت الكبرى بعده فقد تركت بنتاً هي اخت لأب فلها النصف بالبنوة والباقي بالأخوة<sup>(٢)</sup> فإن ماتت الصغرى أولاً فقد تركت أماً هي اخت لأب فلها النصف والثلث بالقرايتين، ولو أولد مسلم ذات محرم أو غيرها بشبهة ثبت النسب، وكذا لو اشتراها وهو لا يعرفها فوطئها ثبت النسب وورث بجميع قرابته، وإذا مات ذمي لا وارث له من أهل الذمة كان ماله فيثاً، وكذا ما فضل من ماله عن أرثه كمن ليس له وارث إلا أحد الزوجين

### باب ميراث المطلقه

إذا أبان زوجته في صحته أو في مرضه غير المخوف ومات به أو مرض غير الموت بطلاق أو غيره ولو قصد الفرار من الميراث لم يتوارثا، بل في طلاق رجعي مادامت في العدة. وإن طلقها في مرض الموت طلاقاً لا يثبت فيه: بأن سألته الطلاق أو الخلع أو علق طلاقها على فعل لها منه بد ففعلته عالمة أو على مشيئتها فشامت أو خيرها فاختارت نفسها أو علقه بفعل زيد

(١) ومن هذا نعلم أن قوله فيما سلف (بجميع قرابته) ليس شاملاً لنكاح المحارم.

(٢) وإنما ورتت الجهتين كما تقدم نظيره لأن صلة الكبرى بالصغرى صلة أمومة وأخوة وليست صلة نكاح تنعزم حتى تكون غير سبب في الأخذ وكذلك يقال فيما بينه من مان.

كذا ففعله في مرضه أو بشهر فجاء في مرضه أو علقه في الصحة على شرط  
 كقدوم زيد أو صلاحها الفرض فرجد في المرض أو طلق من لاثرت  
 كالامة والنمية فعتقت واسلمت قبل موته، أو قال لها: اتما طالق غدا  
 فعتقت الامة واسلمت النمية قبل غد، أو وطئ مجنون ام زوجته فكطلاق  
 الصحيح<sup>(١)</sup> إلا إذا سألته طلاقا فطلقها ثلاثا فترته، وإن كان يتهم فيه بقصد  
 حرمانها الميراث كمن طلقها ابتداء في مرض موته المخوف أو علقه فيه على  
 فعل لا بد لها منه شرعا كصلاة ونحوها أو عقلا كاكل وشرب ونوم  
 ونحوه ففعلته ولو عالمة: وليس منه كلام ابويها أو احدهما: أو طلقها أو  
 خلعها فيه بعوض من غيرها أو علقه على مرضه أو على فعل لم يفعله في مرضه  
 أو على تركه: كقوله لا تزوجن عنيك. أو إن لم أتز وج عليك ونحوه فمات  
 قبل فعله أو، أقر فيه أنه كان أبانها في صحته. أو وكل في صحته من بينهما متى  
 شاء فأباناها في مرضه، أو قدف في مرضه أو صحته ولا عزم في مرضه لنفي  
 الحد أو لنفي الولد. أو عوق صلا ونمية أو أمة على الاسلام أو العتق فوجدنا  
 في مرضه، أو علم أن سيده عتق عتقها بغد فأنها "تيوم"، أو وطئ فيه عاقل  
 ولو صديقا أم امراته، أو وطئ امراته أو عورته ونحوها ولو بدو العدة  
 منهم تزوج: أبانها الثاني أو لا: أو تزوجت ولو كانت بدو العدة أطول  
 "لا جين و" في تعدد. فإن لم يمت من مرض ولم يتسح منه بل لسمع  
 أو كره سبع ككذلك<sup>(٢)</sup> ولو بدو فبين ما خول ورثته ولا عدة عليها،

(١) يعني ما تقرر في كتاب الفرائض من أن ما يترتب عليه طلاق أو عتق أو غيرها من أفعال الفرائض

(٢) يعني ما تقرر في كتاب الفرائض من أن ما يترتب عليه طلاق أو عتق أو غيرها من أفعال الفرائض

ويكمل لها الصداق يأتي في باب الصداق وان اكره ابن عاقل وارث  
ولو نقص ارثه لو انقطع : امرأة ابيه او جده وهو وارثه في مرضه على  
ما يفسخ نكاحها من وطء او غيره لم يقطع ميراثها ، الا ان تكون له  
امراة ترثه سواها ولم يهتم فيه حال الاكره او طاعت ، وان فعلت في مرض  
موتها ما يفسخ نكاحها : بان ترضع امراة زوجها الصغيرة او زوجها الصغير  
او استدخلت ذكر ابن زوجها وهونائهم او ارتدت : لم يسقط ميراث  
زوجها مادامت في العدة ، وكذا بعد العدة كما لو كان هو المطلق ، وجزم به في  
الفروع فقال : الزوج في ارثها اذا قصعت نكاحها منه كفعله انتهى ، ومقتضاه  
يرثها في العدة وبعدها كما لو كان هو المطلق ، هذا ان كانت متهمة فيه  
والاسقط ، كفسخ معتقة تحت عبد أو فعلته مجنونة ، ولو خلف  
زوجات نكاح بعضهن فاسد أو منقطع قطعاً يمنع الميراث ولم تعلم عينها  
أخرجها وارث بقرعة ، وان كان الزوج عينا فاجل سنة فلم يصبها  
حتى مرضت في آخر الحول واختارت فرقة وفرق بينهما لم يتوارثا  
وان طلق أربعاً في مرضه طلاقاً يهتم فيه فانقضت عدتهن وتزوج أربعاً  
سواهن فالمراث لثلاثهن . ما لم تتزوج المطلقات ، ولو كانت المطلقة واحدة  
وتزوج أربعاً سواها فالمراث بين الخمس على السواء ، ولو ادعت أن  
زوجها أبانها وجحد الزوج ثم مات لم ترثه ان دامت على قولها ، ولو  
قتلها في مرض الموت ثم مات لم ترثه لخروجها من حيز التملك والتملك<sup>(١)</sup>  
وحكم الزوج في مرضه أو مرضها أو مرضهما ولو غوفا ولو مضارة :

(١) يريد أنها بالموت أصبحت لا تملك فلاحق لها جهة

حكم النكاح في الصحة في صحة العقد وتوريث كل منهما من صاحبه  
باب الاقرار بمشارك في الميراث

إذا أقر كل الورثة المكلفون: ولو أنه واحد يرث المال كله  
تعصيا أو فرضا أو فرضا ورثا ولو مع عدم أهلية الشهادة كالكافر  
والفاسق: بوارث لليت ، سواء كان من حرة أو أمته ، فصدقهم أو كان  
صغيرا أو مجنونا ثبت نسبه ، ولو اسقط المقربه <sup>(١)</sup> كاخ يقر بآبن ولو  
مع منكر له لا يرث لما منع رق ونحوه: إن كان مجهول النسب وهو ممكن  
ولم ينازع فيه منازع . ويأتي في الاقرار . والا فلا <sup>(٢)</sup> ويثبت ارثه  
فيقاسمهم إن لم يقيم به مانع ، فإن كان به مانع ثبت نسبه ولم يرث ،  
فإن كان المقربه غير مكلف فأنكر بعد تكليفه لم يسمع انكاره ، ولو طلب  
احلافه على ذلك لم يستحلف ، وإذا اعترف انسان بأن هذا أبوه فكاعترافه  
بأنه ابنه حيث أمكن ذلك ، ويعتبر اقرار الزوج والمولى المعتقد إذا كانا  
في الورثة ، وإن أقر أحد الزوجين الذي لا وارث معه بآبن للآخر من  
غيره فصدقه الامام أو نائبه ثبت نسبه والا فلا <sup>(٣)</sup> وإن أقر بعض

- (١) يشير بذلك إلى أن ثبوت النسب يحتاج لاقرار المتبوع في النسب ولو لم  
يعترف التابع بنسب من أقرب من الورثة
- (٢) جملة الشروط لثبوت النسب خمسة : أن يدعي كل الوارثين وإن يصدقهم  
إذا كانا بالغين ، وأن يكون ذلك ممكنا . والا ينازع في نسبه مدع آخر . وأن يكون  
مجهول النسب متى توفرت هذه الشروط ثبت النسب وتبت حقه في الميراث الا لما منع  
(٣) إنما اعتبرنا تصديق الامام لمن أقر من الزوجين لأن ما سيقى بعد نصيب  
ذلك الزوج المقر لبيت المال . والامام هو القائم عليه المنزل فنزله الوارث وقد اسلفنا  
لك أنه لا بد اقرار من جميع الورثة

الورثة فشهد عدلان منهم أو من غيرهم أنه ولد الميت . أو أقر به في حياته أو ولد على فراشه : ثبت نسبه وارثه ، وإلا لم يثبت نسبه المطلق لأنه أقرار على الغير ، ويثبت نسبه وارثه من المقر فقط ، لأنه أقرار على نفسه خاصة ، فلو كان المقر به أخا للمقر ومات المقر عنه . أو عنه وعن بنى عم ورثه المقر به ، ويثبت نسبه من ولد المقر المتكر له تبعا فثبت العمومة ولومات المقر عن المقر به وعن أخ منكر فارثه بينهما وإذا أقر به بعض الورثة ولم يثبت نسبه لزم المقر أن يدفع إليه فضل ما في يده عن ميراثه فإن جحد بعد أقراره لم يقبل جحده ، فإذا خلف ابنين فافر أحدهما باخ فله ثلث ما في يده ، أو باخت فلها خمس ما في يده ، فإن لم يكن في يد المقر فضل فلا شيء للمقر به ، فإذا خلف أخا من أب وأخا من أم فافرا باخ من أبوين ثبت نسبه واخذ ما في يد الأخ من الأب ، فإن أقر به الأخ من الأب وحده أخذ ما في يده ولم يثبت نسبه ، وإن أقر به الأخ من الأم وحده أو باخ سواه ولو من الأم فلا شيء له ، وإن أقر بأخوين من أم دفع إليهما ثلث ما في يده

**فصل :- في طريق العمل . ان تضرب مسألة الأقرار في مسألة**

الانكار وتراعى الموافقة وتدفع إلى المقر سهمه من مسألة الأقرار في مسألة الانكار ونفي النكر سهمه من مسألة الانكار في مسألة الأقرار فما فضل فهو لمقر به . فلو خلف ابنين فافر أحدهما بأخوين فصدقه خوه في أحدهم ثبت نسبه وصاروا ثلاثة : للمقر ربع المال <sup>(١)</sup> وللنكر

(١) رده المقر من عترف بأخوين فم . فإن أقراره مأخوذ عليه

ثلثه وللمتفق عليه كذلك ان جحد الرابع والاقله الربع ، والباقي للمجحد ، تصح من اثني عشر . وان خلف ابنا فقير باخوين فاكثر بكلام متصل ولا وارث غيره فاتفقا او اختلفا ثبت نسبها ولولم يكونا توأمين ، وان أقر باحدهما بعد الآخر أعطى الأول نصف ما في يده والثاني ثلث ما بقى في يده اذا كذب الأول بالثاني : وثبت نسب الأول : ووقف ثبوت نسب الثاني على تصديقه <sup>(١)</sup> ولو كذب الثاني بالأول وهو مصدق به ثبت نسب الثلاثة ، وان أقر بعض الورثة بامرأة للبيت لزمه لها ما يفضل في يده من حصته ، فان مات من أنكر فقر بها ابنه كل ارشها وان قال مكلف : مات أبي وأنت أخي أو مات ابونا ونحن ابناؤه ، فقال : هو أبي ولست بأخي لم يقبل انكاره ، وان قال : مات أبوك وأنا أخوك فقال : لست بأخي فأنال كله للبقر به ، وان قال : ماتت زوجتي وأنت أخوها . فقال : لست بزوجه قبل انكاره

فصل . ومن أقر في مسألة عوب بن يزيد العول كعز زوج وختين لأب أو لأبوين أقرت أحدهما بنسخه ضرب مسألة الأقرار في مسألة الانكار

(١) صورة المسئلة : أن يقر محمد بأخوة محمد بن يقره بن يقره بمحمد . لزمه أن يعطى أحمد نصف المال لثني يده لأن لا قرر ثبت شركة منصفتهما . واقراره ثنائي بمحمد مأخوذه فيكون أحدهما يستحق ثلث المال فيرجع لأحمد على محمد وهو ثلث ما في يده . وأما أحمد لثني فتوفى حتى تصديق أحمد إذ أنه حين أقر محمد بمحمد كان ورثه وشركه لثني يقر جميع الورثة فان صدق رجعا عليه بثلث ما في يده كذا ثبت ولا خلاف في معنى قوله ان كذب الأول لثني أخيه محمد أول لا يبر .

تكن ستة وخمسين<sup>(١)</sup> وأعمل كما تقدم: يكن للزوج أربعة وعشرون، وللمنكرة ستة عشر، وللمقرة سبعة، يبقى تسعة للاخ فان صدقها الزوج فهو يدعى أربعة<sup>(٢)</sup> والاخ يدعى أربعة عشر: والمقر به من السهام تسعة فاقسمها على سهامها الثمانية عشر اتساعا، للزوج سهمان، وللأخ سبعة، فان كان معهم اختان لام. فاذا ضربت وفق مسألة الاقرار في مسألة الانكار بلغت اثنتين وسبعين، للزوج ثلاثة من مسألة الانكار في وفق مسألة الاقرار أربعة وعشرون، ولولدى الام ستة عشر، وللأخت المنكرة، ستة عشر، وللمقرة ثلاثة، يبقى في يدها ثلاثة عشر، للاخ منها ستة، يبقى سبعة لا يدعيها احد، تقر يد المقررة، فان صدق الزوج المقررة فهو يدعى اثني عشر والاخ يدعى ستة. يكونان ثمانية عشر ولا تنقسم عليها الثلاثة عشر ولا توافقها، فاضرب ثمانية عشر في أصل المسئلة، ثم كل من له شيء من اثنتين وسبعين مضروب في ثمانية عشر، ومن له شيء

(١) مسألة الانكار هي التي يفرض فيها عدم الاقرار باخ. وأصلها الأول من ستة لأن فيها نصفاً للزوج وثلثين للأختين فعالت الى سبعة وصار ذلك أصلاً لها. ومسئلة الاقرار من ثمانية وهي ما يفرض فيها وجود الأخ. للزوج النصف. وللأخ مع أخته النصف. هذا اذا لم تكرر إحدى الأختين. فان أنكرت احدهما ضربت أصل مسألة الانكار (سبعة) في أصل مسألة الاقرار به (ثمانية) ثم وزعت على أن يأخذ المقر نصيبه مضروباً في أصل مسألة الانكار والمنكر نصيبه مضروباً في أصل مسألة الاقرار (٢) اذا صدق الزوج على اخوة الاخ المقر به أكلنا للزوج نصفه ثمانية وعشرين. واكملت التوزيع على ما ذكره المصنف

من ثمانية عشر مضروب في ثلاثة عشر ، وعلى هذا تعمل ماورد عليك

### باب ميراث القاتل

القاتل بغير حق لا يرث من المقتول شيئا ، مثل ان يكون القتل مضمونا بقصاص أو دية أو كفارة ، عمدا كان القتل أو شبه عمد أو خطأ بمباشرة أو سبب : مثل ان يحفر ثبرا ، أو يضع حجرا ، أو ينصب سكيना ، أو يخرج ظلة الى الطريق . أو يرش ماء ونحوه . أو بجناية مضمونة من يهيمه فيهلك بها موروثه ، ولو كان القاتل غير مكلف انفرد بالقتل أو شارك فيه ، وكذا لو قتله بسحر ، أو سقى ولده ونحوه دواء ولو يسيرا ، أو فصدده أو حجهه أو بسط سلعته لحاجة فمات ولو شربت دواء فاسقطت جنينها لم ترث من الضرة شيئا ، وما لا يضمن بشيء من هذا : كقتل قصاصا ، أو حداثا ، أو حرا ، أو قتل بشهادة حق وارثه ، أو دفعا عن نفسه . وقتل العادل الباغي في الحرب وعكسه . لا يمنع الميراث . ومنه عند الموفق والشارح من قصد مصلحة موليه بماله فعلمه من سقى دواء أو بط جراحة فمات أو من امره انسان عاقل كبير يبط جراحه أو قطع سلعة منه فمات بذلك . ومثله من ادب ولده ولعله اصبوب .

### باب ميراث المعتق بعضه

القن والمدبر والمكاتب وام الولد ومن علق عتقه بصفة ولم توجد لا يرثون ولا يورثون . ويرث معتق بعضه ويورث ويحجب



بقدر حرية بعضه . وما كسب بجزئه الحرا وورث به او كان قاسم سيده في حياته فهو خاصة ، وهو لورثة بعد موته ، فلو كان ابن نصفه حر ، وام وعم حران فله نصف ما يرث لو كان حرا وهو ربع وسدس وللام ربع ، والباقي للعم ، وكذا الحكم ان لم ينقص ذو الفرض بالعصبة بكدة . وعم مع ابن نصفه حر . فله نصف الباقي بعد ميراث الجدة . ولو كان معه من يسقط بحريته التامة كاخت وعم حرين : فله النصف وللأخت نصف ما بقي وللعلم ما بقي . ولو كان مكان الابن بنت فلها الربع وللام الربع لحجبتها لها عن نصف السدس ، وللعلم سهمان وهو الباقي وام وبنت نصفهما حر . وأب حر : فللبنت بنصف حريتها نصف ميراثها وهو الربع ، وللام مع حريتها ورق البنت الثلث ، ومع حرية البنت السدس . فنصف حريتها : نجبها عن نصفه يبقى لها الربع لو كانت حرة فلها بنصف حريتها نصفه وهو الثمن ، والباقي للاب ، وان شئت فقل لهم احوالا كالخثائي ، فام وبنت نصفها حر وأب حر فتقول : ان كانتا حرتين فالمسئلة من ستة ، للبنت ثلاثة وللام السدس سهم ، والباقي للاب . وان كانتا حرتين فالمسال للاب . وان كانت البنت وحدها حرة فلها النصف والمسئلة من اثنين . وان كانت الام وحدها حرة فلها الثلث وهي من ثلاثة ولها تدخل في الستة فتضربها في الأربعة احوال تكون اربعة وعشرين ، للبنت ستة وهي الربع لأن لها النصف في حالين ، وللام الثمن وهو ثلاثة لأن لها الثلث في حال والسدس في حال ، والباقي للاب وترجع بالاختصار الى مائة ، واذا كان عصبتان نصف كل واحد منهما حرا فخيرين او اثنين لم تكمل

الحرية حتى ولو كان احدهما يحجب الآخر، كابن وابن ابن، ولهما ثلاثة ارباع المال بالخطاب والاحوال. ولام مع الابن سدس وربع سدس ولزوجة ثمن وربع ثمن — وجعل في التنقيح للام السدس وللزوجة الثمن وهو على المذهب غير صواب، وابنان نصف احدهما قن المال بينهما ارباعا تنزيلا لهما خطابا باحوالهما، ويرد على كل ذي فرض وعصبة ان لم يصبه من التركة بقدر حرية من نفسه لكن ايها استكمل برد ازيد من قدر حرية من نفسه : منع من الزيادة ورد على غيره ان امكن والا فليت المال ، فليت نصفها حر النصف بفرض ورد، ولابن مكانها النصف بعصوبة والباقي لبيت المال ، ولابنين نصفهما حر : البقية مع عدم عصبة ، ولبنت وجدة نصفهما حر : المال بينهما نصفين بفرض ورد، ولابن هنا على قدر فرضيهما لتلا ياخذ من نصفه حر فوق نصف التركة ، ومع حريه ثلاثة ارباعهما : المال بينهما ارباعا بقدر فرضيهما لفقد الزيادة المعتقة ، وثلثهما الثلثان بينهما بالسوية والبقية لبيت المال

### باب الولاء وجره ودوره

ومعنى الولاء : اذا اعتق نسمة صار لها عصبة في جميع احكام التعصيب عند عدم العصبة من النسب : من الميراث وولاية النكاح والعقل وغير ذلك ، قاله في المطلع والزركشى ، فكل من اعتق رقيقا او بعضه فسرى عليه ولو سائبة ونحوها كقوله : اعتقتك سائبة ، او لاولاملى عليك ، او مندورا ، او من ذكاة ، او عن كفارة او عتق عليه برحم ، او تمثيل به ، او كتابة

ولو أدى الى الورثة، او تدبير، او ايلاد، او وصية بعته، او تعليق بصفة فوجدت، او بعوض، او حلف بعته فحث: فله عليه الولاء، وان اختلف دينهما. وعلى اولاده من زوجة معتقة او سرية وعلى من له اولهم ولاؤه كعتقيه ومعتقى اولاده واولادهم ومعتقيهم ابدا ما تناسلوا لا يزول بحال ويرث به ولو باينه في دينه عند عدم العصبة من النسب وعدم ذوى فروض تستغرق فروضهم المال، وان كان ذوا الفرض لا يرث جميع المال فالباقي للمولى، ثم يرث به عصباته من بعده: الأقرب فالأقرب، فلو اعتق كافر مسلما تخلف المسلم العتيق ابنا لسيد كافر او عما مسلما: فله لابن سيده، وان تزوج حر الأصل امة فتق ولدها على سيدها فله ولاؤه، ومن كان احد ابويه الحرين حر الأصل ولم يمسه رق، او كان ابوه مجهول النسب وامه عتيقة او عكسه فلا ولاء عليه، ومن اعتق عبده عن ميت اوحى بلا امره فولاؤه للمعتق الا اذا اعتق وارث عن ميت فواجب عليه ككفارة ظهار ورمضان وقتل وله تركة: فيقع عن الميت والولاء للميت، فان تبرع بعته عنه ولا تركة اجزأ عنه كاطعام وكسوة والولاء للمعتق، وان اعتقه عنه بامرهم فالولاء للمعتق عنه، واذا قال: اعتق عبدك غنى بجانا او على ثمنه او اعتقه غنى ويطلق ففعل، والعتق والولاء للقاتل، ويجزئه عن العتق الواجب ما لم يكن ممن يعتق عليه ولا يلزمه ثمنه الا بالتزامه، وان قال: اعتقه والثن على، او اعتقه عنك وعلى ثمنه ففعل صح والثن عليه والعتق والولاء للمعتق ويجزئه عن الواجب، ولا يجب على السيد اجابة من قال اعتق عبدك غنى وعلى ثمنه، وان قال كافر لشخص

اعتق عبدك المسلم غني وعلى ثمنه ففعل صح وعق وولأؤه له كالمسلم.

**فصل .** ولا يرث النساء بالولاء الا من اعتقن او اعتق من اعتقن وأولادهما ومن جروا ولاءه او كاتبن او كاتب من كاتبن ولا يرث به ذو فرض الاب وجد يرثان السدس مع الابن او ابنه وان نزل ، ويرث الجد والأخوة اذا اجتمعوا من المولى كمال سيده ، وان زادوا عن اثنين فله ثلث ماله لأنه احظ وان نقصوا قاسمهم وكذا بقية مسائله على ما تقدم في ميراث الجد ، وترث عصبه ملاعنة عتيق ابنها والولاء لا يورث ولا يباع ولا يوهب ولا يوقف لكن يورث به وهو الكبر<sup>(١)</sup> ولا يجوز ان يوالى غير مواله ولو باذن معتقه فلو مات السيد قبل عتيقه فله ولأؤه يرث به اقرب عصبته اليه يوم موت عتيقه وهو المراد بالكبر ، فلو مات السيد عن ابنين ثم احدهما عن ابن ثم مات عتيقه فارثه لابن سيده ، وان ماتا قبل العتيق وخلف احدهما ابنا والآخر تسعة ثم مات العتيق فارثه بينهم على عددهم كارثهم بالنسب ، واذا اشترى اخ واخته اباهما واخاهما فاشترى عبدا ثم اعتقه ثم مات الأب ثم مات العتيق ورثه الابن دون اخته بالسب لكونه عصبه المعتق فقدم على مولاه ، وغلط فيها خلق كثير ، ولو مات بعد الابن رثت ومنه بقدر عتقها من الأب والباقي بينها وبين معتق امها ان كانت عتيقة . ومن نكحت عتيقها فاجلها ثم مات فهي القائلة ان الدائى . فلي النصف . وذكر الثمن ، وان لم ألد فالجميع .

(١) الكبر بضم الكاف وسكون الباء بمعنى الأكبر وبمعنى الإدخال في النسب وهو :

وإذا ماتت امرأة وخلقت ابنها وعصبتها ومولاها فولأؤه وارثه لابنها إن لم يكن له وارث من النسب ، وعقله على عصبتها وابنها لانه من العاقلة ؛ فإن انقرض بنوها فالولاء لعصبتها دون عصبتهم — قال ابن أبي موسى فإن مات العبد ولم يترك عصبه ولا ذاسهم ولا كان لمعتقه عصبه ورثه الرجال من ذوى أرحام معتقه دون نسائهم وعند عدمهم ،  
 لبيت المال

فصل . في جر الولاء . من ثبت له ولاء رقيق بمباشرة عتق أو سبب لم يزل عنه بحال ، فاما أن تزوج العبد ومثله المكاتب والمدبر والمعلق عتقه بصفه معتقه فأولدها ، فولاء ولدها لمولى أمه ، فإن اعتق العبد أنجر ولأؤه الى معتقه ولا يعود الى مولى أمه بحال ، فإن نفاه الأب بالللعان عاد ولأؤه الى موالى الأم لأننا تينا انه لم يكن له أب ينتسب اليه ، فإن عاد فاستلحقه عاد الولاء الى موالى الأب ، ولا يقبل قول سيد مكاتب ميت انه أدى وعتق ليجر الولاء ، وإن اعتق الجد ولو قبل الأب أو بعد موته لم يجر ولأؤهم ، وإن اشترى الابن أباً عتق عليه وله ولأؤه وولاء اخوته اخوته ومن له ولهم ولأؤه ويبقى ولأؤه نفسه لمولى أمه ، فإن اشترى هذا الابن عبداً فاعتقه ثم اشترى العتيق أباً لمعتقه فاعتقه ثبت له ولأؤه وجر ولأؤه معتقه فصار لكل واحد منهما ولأؤه الآخر ، فلو مات الأب وابنه والعتيق فولأؤه لمولى أم مولاه ، ولو اتق حربى عبداً كافراً فسبى سيده فاعتقه فولأؤه كل واحد للآخر ، فلو سبى المسلمون العتيق الأول فرق ثم اعتق بطل ولأؤه الأول وصار الولاء للثاني

ولا ينجر الى الأخير مالم لاول قبل رقه ثانيا من ولاء ولد وعتيق ، وكذا لو اعتق ذى عبدا كافرا فهرب الى دار الحرب فاسترق ، وان اعتق مسلم كافرا فهرب الى دار الحرب ثم سباه المسلمون جاز استرقاقه ، فان اعتق عاد الولاء الى الأول ، وان اعتق مسلم أو ذى مسلما فارتد ولحق بدار الحرب ثم سبي لم يحز استرقاقه ، وان اشترى فالشرا باطل ولا يقبل منه الا التوبة أو القتل

فصل : — فى دور الولاء . ومعناه أن يخرج من مال ميت قسط الى مال ميت آخر بحكم الولاء ثم يرجع من ذلك القسط جزء الى الميت الآخر بحكم الولاء أيضا فيكون هذا الجزء الراجع فدار بينهما <sup>(١)</sup> واعلم أنه لا يقع الدور فى مسألة حتى يجتمع فيه ثلاثة شروط — ان يكون المعتق اثنين فصاعدا — وان يكون فى المسئلة اثنان فصاعدا — وأن يكون الباقي منهما يحوز ارث الميت قبله : مثاله ابتان عليهما ولاء لموالى امهما اشترتا اباهما فعتق عليهما بينهما نصفين ، فكل واحدة منهما نصف ولاء أبيها ونصف ولاء أختها الأخرى : يجر ذلك اليها أبوها . ويبقى نصف ولاء كل واحدة منهما لموالى أمها لأن كل واحدة لا تنجر ولاء نفسها ، فان ماتت الكبرى ثم مات الأب بعدها : فالأخت الباقية تستحق سبعة أثمان المال ؛ نصفه بالنسب ورבעه بكونها مولاة نصفه ، والرابع الباقي لموالى الميتة ، وهم أختها الباقية وموالى أمها ، فيكون الربع بينهما للاخت الباقية نصفه وهو ثمن المال ، والثلث الباقي لموالى الام فيبقى للاخت

(١) قوله فدار بينهما واقع موقع خير يكون ولو قال دائرا لكان أظهر

الباقية سبعة اثمان ولموالى أمهائمه ، فإذا ماتت الصغرى بعد ذلك كان مالها لمواليها : وهم أختها الكبرى وموالى أمها بينهما نصفين ، فاجعل النصف الذى أصاب الكبرى من الصغرى بالولاء لمواليها : وهم أختها الصغرى وموالى أمها مقسوما بينهما نصفين ، لموالى الأم نصفه وهو الربع وللصغرى نصفه وهو الربع ، فهذا الربع قد خرج من مال الصغرى الى موالى أختها الكبرى ثم عاد اليها لأنها مولاة لنصف أختها ، وهذا هو الجزء الدائر فيكون لموالى الأم ، ولو اشترى ابن وبنت معتقة أباهما عتق عليهما وثبت ولاؤهما نصفين وجر كل واحد منهما نصف ولا صاحبه وبقي نصفه لموالى أمه ، فإن مات الأب ورثاه بالنسب أثلاثا ، وإن ماتت البنت بعده ورثها أخوها بالنسب ، فإذا مات أخوها فالله لمواليه : وهم أخته وموالى أمه ، فلموالى أمه النصف ولموالى أخته النصف : وهم الاخ وموالى الأم ، فلموالى أمها نصفه وهو الربع يبقى الربع وهو الجزء الدائر لانه خرج من تركه الاخ وعاد اليه فيكون لموالى أمه

## كتاب العتق

وهو تحرير الرقة وتخليصها من الرق . وهو من افضل القرب ، وافضل الرقاب انفسها عند اهلها واغلاها ثمنًا . وعتق الذكر ولولائي افضل من عتق الانثى ، وهما فى الفكاك من النار اذا كانا مؤمنين سواء<sup>(١)</sup> والتعدد

(١) ثواب العتق نجاه من النار سواء كان العتق عبداً أو أمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم (من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل أرب منها أرباً منه من النار حتى أنه يعتق اليد باليد)

في العتق أفضل من عتق الواحد بذلك المال ، ويستحب عتق وكتابة من له كسب ودين ويكره عتق من لا قوة له ولا كسب ، وإن كان ممن يخاف عليه الرجوع إلى دار الحرب وترك إسلامه أو الفساد من قطع طريق وسرقة أو يخاف على الجارية الزنا والفساد كره اعتاقه ، وإن علم ذلك منه أو ظنه حرم وصح ، ولو اعتق رقيقه واستثنى نفعه مدة معلومة أو استثنى خدمته مدة حياته صح ، ويصح العتق ممن تصح وصيته وإن لم يبلغ ، ولا يصح من سفيه ولا من مجنون ولا من غير مالك بغير إقراره ، ولا أن يعتق عبد ولده الصغير كالكبير ولا المجنون ولا يتيمه الذي في حجره ولا عتق الموقوف ، ولو قال رجل لعبد غيره : أنت حر من مالى فلفو ، فإن اشتراه بعد ذلك فهو مملوكه ولا شيء عليه ، ويحصل العتق بالقول وبالمالك لا بالنية المجردة .

فأما القول : فصرح به لفظ العتق والحرية كيف صرفا : نحو أنت حر . أو محرر . أو عتيق . أو معتق . أو أنت حر في هذا الزمان . أو المكان أو اعتقتك . ولو هازلا ولو تجرد عن النية ، لا من نائم ونحوه غير أمر ومضارع واسم فاعل ، وإن قصد بلفظ الحرية عفته وكرم أخلاقه أو بقوله ما أنت إلا حر يريد به عدم طاعته ونحو ذلك لم يعتق ، ولو أراد العبد استحلافه فله ذلك

وكناية : خليتك . والحق بإهلك . وأذهب حيث شئت . وأطلقك . وجعلك على غاربك . ولا سبيل . ولا ملك . ولا راق . ولا سلطان . ولا خدمة لي عليك . وفككت رقبتك . وأنت موالى . وأنت لله . ووهبتك



لله . ورفعت يدي عنك الى الله . وأنت سائبة . وملكتك نفسك . وقوله لأمته : أنت طالق أو حرام وقوله لعبده الذي لا يمكن كونه منه لكبره أو صغره ونحوه : أنت ابني . أو أبنى فلا يعتق مالم ينوعته ، وإن أمكن كونه منه عتق ولو كان له نسب معروف ، وإن قال : أعتقتك من ألف سنة أو أنت حر من ألف سنة ونحوه ، أو قال لأمته : أنت ابني أو لعبده أنت ابنتي لم يعتق ، وإن اعتق حاملا عتق جنينها إلا أن يستثنيه وإن اعتق ماني بطنها دونها عتق وحده ، ولو اعتق أمة حملها لغيره وهو موسر كالموصى له : عتق الحمل وضمن قيمته .

وأما الملك : فمن ملك ذارحم محرم ولو غالغاله في الدين بميراث أو غيره ولو حملا عتق عليه لا غير محرم ولا محرم برضاع أو مصاهرة . وإن ملك ولده وإن نزل ، أو أباه من الزنا لم يعتق ، وإن ملك سهما ممن يعتق عليه بغير الميراث وهو موسر عتق عليه كله والاعتق منه بقدر ما هو موسر به ، والموسر هنا القادر حالما لعتق على قيمته وإن يكون ذلك كفطرة وإن كان معسرا أو ملكه بالميراث ولو موسرا لم يعتق عليه إلا ما ملك ، وإن مثل برقيقه ولو بلا قصد فقطع أنفه أو أذنه أو عضوا منه أو جبه أو خصاه أو خرق أو أحرق عضوا منه أو جبه أو وطي . جاريته المباحة التي لا يوطأ مثلها فافضائها ، قال الشيخ : أو استكرهه على الفاحشة : عتق بلا حكم ، ولو كان عليه دين : وله ولاؤه ، ولا عتق بضربة وخدشة ولعنة ، ولو مثل بعبد مشترك سري العتق إلى باقية بشرطه وضمن للشريك . ذكره ابن

عقيل . لا اذا مثل بعبد غيره ، وقال جماعة لا يعتق الكاتب بالمثلثة ، ولو اعتق عبده او مكاتبه ويده مال فهو لسيده

**فصل :-** ومن اعتق جزءاً من رقيقه غير شعر وسن وظفر وريق ونحوه معيناً كراسه واصبعه او مشاعاً كنصفه وعشر عشره ونحوه : عتق كله ، وان اعتق شركاً له في عبد او العبد كله وهو موسر بقيمة باقيه يوم عتقه على ما ذكر في زكاة فطر : عتق كله وعليه قيمة باقيه لشريكه وقت عتقه ، فان لم يؤد القيمة حتى أفلس كانت في ذمته ، ويعتق على موسر يبعثه بقدره كما تقدم ولاؤه له ، وسواء كان العبد والشركاء مسلمين او كافرين او بعضهم ، فان أعتقه الشريك بعد ذلك ولو قبل اخذ القيمة او تصرف فيه . لم ينفذ ، وان اختلفا في القيمة رجع الى قول المقومين ، فان كان العبد قدمات او غلب او تاخر تقويمه زمناً تختلف فيه القيمة ولم يكن بينة فالقول قول المعتق ، وان اختلفا في صناعة في العبد توجب زيادة القيمة فقول المعتق الا ان يكون العبد يحسن الصناعة في الحال ولم يمض زمن يمكن تعلبها فيه فيكون القول قول الشريك : كما لو اختلفا في عيب ينقصه كسرة وابق ، وان كان العيب فيه حال الاختلاف واختلفا في حدوثه فقول المعتق ، وان كان المعتق معسراً عتق نصيبه فقط ولو أيسر بعده ، واذا كان لرجل نصف عبد وآخر ثلثه وآخر سدسه فاعتق موسران منه حقيهما معا بوكيل او تعليق فضمان حق الثالث ولا حصته بينهما نصفين ، ولو قال شريك اعتقت نصيب شريكي فلفو ، وان قال اعتقت النصف انصرف الى ملكه ثم

سرى ، ولو وكل أحدهما الآخر فاعتق نصفه ولا نية أنصرف الى نصيبه  
ومن ادعى أن شريكه الموصر أعتق حقه فأنكر عتق حق المدعى بجنا  
ولم يعتق نصيب الموصر ، ولا تقبل شهادة المعسر عليه لأنه يجر الى نفسه  
نقعا ، فإن لم تكن بينه سواء حلف الموصر وبرى من القيمة والعتق ،  
ولا ولا . للمعسر في نصيبه ولا للموصر ، فإن عاد المعسر فاعتقه وادعاه  
ثبت له ، وإن كان المدعى عليه معسرا فقله مع يمينه ولا يعتق منه شيء  
فإن كان المدعى عدلا حاف العبد مع شهادته وصار نصفه حرا ، وإن  
اشترى المدعى حق شريكه عتق عليه كله ، وإن ادعى كل واحد منهما  
ذلك على شريكه وهما موصران عتق عليهما ولا ولا لهما عليه ، وإن كان  
أحدهما معسرا عتق نصيبه فقط . وإن كانا معسرين لم يعتق منه شيء  
والعبد أن يحاف مع كل واحد منهما ويعتق أو مع أحدهما إن كان عدلا  
ويعتق نصفه ، وأيهما اشترى نصيب صاحبه عتق ما اشترى فقط ،  
وكذا إن كان البائع وحده معسرا ، وإن قال لشريكه إن أعتقت نصيبك  
فنصبي حر فاعتقه عتق الباقي بالسراية مضمونا ، وإن كان معسرا عتق  
على كل واحد حقه ، وإن قال : إذا أعتقت نصيبك فنصبي مع نصيبك  
أو قبله حر فعتق نصيبه عتق عليهما ، وإن كان المعتق موصرا ولغت  
القبالة ، وإن قال لأمته : إن صليت مكشوفة الرأس فانت حرة قبله فصلت  
كذلك عتقت ، وإن قال : إن أقررت بك لزيد فانت حر قبله فأقر له به  
صح إقراره فقط ، وإن قال : إن أقررت بك له فانت حر ساعة إقرارى  
لم يصح الإقرار ولا العتق ، وكل من شهد على سيد رقيق يعتق رقيقه ثم

اشتراه فعتق عليه ، أو شهد اثنان عليه بذلك فردت شهادتهما ثم اشترياه أو أحدهما فعتق ، أو كان بين شريكين فادعى كل واحد منهما أن شريكه أعتق حقه منه وكانا موسرين فعتق عليهما كما تقدم ، أو كانا معسرين عدلين فخلف العبد مع كل واحد منهما وعتق ، أو ادعى عبد أن سيده أعتقه فانكر وقامت بينة بعتقه فعتق فلا ولاء على الرقيق في هذه المواضع كلها ، فإن عاد من ثبت اعتاقه فاعترف به ثبت له الولاء ، وأما الموسران إذا عتق عليهما : فإن صدق أحدهما صاحبه في أنه أعتق نصيبه وحده أو أنه سبق بالعتق فالولاء له ، وإن اتفقا على أنهما أعتقا نصيبهما دفعة واحدة فالولاء بينهما ، وإن ادعى كل واحد منهما أنه المعتق وحده وأنه السابق فذكر الآخر وتحالفا فالولاء بينهما نصفين

فصل :- ويصح تعليق العتق بصفة كدخول دار وحدوث مطر وغيره ، ولا يملك إبطاله بالقول ، ولو اتفق السيد والعبد على إبطاله لم يبطل ، وما يكتسبه السيد قبل وجود الشرط فليسده إلا أنه إذا علق عتقه على أداء مال معلوم فما أخذه السيد حسبه من المال ، فإذا كمل أداء المال عتق وما فضل في يده فليسده . وله وطء أمته بعد تعليق عتقها ، ومتى وجدت الصفة كاملة وهو في ملكه عتق ، فإذا قال لعبده : إذا أديت إلى ألفا فانت حر لم يعتق حتى يؤدي الألف جميعه ، فإن أبرأه السيد من الألف لم يعتق ولم يبطل التعليق ، فإن خرج عن ملكه قبل وجود الصفة بيع أو غيره لم يعتق ، فإن عاد إلى ملكه عادت الصفة ولو وجدت في حال زوال ملكه ويبطل بموت السيد ، وإذا قال : اندخلت الدار

بعد موتى فانت حر لم يصح ولم يعتق بوجود الشرط ، وان دخلت الدار فانت حر بعد موتى فدخلها في حياة السيد صار مدبرا ، وان دخلها بعد موته لم يعتق ، وانت حر بعد موتى بشهر صح ، وما كسب بعد الموت وقبل وجود الشرط فللورثة ، وليس لهم التصرف فيه بعد الموت وقبل وجود الشرط ببيع ونحوه ، وان قال : اخدم زيدا سنة بعد موتى ثم انت حر صح ، فلو أبرأه زيد من الخدمة بعد موت السيد عتق في الحال ، فان كانت الخدمة لكنيسة وهما كافران فاسلم العبد سقطت عنه الخدمة وعتق مجانا ، واذا قال لعبده : ان لم اضربك عشرة أسواط فانت حر ولم ينو وقتا لم يعتق حتى يموت أحدهما ، وان باعه قبل ذلك صح ولم يفسخ البيع ، ولو قال لجاريته : اذا خدمت ابني حتى يستغنى فانت حرة لم تعتق حتى تخدمه الى أن يكبر ويستغنى عن الرضاع ، وان قال لها أنت حرة ان شاء الله عتقت ويأتى في تعليق الطلاق بالشرط ، وان قال حر ان ملكت فلانا فهو حر أو كل مملوك أملكه فهو حر : صح ، وان قال ذلك عبد ثم عتق وملك لم يعتق وتقدم آخر شروط البيع إذا علق عتقه على بيعه ، وان قال : آخر مملوك أملكه فهو حر فملك عبيدا واحدا بعد واحد لم يعتق واحد منهم حتى يموت فيعتق آخرهم ملكا منذ ملكه . وكسبه له دون سيده ، فان ملك امة حرم وطؤها حتى يملك غيرها وكذا الثانية وهم جرا . فان تبين أنها آخر مملوك . كان أولادها احرارا من حين ولدتهم لانهم أولاد حرة ، وان كان وطئها فعليه مهرها : لكن لو ملك اثنين فاكثر معا أو علق العتق على أول مملوك

يملكه فملكهما أو قال لأمته : أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ولدين  
خرجا معا ، أو اشكل الأول عتق واحد بقرعة ، وأول مملوك املكه  
حر ولم يملك الا واحدا عتق ، وكذا آخر مملوك ، وان قال لأمته :  
آخر ولد تلدينه فهو حر فولدت حيا ثم ميتا لم يعتق الأول ، وعكسه  
يعتق الحى ، وان قال : أول او آخر مملوك أشتريه حر فملكه بارث  
أو هبة ونحوها لم يعتق ، وان قال ، اول ولد تلدينه او اذا ولدت ولدا  
فهو حر فولدت ميتا ثم حيا لم يعتق الحى وعكسه يعتق ، وأول أمة  
أو امرأة تطلع حرة أو طالق فطلع الكل وطلق واحدة بقرعة ويتبع  
حمل معتقة بصفة ان كان موجودا حال عتقها أو حال تعليق عتقها  
لا ان حملته ووضعته بينهما كما قبل التعليق ، وان علق عتق عبده  
بصفة فوجدت في صحة السيد عتق من رأس المال ، وان وجدت في  
مرض موته عتق من الثلث وتقدم في باب الهبة ، وان قال : انت حر  
وعليك الف أو على الف عتق في الأولى ولا شيء عليه ، وفي الثانية ان  
قبل عتق وإلا فلا ، ومثلها ان قال : على ان تعطيني ألفا أو بالف أو  
بعتك نفسك بالف أو قال لأمته اعتقتك على ان تتزوجني. وتأتى  
تتمتها في أر كان النكاح ، وانت حر على ان تخدمني سنة عتق بلا  
قبول ولزمته الخدمة ، فان مات السيد في اثناء السنة رجع الورثة على  
العبد بقيمة ما بقى من الخدمة ، ولو باعه نفسه بمال في يده صح وعتق  
وله عليه الولاء ، ويجوز للسيد بيع هذه الخدمة من العبد او غيره  
ولعل المراد بالبيع الاجارة ، وان قال : ان اعطيتني ألفا فانت حر

فهو تعليق محض لا يبطل مادام ملكه ولا يعتق بالابراء منها بل يدفعها .

**فصل : -** وان قال كل مملوك أو مملوكي أو رقيقى حرعتى مذبروه ومكاتبوه وأمهاث اولاده وعبيد عبده التاجر واشقاصه ولولم ينوها . ولو قال : عبدى او امتى حراوز وجتى طالق ولم ينو معينا عتق الكل وطلق كل نسائه لانه مفرد مضاف فيعم وان قال احد عبدى او بعضهم حرا ولم ينو او عينه ثم انسيه اعتق احدهم بالقرعة : وكذا لو ادى احد مكاتبه وجعل ، وان قال لامتي احدا كما حرقة ولم ينو حرم وعلوها بدون قرعة فان وطى واحدة لم تعتق الاخرى كما لو اعتقها ثم انسيها ، فان مات اقرع الورثة ، وان مات احد العبدین اقرع بينه وبين الحى ، فان علم ناس بعدها ان المعتق غيره عتق وبطل عتق الاول الا ان تكون القرعة بحكم حاكم فيعتقان ، وقبل القرعة يقبل تعيينه . فيعتق من عينه ، وان قال باعتقت هذا . لا بل هذا : عتقا وكذا الحكم فى اقرار الوارث

**فصل .** وان اعتق فى مرض موته المخوف جزءا من عبده او دبره مثل ان يقول : اذا مات فنصف عبدى حرا ووصى بعتقه وثلثه يحتمل جميعه عتق كله ، فلو مات العبد قبل سيده عتق بقدر ثلثه ، وكذا لو اعتق شركاله فى عبد فى مرض موته او دبره وثلثه يحتمل باقيه ، ويعطى الشريك قيمة حصته ، وان اعتق فى مرضه ستة أعبد قيمتهم سواء وثلثه يحتملهم ثم ظهر عليه دين يستغرقهم يعوا فى دينه ، فان اعتقنا ثلثهم ثم ظهر له مال

يخرجون من ثلثة عتق من اذن منهم ، وكان حكمهم حكم الاحرار من حين اعتقهم ، وكسبهم لهم منذ عتقوا ، وان كانوا قد تصرف فيهم ببيع او هبة او رهن او تزويج بغير اذن كان باطلا ، وان كانوا قد تصرفوا بفحكم تصرفهم حكم تصرف الاحرار ، فان لم يظهر له مال غيرهم جزأناهم ثلاثة أجزاء كل اثنين جزءا ثم اقرعنا بينهم بسهم حرية وسهمى رق ، فمن خرج له سهم الحرية عتق ورق الباقيون . فان كانوا ثمانية فان شاء اقرع بينهم بسهمى حرية وخمسة رق . وسهم لمن ثلثا حر ، وان شاء جزأهم اربعة اجزاء واقرع بينهم بسهم حرية وثلاثة رق ثم اعاد القرعة بين الستة لخراج من ثلثا حر . وكيف اقرع جاز . وان اعتق في مرضه عبيد لا يملك غيرهما قيمة احدهما مائتان والآخر ثلاثمائة ، جمعت قيمتهما وهي خمسمائة فجعلتها الثلث ثم اقرعت بينهما ، فان وقعت على الذى قيمته مائتان ضربتها في ثلاثة تبلغ ستمائة ، ثم تنسبه منه الخمسمائة يكون العتق خمسة اسداسه ، وان وقعت على الآخر عتق منه خمسة اتساعه ، وكل شئ يأتى من هذا الباب فسييله ان يضرب في ثلاثة ليخرج بلا كسر وان اعتق واحدا من ثلاثة اعبد غير معين فمات احدهم في حياته اقرع بينه وبين الحيين ، فان وقعت على الميت رق الآخران ، وان وقعت على احد الحيين عتق اذا خرج من الثلث ، وان اعتق الثلاثة في مرض فمات احدهم في حياة السيد اقرع بينه وبين الحيين ، وكذا الحكم لو وصى بعنقهم فمات احدهم بعده وقبل عتقهم او دبرهم او دبر بعضهم ووصى بعتق الباقيين فمات احدهم ، وان قال اشترى من سيدى بهذا المال واعتقنى ففعل



عتق ولزمه شتره للمسمى ان لم يكن اشتراه بعين المال والا بطلا

### باب التدبير

وهو تعليق العتق بالموت ، فلا تصح الوصية به ، ويعتبر من الثلث سواء دبره في الصحة او المرض ، فان لم يف الثلث بها وبولدها اقرع بينهما ، فايها خرجت القرعة له عتق ان احتمله الثلث والا عتق منه بقدره ، وان فضل من الثلث بعد عتقه شيء كمل من الآخر ، كما لو دبر عبدا او امة . وان اجتمع العتق والتدبير في المرض قدم العتق ، ومن التدبير الوصية بالعتق ويصح ممن تصح وصيته . وصريحه لفظ العتق والحرية المعلقين بموت السيد ، ولفظ التدبير ، وما تصرف منها : غير أمر ومضارع واسم فاعل

وكنايات العتق المنجز تكون تدبيرا اذا اضاف اليه ذكر الموت ، ويصح تعليقه بالموت مطلقا ، نحو ان مت فانت حر ، ومقيدا نحو ان مت من مرضي هذا أو في عامي هذا أو في هذه البلد أو الدار فانت حرا ومدبره وكذا انت مدبر اليوم ويتقيد به ، فان مات السيد على الصفة التي شرطها عتق والا فلا ، وان قال : ان قرأت القرآن فانت حر بعد موتي فقرأه جميعه في حياة السيد صار مدبرا ، ولا بعضه<sup>(١)</sup> الا اذا قال ان قرأت قرآنا ، وان قال متى شئت او ان شئت فانت مدبر ، او اذا قدم زيد او جاء راس الشهر ونحوه فانت مدبر فشاء ولو متراخيا او قدم زيد في حياة السيد لا بعدها صار مدبرا ، وان قال : متى شئت بعد موتي فانت حر او اي وقت شئت بعد موتي لم يصح التعليق ولم يعتق ، وكذا لو قال : اذا مت

(١) أي لا يصير مدبرا اذا قرأ بعضه

فانت حر اولاً ، او قال فانت حر اولست بحر . وان بطل التدبير او قال رجعت فيه او جرده اورهن . المدبر او اوصى به لم يبطل لانه تعليق العتق على صفة ، فان مات السيد وهورهن عتق واخذ من تركته قيمته تكون رهنا مكانه . وان غير التدبير فكان مطلقا فجعله مقيدا لم يصح التقييد . وان كان مقيدا فاطلقه صح لانه زيادة ، وان ارتد المدبر ولحق بدار حرب لم يبطل تدبيره . فان سباه المسلمون لم يملكوه ويرد الى سيده ان علم به قبل قسمة ويستتاب . فان تاب والاقبل ، وان لم يعلم به حتى قسم فان اختار سيده أخذه بالثمن الذي حسب به على أخذه به ، وان يختر أخذه بطل تدبيره . ومتى عاد الى سيده بوجه من الوجوه عاد تدبيره . وان مات سيده قبل سيده عتق . فان سبي بعده لم يرد الى ورتة سيده لكن يستتاب . فان تاب وأسلم صار رقيقا يقسم بين الغانمين . فان لم يتب قتل ولم يحز استرقاقه . وان ارتد سيده اودبره في رده ثم عاد الى الاسلام فالتدبير بحاله . وان قتل أو مات على رده لم يعتق . وللسيد بيع المدبر ولو أمة أو لبيع في غير الدين وهبته ووقفه ، فان عاد اليه عاد التدبير ، وان جنى بيع وان بقى تدبيره . وان بيع بعضه فباقيه مدبر . وللسيد وطه مديرتة وان يشترطه فان أولدها بطل تدبيرها وله وطه أمتها ان لم يكن وطىء أمها وما ولدته من غير سيدها بعد تدبيرها كهي يعتق بموته سواء كان موجودا حال التعليق أو العتق أو حادثا بينهما ويكون مدبر انفسه فان بطل في الام لبيع أو غيره لم يبطل في الولد ، وان عتقت الام في حياة السيد لم يعتق ولدها حتى يموت السيد ، فلو قالت ولدت

بعد تديري وأنكر السيد فقوله، وكذا ورثته بعده ولا يعتق ما ولدته قبل التدبير لأنه لا يتبعها فيه، وولد المدبر يتبع أمه لأبائه، وإذا كاتب المدبر أو أم ولده أو دبر المكاتب صح. فإن أدى عتق، وإن مات سيده قبل الأداء عتق إن حمله الثلث والاعتق منه بقدره وسقط من الكتابة بقدر ما عتقه منه، وهو مكاتب فيما بقي، وإن دبر أم ولد لم يصح إذ لا فائدة فيه وإذا عتق بالكتابة كان مافي يده له، وإن عتق بالتدبير مع العجز عن أداء مال الكتابة كان مافي يده للورثة لا كسبه لأن كسب المدبر في حياة سيده ليس به وبعده، وإن مات السيد قبل العجز وأداء جميع الكتابة عتق بالتدبير ومافي يده للورثة أيضا، وإذا دبر شركاه في عبد لم يسر التدبير إلى نصيب شريكه ولو موسرا. فإن مات المدبر عتق نصيبه إن خرج من الثلث، وإن لم يف نصيبه بقيمة حصة شريكه. وإن كان يفى سرى في بقيته ويعطى لشريكه قيمة حصته وتقدم آخر الباب قبله. وإن عتق الشريك نصيبه قبل موت السيد المدبر وهو موسر عتق وسرى إلى نصيب شريكه وغرم قيمته لسيده، وإن دبر كل واحد نصيبه فمات أحدهما عتق نصيبه وبقي نصيب الآخر على التدبير إن لم يف ثلث المثلت بقيمة حصة شريكه، وإن كان يفى بها سرى إليها كما تقدم، وإن قال لعهدهما، إن متا فانت حر فإذا مات أحدهما فنصيبه حر لأنه لا يعتق إلا بموتهما جميعا وإذا أسلم مدبر كافر أو فقه أو مكاتبه بيع عليه، وإن أنكر السيد التدبير ولا بينة حلف على البت. وإن كان المنكر ورثة السيد بعد موته حلف كل

واحد من الورثة على نفى العلم. ومن نكل منهم عتق نصيبه ولم يسر الى باقيه ، وكذلك ان أقر لأن اعتاقه بفعل المورث لا بفعل المقر ولا الناكل . وان شهد به رجلان أو رجل وامرأتان أو حلف معه المدبر حكم به . وكذا الكتابة وان المدبر سيده بطل تدييره .

### باب الكتابة

وهي بيع سيد رقيقه نفسه أو بعضه بمال مؤجل في ذمته مباح معلوم . يصح فيه السلم منجم يعلم قسط كل نجم ومدته ، وهي مندوبة لمن يعلم فيه خيرا ، أو هو الكتب والأمانة ، وتكره كتابة من لا كسب له . ولا تصح كتابة المرهون والكتابة في الصحة والمرض من رأس المال ، واختار الموفق وجموع أنها في المرض المخوف من الثلث ، ولو كانت في الصحة واسقط دينه أو اعتقه في مرضه اعتبر خروج الأقل من رقبته أو دينه من الثلث ، ولو وصى بعتقه أو أبراه من الدين اعتبر أيهما من ثلثه ، ولو حمل الثلث بعضه عتق وباقيه على الكتابة ، ولا تصح الا بقول من جاز التصرف وان كانت مع قبوله ، وان كاتب المميز رقيقه باذن وليه صح ، وان كاتب السيد عبده المميز صح لا مجنوناً أو طفلاً غير مميز فان فعل لم يعتقا بالاداء بل بتعليق العتق به ان كان التعليق صريحاً والا فلا وتصح كتابة الذمي عبده ، فان اسلم أو أحدهما أو ترافعا إلينا أمضينا العقد ان كان موافقا للشرع ، وان كانت فاسدة مثل ان يكون العوض خمرًا ونحوه وقد تقابضاه في الكفر أمضيناها أيضا وحصل العتق سواء اترافعا قبل الاسلام أو بعده ، وان تقابضاه في الاسلام فهي كتابة فاسدة .

ويأتي حكمها ان شاء الله ، وان ترافعا قبل قبضه ابطلنا الكتابة وتصح كتابة الحربى في دار الحرب ودار الاسلام فان دخلا مستامين اليه لم يتعرض الحاكم لهما الا ان يترافعا اليه ، فان كانت صحيحة الزمها حكمها ، وان جاء وقد قهر احد صاحبه بطلت الكتابة لان دار الحرب دار قهر وابطاحة ، فمن قهر صاحبه ولو حرا فهو حر « أملكه » وان دخلا من غير قهر ثم قهر احدهما الآخر في دار الاسلام لم تبطل ، وتمقد بقوله كاتبك على كذا مع قبوله وان لم يقبل . فاذا اديت لى فانت حر ، ولا تصح الا بعوض مباح من نجم بنجمين فاكثر يعلم لكل اجل نجم قسطه ومدته تساوت او لا ، فلا تصح حالة ، ولا على عبد مطلق ، ولا توقيت النجمين بساعتين . ونحوه بل يعتبر ماله وقع في القدرة على الكسب ، صوبه في الانصاف ، وان كان ظاهر كلام الأصحاب خلافه ، وتصح على خدمة مفردة منجمة في مدتين فاكثر كائن يكاتبه في أول المحرم على خدمته فيه ، وفي رجب أو على خياطة ثوب وبناء حائط عينهما ، وكذا لو قال على ان تخدمنى هذا الشهر وخياطة كذا عقيب الشهر ، أو على ان تخدمنى شهرا من وقى هذا وشهرا عقيب هذا الشهر ، وان كاتبه على خدمة شهر معين لو سنة معينة لم يصح لأنه نجم واحد ، وتصح على خدمة ومال تقدمت الخدمة او تاخرت ان كان المال مؤجلا ولو الى اثنتائها بخلاف الخدمة فانه لا يشترط تاجيلها . واذا كاتب العبد له مال فله لسيده الا ان يشترطه فان كانت له سرية ان جوزنا للعبد التسرى او ولد منها فهو لسيده ، واذا أدى

ما كوتب عليه قبضه السيد أو وليه أو أبراه منه عتق لأقبل الاداء والابراء ، وان كاتبه على دنائير فأبراه من دراهم أو بالعكس لم تصح البراءة الا أن يزيد بقدر ذلك مما لى عليك ، ولو كان فى ملكه ما يؤدى فهو عبد مابقى عليه درهم ، فان أبراه بعض ورثته من حقه منها وكان موسرا عتق عليه كله ، وما فضل فى يده بعد الاداء فله ، فان مات أو قتل ولو كان القاتل السيد قبل الاداء انفسخت الكتابة ومات عبدا وكان ما فى يده لسيد ، وان عجل ما عليه قبل محله لزم سيده أخذه وعتق ان لم يكن فيه ضرر ، فلو أبى جعله الامام فى بيت المال ثم أداه الى السيد وقت حلوله وحكم بعتق المكاتب فى الحال ، واذا كاتبه على جنس كدنائير ودرهم أو عرض لم يلزمه قبض غيره ، واذا أدى العوض وعتق فبان العوض معيبا فله أرشه أو عوضه ان رده ولم يطل عتقه ، واذا احضر مال الكتابة فقال السيد هذا حرام او غضب فان اقربه المكاتب او ثبت بينة لم يلزم السيد قبوله ولا يجوز له ، وكذلك نفقة الزوجة وصداقها وكل حق أو عوض فى عقد ، فان انكر ولم يكن للسيد بينة فقول العبد مع يمينه ، ثم يجب اخذه ويعتق ، فان نكل عن اليمين لم يلزم السيد قبوله ، وان حلف قيل للسيد : اما ان تقبضه ، واما ان تبرمه ليعتق ، فان قبضه وكان تمام كتابته عتق العبد ولم يمنع السيد من التصرف فيه ان لم يقر به لأحد ، وعليه اثمه فيما بينه وبين الله ، وان ادعى انه غصبه من فلان لزمه دفعه اليه ، فان أبراه من مال الكتابة لم يلزمه قبضه لانه لم يبق عليه حق ، ولن لم يبرمه ولم يقبضه كان له دفع ذلك الى الحاكم لينوب الحاكم

في قبضه عنه ، ويعتق العبد ، ولا باس ان يجعل المكاتب لسيده ويضع عنه بعض كتابته ، وان اتفقا على زيادة الاجل والدين لم يجز ، واذا دفع الى السيد مال الكتابة ظاهرا فقال له السيد انت حر ، او قال هذا حر ثم بان العوض مستحقا لم يعتق بذلك ، فلو ادعى المكاتب ان السيد قصد بذلك عتقه وانكر السيد فقول السيد

**فصل :-** ويملك المكاتب نفع نفسه وكسبه والاقرار وكل تصرف يصلح ماله من البيع والشراء والاجارة والاستجار والاتفاق على نفسه وولده التابع له من امته ورقيقه ، وله ان يقتص لنفسه بمن جنى عليه على طرفه او جرحه بغير اذن سيده ، وله شراء ذوى رحمه وقبولهم اذا وهبوا له او وصى له بهم ولو اضروا بماله ، وله ان يفديهم اذا جنوا ، واذا ملكهم لم يجزيهم وكسبهم له وحكمهم حكمه : ان عتق عتقوا وان عجزقوا لسيده الا اذا اعتقه سيده فلا يعتقون بل ارقاء لسيده ، وولده من امته كذلك ، وله تاديب رقيقه وتعزيرهم وختنهم لاقامة الحد عليهم ، وله المطالبة بالشفعة والاخذ بها ولو من سيده ، وكذا السيد منه لانه يج سبيده في البيع والشراء كالاجنبي ، وله الشراء نسيئة بلا رهن ، وله شراء من يعتق على سيده وسفره كمدن وتقدم في الحجر ، وله اخذ الصدقة الواجبة والمستحقة ، فان شرط عليه ألا يسافر ولا ياخذ الصدقة ولا يسال الناس صح ؛ فلو يخالف وفعل كان لسيده تعجيله ولا يصح شرط نوع بحارة ، وليس له أن يسافر للجهاد ولا يبيع نساءه ولو برهن وضمين ولو باضعاف قيمته ، وان باع باكثر من قيمته حالا

وجعل الزيادة مؤجلة جاز، ولا يرهن ماله ولا يضارب، ولا يتزوج، ولا يتسرى ولا يقرض، ولا يتبرع، ولا يدفع ماله سلماً، ولا يهب ولو بثواب مجهول، ولا يحاجي، ولا يعير دابته، ولا يوصى بماله، ولا يحط عن المشتري شيئاً، ولا يضمن ولا يتكفل أحداً، ولا ينفق على قريبه غير ولده الذي يتبعه، ولا يتوسع في النفقة، ولا يقتص اذا قتل بعض رقيقه بعضاً، ولا يكتبه، ولا يعتقه ولو بمال في ذمته، ولا يزوجه، ولا يكفر بمال الاباذن سيد في هذه المسائل كلها، وان اذن له في التكفير بالمال لم يلزمه، وكذا تبرعه ونحوه وولاء من يعتقه أو يكتبه لسيده ولو مع عدم عجزه ورجوعه الى الرق الا ان يؤدي هو قبل ان يؤدي مكاتبه فيكون ولاء كل منهما لسيده الذي كتبه، واذا كوتبت الامة وهي حامل او ولدت بعدها تبعها ولدها، ان عتقت باداء او ابراء عتق لابعائها وموتها، وولد بنتها كتبها. لا ولد ابنها لانه يتبع أمه. ولا يتبعها ما ولدته قبل الكتابة، ولو اعتق السيد الولد دونها صح عتقه، واذا اشترى المكاتب زوجته أو اشترت المكاتبه زوجها انفسخ النكاح وان استولد أمته صارت أم ولد له وامتنع عليه بيعها، وان لزمته ديون معاملة تعلقت بذمته يتبع بها بعد العتق، ولا يملك غريمه تعجيله، وان عجز تعلقت بذمة سيده

فصل : — ولا يملك السيد شيئاً من كسبه، ويحرم الربا بينهما الا في مال الكتابة وتقدم آخر الربا لتجوزهم تعجيل الكتابة بشرط ان يضع بعضها فيجوز في هذه الصورة، وان جنى السيد عليه فله الارش ولا



قصاص، وان حبسه فعلى السيد ارفق الامرين بالمكاتب من انظاره مثل تلك المدة أو أجرة مثله، وان جنى المكاتب على غيره ولو على سيده تعلقت برقبته واستوى الأول والآخر، ولو كان بعضها فى كتابته وبعضها بعد تعجيزه، وعليه فداء نفسه مقدما على الكتابة، ولو حل نجم الا ان يشاء ولى الجناية من سيده وغيره التأخير الى بعد وفاة مال الكتابة، فان كان فيها ما يوجب القصاص فليستحقه استيفاؤه وتبطل حقوق الآخرين ان كان فى النفس، وان عفا على مال صار حكمه حكم الجناية الموجبة للمال فان أدى وعتق فالضمان عليه، وان اعتقه سيده أو قتله فالضمان عليه، وان عجزه فعاد قناخير بين فدائه وتسليمه، واذا كان ارش الجناية للسيد وعجزه سقط عنه مال الكتابة وارش الجناية، وان بدأ المكاتب فدفع مال الكتابة الى سيده وكان ولى الجناية سأل الحاكم فحجر عليه لم يصح دفعه الى سيده ويرتجعه ويسله الى ولى الجناية، فان وفى بما لزمه من ارشها والا باع الحاكم منه مابقى وباقية باق على كتابته، فان أدى عتق بالكتابة وسرى العتق الى باقية ان كان السيد موسرا، وان لم يكن الحاكم حجر عليه صح دفعه الى السيد. والواجب فى الفداء اقل الامرين من قيمته أو ارش جنائته، ولا يجبر المكاتب على الكسب لو فاء دين الكتابة بخلاف سائر الديون

فصل: — وان وطئ بمكاتبته فى مدة الكتابة بشرط جاز ولا مهر، وبلا شرط يؤدب عالم بالتحريم منه ومنها، ويلزمه مهر ولو مطالوعة كآمتها ولاحد، فان تكرر وطؤه قبل أن يؤدى مهره فمهر واحد، ومتى أدى مهر

وطه لزمه مهر مابعدہ ، فان أولدها سواء وطئها بشرط أولا أو أولدته  
ثم كاتبها صارت أم ولد له وولده حر ، فان أدت عتقت وكسبها لها ، وان  
مات ولم تود أو عجزت عتقت بموته وسقط ما بقى عليها من كتابتها وما  
في يدها لورثته ، ولومات قبل عجزها ، وكذا الحكم فيما اذا أعتق المكاتب  
سيده ، ولا يملك السيد اجبار مكاتبته ولا ابنتها ولا أمتها على التزويج ،  
وليس لواحدة منهن التزويج بلا اذنه ، وليس له وطه بنت مكاتبته ولو  
بشرط ، فان فعل فلاحده عليه ويأثم ويعذر ولها المهر حكمه حكم كسبها  
يكون لأمها . فان أحبلها صارت أم ولد له والولد حر يلحقه نسبه .  
ولا تجب عليه قيمتها ، وليس له وطه جارية مكاتبته ولا مكاتبته ، فان  
فعل أثم وعزر ولا حد وعليه مهرها لسيدها ، وولده منها حر يلحقه  
نسبه وتصير أم ولد له وعليه قيمتها لسيدها ، ولا يجب عليه قيمة الراد .  
ولو كاتب اثنان جاريتهما ثم وطئها أحدهما أدب فوق أدب الواطئ .  
المكاتبه الخالصة وعليه لها مهر مثلها ، فان وطئها فلها على كل  
واحد منهما مهر ، فان كانت بكر افعلى الاول مهر بكر ، وعلى الآخر  
مهر ثيب ، وان أولدها أحدهما فولده حر وتصير أم ولد له  
ومكاتبته له كما لو اشترى نصفها من شريكه ، وعليه له نصف  
قيمتها مكاتبته له لانه اتلفها عليه ، فان كان موسرا أداه ، وان كان معسرا  
ففى ذمته وعليه له نصف قيمة ولدها ونصف مهر مثلها ، وان الحق بهما  
ففى أم ولدتهما يعتق نصفها بموت أحدهما وباقيها بموت الآخر . ويجوز  
بيع المكاتب وهبته والوصية به وولده التابع له وتقدم فى الهبة والموصى اليه

ومن انتقل اليه يقوم مقام مكاتبه يؤدي اليه ما بقى من كتابته ، فاذا أدى اليه عتق وولائه لمن انتقل اليه ، وان عجز عاقدا ، وان لم يعلم مشتريه انه مكاتب فله الرد أو الارش ، ولا يجوز بيع ما في ذمة المكاتب ، وتصح وصية السيد لمكاتبه ودفع زكاته اليه ، وان اشترى كل واحد من المكاتبين الآخر صح شراء الأول فقط ، وسواء كانا لواحد أو لاثنين ، وولائه للسيد على مقتضى ماسبق ، فان جهل الأول بطل اليعاز ، ويرد كل واحد منهما الى كتابته ، وان أسر فاشتراه احد فليسيده اخذه بما اشترى به وهو على كتابته ، ولا يحتسب عليه بمدة الاسر ، وان لم ياخذه فهو لمشتريه بما بقى من كتابته يعتق بالاداء وولائه له ، ومن مات وفي ورثته زوجة لمكاتب انفسخ نكاحها ، وكذا لو ورث رجل زوجته المكاتبه أو غيرها

فصل :- والكتابة الصحيحة عقد لازم من الطرفين لا يدخلها

خيار على مستقبل ، ولا تنفسخ بموت السيد ولا جنونه ولا الحجر عليه ، ويعتق بالأدلة الى سيده ومن يقوم مقامه من ورثته وغيرهم ، وتصح الوصية بمال الكتابة ، فان سلبه المكاتب الى الموصى له أو وكيله أو وليه ان كان محجورا عليه يرى وعتق وولائه لسيد الذي كاتبه ، وان أبرأه الموصى له من مال الكتابة عتق ، فان اعتقه لم يعتق ، وان عجز ورد في الرق صار عبدا للورثة وما قبضه الموصى له فهو له ، وتبطل الوصية فيما لم يقبضه ، وان وصى به للساكنين ووصى الى من يقبضه ويفرقه بينهم صح ، ومتى سلم المال الى الموصى يرى وعتق ، وان أبرأه منه لم يبرأ

لان الحق لغيره ، وان دفعه المكاتب الى المساكين لم يبرأ ولم يعتق لان التعيين الى الموصى ، وان وصى بدفع المال الى غرمائه تعين القضاء منه كما لو وصى به عطية لهم ، فان كان انما وصى بقضاء ديونه مطلقا كان على المكاتب ان يجمع بين الورثة والوصى بقضاء الدين ، ويدفعه اليهم بحضرة لان المال للورثة ، ولهم قضاء الدين منه ومن غيره ، وللوصى في قضاء الدين حق لان له منهم من التصرف قبل قضاء الدين وتقدم في باب الموصى له : الوصية للمكاتب بمال الكتابة : ولا يملك أحدهما فسخها الا السيد له الفسخ اذا حل نجم فلم يؤده المكاتب ولو لم يقل قد عجزت ، واذا حل النجم وماله حاضر عنده طوّل به ولم يجز الفسخ قبل الطلب ، فان طلب منه فذكر أنه غائب عن المجلس في ناحية من نواحي البلد أو قريب منه لم يجز الفسخ وامهل . ويلزمه انظاره ثلاثا لبيع عرض أو لمال غائب دون مسافة قصر يرجو قدومه ولدين حال على مليء أو مودع . واذا حل نجم والمكاتب غائب بغير اذن سيده فله الفسخ . لان غاب باقته . لكن يرفع الامر الى الحاكم ليكتب كتابا الى حاكم البلد الذي فيه المكاتب ليامره بالاداء أو يثبت عجزه عنده فيفسخ السيد أو وكيله حيثئذ . وان كان قادرا على الاداء امره بالخروج الى البلد الذي فيه السيد ليؤدي أو يوكل من يؤدي ، فان فعله في اول حال الامكان عند خروج القافلة ان كان لا يمكنه الخروج الا معها لم يجز الفسخ ، وان اخره مع الامكان ومضى زمن المسير فللسيد الفسخ ، وان كان قد جعل السيد للوكيل الفسخ عند امتناع المكاتب من

الدفع اليه جازوله الفسخ اذا ثبتت وكالته بينة بحيث يأمن المكاتب  
انكار السيد ، فان لم يثبت ذلك لم يلزم المكاتب الدفع اليه وكان له عذرا  
يمنع جواز الفسخ ، وحيث جاز الفسخ لم يحتاج الى حكم حاكم ،  
وليس للعبد فسخها ، ولقادر على الكسب تعجيز نفسه ان لم يملك  
وفاء ، فان ملكه اجبر على وفائه ثم عتق ، ويجوز فسخها باتفاقهما ،  
ويجب على سيده ولو كان العبد المكاتب ذميا أن يؤتیه ربع مال  
الكتابة ، ان شاء وضعه عنه من اول الكتابة او من اثائها ، وان شاء  
قبضه ثم دفعه اليه ، والوضع عنه افضل ، وان مات السيد قبل الايتاء  
فهو دين في تركته ، فان اعطاه السيد من جنس مال الكتابة لزمه  
قبوله ، وان اعطاه من غير جنسها مثل ان يكتبه على دراهم فيعطيه  
دنانير أو عروضاً لم يلزمه قبوله ، وان أدى ثلاثة ارباع المال وعجز عن  
الربع لم يعتق ، وللسيد فسخها ، لكن لو كان له على السيد مثل ماله عليه  
حصل التقاص وعتق عليه

فصل : — وان كاتب عيده اثنين فاكثر أو اياه صفقة واحدة

بعوض واحد صح وقسط بينهم بقدر قيمتهم يوم العقد ، ويكون كل  
واحد منهم مكاتبا بقدر حصته فن أدى ما قسط عليه عتق وحده ، ومن  
عجز فللسيد فسخ كتابته فقط ، وان شرط عليهم في العقد ضمان كل  
واحد منهم عن الباقي ففسد الشرط وصح العقد ، وان اختلفوا بعد ان  
ادوا او عتقوا في قدر ما أدى كل واحد منهم فقال من كثرت قيمته :  
ادينا على قدر قيمتنا ، وقال آخر : ادينا على السواء فبقيت لنا على

الاكثر بقية ، فقول من يدعى اداء قدر الواجب عليه ، فان شرط السيد على المكاتب ان يرثه دون ورثته او يزاحمهم في موارثهم ففساد ولا تفسد الكتابة ، وان شرط عليه خدمة معلومة بعد العتق جاز ، واذا كاتبه على ألفين في رأس كل شهر ألف وشرط ان يعتق عند اداء الأول صح ويعتق عند ادائه ، ويبقى الألف الآخر ديناً عليه بعد عتقه ومن كاتب بعض عبده ملك من كسبه بقدره ، فان ادى ما عليه عتق كله وان كاتب حصه له في عبد صح سواء كان باقيه حراً أو ملكاً لغيره باذن شريكه أو لا ، فان ادى ما كوتب عليه ومثله لسيد الآخر عتق كله ان كان كاتبه موسراً وعليه قيمة حصه شريكه ، فان اعتق الشريك قبل ادائه عتق كله ان كان موسراً وعليه قيمة نصيب المكاتب . وان كاتباً عبدهما ولو متفاضلاً صح ولم يؤد اليهما الاعلى قدر ملكيهما ، فان قبض احدهما دون الآخر بغير اذنه شيئاً لم يصح القبض ، وللاخر ان يأخذ منه حصته ، فان كاتباه منفردين فادى الى احدهما ما كاتبه عليه لكون نصيبه من العوض اقل او ابرأه من حصه عتق نصيبه خاصة ان كان معسراً والا كله ، وان كاتباه كتابة واحدة فادى الى احدهما مقدار حقه بغير اذن شريكه لم يعتق منه شيء ، وان كان باذنه عتق نصيبه وسرى الى باقيه ان كان موسراً وضمن نصيب شريكه بقيمته مكاتباً ولو كاتب ثلاثة عبداً فادعى الاداء اليهم فأنكره احدهم شاركهما فيما اقرا بقبضه وتقبل شهادتهما عليه نصاً . وان اختلفا في الكتابة فقول من بنكرها ، وان اختلفا في قدر عوضها او جنسه او اجلها فقول سيد

وان اختلفا في وفاء مالها فقول سيد . وان اقام العبد شاهدا وحلف معه او شاهدا وامرأتين ثبت الاداء وعتق ، وان اقر السيد ولو في مرض موته بقبض مال الكتابة عتق العبد ، ولو قال استوفيت كتابتي كلها ان شاء الله او شاء زيد عتق كما لو لم يستثن .

فصل : - والكتابة الفاسدة كما اذا كان العوض حراما كحمر ونحوه او مجهولا كشوب ودار تكون جائزة من الطرفين لكل منهما فسخها ، ولا يلزمه قيمة نفسه ، ويغلب فيها حكم الصفة في انه اذا أدى عتق لا ان أبرى . وسواء كان فيه صفة كقوله : ان أدبت الى فانت حر أولم يكن . وتنفسخ بموت السيد وجنونه والحجر عليه بسفه . ويملك السيد أخذ مافي يده قبل الاداء ، وما فضل بعد لان كسبه هنا للسيد ، ويتبع الكتابة ولدها فيها من غير سيدها . ولا يجب الايتاء ، واذا شرط في كتابته ان يوالى من شاء فالشرط باطل والولاء لمن أعتق .

### باب احكام أمهات الأولاد

ام الولد من ولدت مافيه صورة ولو خفية ولوميتا ، من مالك ولو بعضها ، ولو مكتبا أو محرمة عليه أو ابى مالسهما ان لم يكن الابن وطئها . وتعتق بموته وان لم يملك غيرها ، فان وضعت جسما لا تخطيط فيه كضغنة ونحوها لم تصر به أم ولد ، وان ملك حاملا من غيره فوطئها حرم بيع الولد ويعتقه ، وان أصابها في ملك غيره بنكاح

او شبهة عتق الحمل لا يزنا ولم تصرام ولد ، وان وطئ أمته المزوجة ادب ولاحد عليه ، وان اولدها صارت أم ولد له وتعتق بموته وولده حر ، وما ولدت بعد ذلك من الزوج فله حكم أمه ، وكذا لو ملك اخته أو بنته من الرضاع فوطئها واستولدها أو أمة بجوسية أو وثنية أو ملك الكفر أمة مسلمة فاستولدها ، أو وطئ أمته المهرونة أو وطئ رب المال أمة من مال المضاربة ، وأحكام أم الولد أحكام الأمة من وطئ وخدمة وإجازة ونحوها إلا في التديير ، وفيما ينقل الملك في رقبتها كبيع وهبة ووقف أو يراد له ، كرهن وتصح كتابتها كما تقدم وهي بيع ، ولا تورث ، وولدها الحادث من غير سيدها بعد الاستيلاء حكمها في العتق بموت سيدها ، سواء عتقت أو ماتت قبله ، إلا أنه لا يعتق باعتاقها ، وولد المدبرة وولد المكاتب بعد تدييرها كهي ، لكن إذا ماتت يعود رقيقا . وإذا عتقت أم الولد بموت سيدها فإني يدها لورثته إلا ثياب اللبس المعتاد . وكذا لو عتقت بتديير أو غيره . وإن مات وهي حامل منه فلها النفقة لمدة حملها من حال حملها والأفعلى وارثه . وإذا جنت تعلق أرش جنايتها برقبها . وعلى السيد أن يفديها بأقل الأمرين من قيمتها يوم الفداء . عيب الاستيلاء أو أرش جنايتها . وسواء كانت الجناية على بدن أو مال أو باتلاف أو إفساد نكاح برضاع كما يأتي في الرضاع . وكلها جنت فداها . فإن كانت الجنايات كلها قبل فداء شيء منها تعلق أرش الجميع برقبها . ولم يكن عليه فيها كلها إلا الأقل من قيمتها أو أرش جميعها . ويشترك المجنى عليهم في الواجب لهم كالغرماء . وإن كانت



الجناية الثانية بعد فدائه عن الاولى فعليه فداؤها من التي بعدها كالأولى وان ماتت قبل فداؤها فلا شيء على سيدها لانه لم يتعلق بذمته شيء . الا أن يكون هو الذي اتلفها فيكون عليه قيمتها . ولمنزويجها وان كرهت وان قتلته ولو عمدا عتقت . ولوليه مع فقد ولدها من سيدها القصاص وان عفوا على مال أو كانت الجناية خطأ فعليها الاقل من قيمتها أو دينه . ولا حد على قاذفها ويعزر

فصل . واذا أسلت ام ولد الكافر حيل بينه وبينها ما لم يسلم وألزم بنفقتها ان لم يكن لها كسب الا ان يموت فتعتق ، وان كان كسبها لا يفي بنفقتها لزمه اتمامها . ومن وطئ امه بينه وبين آخر فلم تحبل منه لزمه نصف مهرها لشريكه ، وان احبلها صارت أم ولد له وولده حر ولم يلزمه لشريكه سوى نصف قيمتها ، وان كان معسرا ثبت في ذمته ، فان وطئها الشريك بعد ذلك واحبلها لزمه مهرها ولم تصر أم ولد له ، وان جهل ايلاد الأول أو انها مستولدة فولده حر وعليه فداؤه يوم الولادة ، والا فولده رقيق سواء كان الأول موسرا أو معسرا

## كتاب النكاح

وخصائص النبي صلى الله عليه وسلم

وهو عقد التزويج : وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء ، والمعقود عليه منفعة الاستمتاع لا ملكها : — يسن لمن له شهوة ولا يخاف الزنا ولو فقيرا ، واشتغاله به أفضل من التخلي لنوافل العبادة ، وبإباح لمن لا شهوة

له ، ويجب على من يخاف الزنا من رجل وامرأة علما أو غنا ، ويقدم  
حيثئذ على حج واجب نصا ، ولا يكتفى في الوجوب بمرة واحدة بل  
يكون في مجموع العمر ، ولا يكتفى بالعقد فقط ، بل يجب الاستمتاع ،  
ويجزى تسرع عنه ، ومن امره به والده او احدهما قال احمد : امرته ان  
يتزوج — قال الشيخ : وليس لها الزامه بنكاح من لا يريد ، فلا يكون  
عاقا ككل ما لا يريد — ويجب بالنذر ، وليس له ان يتزوج ولا يتسرى ولا  
يطأ زوجته ان كانت معه بدار حرب الا للضرورة ، ويصح النكاح  
ولو في غير الضرورة ، ويجب عزله ولا يتزوج منهم ، ويستحب نكاح  
دينة ، ولود ، وبكر ، الا ان تكون مصلحته في نكاح الثيب ارجح ،  
من بيت معروف بالدين والقناعة ، حسية ، وهي النسبة أى طيبة الأصل  
لا بنت زنا ولقيطة ، ومن لا يعرف ابوها ، وان تكون جميلة اجنية ،  
والا يزيد على واحدة ان حصل بها الاعفاف ، ويسن وقال الاكثر  
يباح «لوروده بعد الحظر ، لمن اراد خطبة امرأة وغلب على ظنه  
اجابته : النظر ، ويكرره ، ويتأمل المحاسن ولو بلا اذن ، ولعله اولى ان  
امن الشهوة ، الى ما يظهر منها غالبا : كوجه ورقية ويد وقدم ، فان لم يتيسر  
له النظر او كرهه بعث اليها امرأة تاملها ثم تصفها له ، وتنظر المرأة الى  
الرجل اذا عزمت على نكاحه لانه يعجبها منه ما يعجب منها ، قال ابن  
الجوزى في كتاب النساء : ويستحب لمن اراد ان يزوج ابنته ان ينظر  
لها شابا مستحسن الصورة ولا يزوجهما دميما وهو القبيح ، ويأتى في  
الباب بعده ، وعلى من استشير في خاطب او مخطوبة ان يذكر ما فيه

من مساو وغيرها ولا يكون غية محرمة اذا قصد به النصيحة ، وان  
استشير في امر نفسه بينه كقوله : عندى شح ، وخلقى شديد ونحوهما ، ولا  
يصلح من النساء من قد طال لبثها مع رجل ، ومن التغفيل ان يتزوج  
الشيخ صبية ، ويمنع المرأة من مخالطة النساء فانهن يفسدنها عليه ،  
والأولى الايسر بها عند اهلها ، والا يدخل بيته مراهم ، ولا يأذن  
لها في الخروج ، ولرجل نظر ذلك ورأس وساق من الامة المستامة ،  
وهي المطلوب شراؤها ، وكذا الامة غير المستامة وهو اصبوب  
مما في التتقيح ، ومن ذات محارمه ، وهي من تحرم عليه على التأييد  
بنسب أو سبب مباح لحرمتها ، الانساء النبي صلى الله عليه وسلم فلا ،  
وتقدم في الحج فيحرم النظر الى أم المزنى بها وبنتها لأن تحريمهن بسبب  
محرم ، وكذا المحرمة باللعان ، وبنت الموطوءة بشبهة وأما ، ولا تسافر  
المسلة مع أيها الكافر لأنه ليس محرما لها في السفر نساء ، وان كانت  
الامة جميلة وخيفت الفتنة بها حرم النظر اليها كالغلام الأرملة ، ونص  
أن الجميلة تنقب ، ولعبده لا مبعض ومشارك — واقى الموفق بلى —  
نظر ذلك من مولاته وكذا غير أولى الاربة . وهو من لاشهوة له كعتين  
وكبير ومخنث ، ومن ذهب شهوته لمرض لا يرجى برؤه ، وينظر بمن  
لا تشتهى كعجوز وبرزة وقيحة الى غير عورة صلاة ، ويحرم نظر  
خصي ومحبوب الى اجنية نساء كفحل ، ولشاهد نظر مشهود عليها تحميلا  
واداء عند المطالبة منه ، ونصه وكفيها مع الحاجة ، وكذا لمن يعاملها في  
بيع واجارة ونحو ذلك ، ولطبيب نظر ولمس ماتدعو الحاجة الى نظره

ولمسه حتى فرجها وباطنه ، وليكن ذلك مع حضور محرم او زوج ، ويستتر منها ما عدا موضع الحاجة . ومثله من يلى خدمة مريض . او مريضة في وضوء واستنجاء وغيرهما . وكتخليصها من غرق و حرق ونحوهما . وكذا لو حلق عانة من لا يحسن حلق عاتته نسا . ولصبي يميز غير ذى الشهوة نظر مافوق السرة وتحت الركبة ، وذو الشهوة وبنت تسع كذى رحم . ومن له النظر لا يرمم البروز له . ولا يحرم النظر الى عورة الطفل والطفلة قبل السبع ولا لمسها نسا ، ولا يجب سترها مع امن الشهوة ولا يجب الاستتار منه في شيء ، وللرأة مع الرجل والمرأة ولو كافرة وللرجل مع الرجل ولو أمرد نظر مافوق السرة وتحت الركبة ، وخشيت مشكل في النظر اليه كأمراة ، ونظره الى رجل كنظر امرأة اليه الى امرأة كنظر رجل اليها ، ويجوز النظر الى الغلام بغير شهوة مالم يخف ثورانها فيحرم اذا كان ميمزا ، ويحرم النظر الى احد منهم بشهوة او خوف نسا ، ولمس كنظر وأولى ومعنى الشهوة التلذذ بالنظر ولا يجوز النظر الى الحرة الأجنبية قصدا ، ويحرم نظر شعرها لالالبان وتقديم في السواك ، وصوتها ليس بعورة ، ويحرم التلذذ بسماعه ولو بقراءة ، ويحرم النظر مع شهوة تخنيت وسحاق وداية يشتهاها ولا يعف عنها ، وكذا الخلوة بها ، وتحرم الخلوة لغير محرم على الكل مطلقا كخلوته بأجنبية ولو رتقاء فاكث ، وخلوة أجنب بها ، وتحرم بحيوان يشتهي المرأة أو تشتهي كالقرد - وقال الشيخ : الخلوة بأمرد حسن ومضاjectه كأمراة ولو لمصلحة تعليم وتأديب ، والمقر مولاه عند من يعاشرة

كذلك ملعون ديوث، ومن عرف بمحبتهم ومعاشرتهم منع من تعليمهم ، وقال أحد لرجل معه غلام جميل هو ابن اخته ، الذى أرى لك ألا يمشى معك فى طريق ، وكره أحمد مصاحبة النساء وشدد أيضا حتى لمحرم وجوزة لوالده ، ويجوز أخذ يد عجوز ، ولا باس للقادم من سفر بتقبيل ذوات المحارم اذا لم يخف على نفسه ، لكن لا يفعله على الفم بل الجبهة والرأس ولكل واحد من الزوجين نظر جميع بدن الآخر ولمسه بلا كراهة حتى الفرج ، قال القاضى : يجوز تقبيل فرج المرأة قبل الجماع ويكره بعده : وكذا سيد مع أمته المباحة ولا ينظر من المشتركة عورتها ، ويحرم أن تتزين لمحرم غيرهما ، وله النظر من أمته المزوجة والوثنية والمجوسية الى ما فوق السرة وتحت الركبة - قال فى الترغيب وغيره : ويكره النظر الى عورة نفسه بلا حاجة - ويكره نوم رجلين أو امرأتين أو مرأهقين متجردين تحت ثوب واحد أو لحاف واحد - قال فى المستوعب : مالم يكن بينهما ثوب - وان كان أحدهما ذكرا غير زوج وسيد أو مع أمرد حرم وإذا بلغ الاخوة عشر سنين ذكورا كانوا أو اناثا أو ذكورا ، فرق ولهم بينهم فى المضاجع ، فيجعل لكل واحد منهم فراشا وحده

فصل :- ويحرم التصريح وهو مالا يحتمل غير النكاح ، بخطبة معتدة بأن الا لزوج تحل له ، ويحرم تعريض وهو ما يفهم منه النكاح مع احتمال غيره ، بخطبة رجعية ، ويجوز فى عدة الوفاة والبائن بطلاق ثلاث وبغير الثلاث . ويفسخ لعنة وعيب ، وهى فى الجواب كهوفيا يحل ويحرم والتعريض نحو أن يقول . انى فى مثلك لراغب . ولا تفوتينى

بنفسك وإذا انقضت عدتك فاعليني . وما أشبه ذلك مما يدلها على رغبته فيها ، وتجيئه : ما يرغب عنك ، وإن قضى شيء كان نحو ذلك ، فإن صرح بالخطبة أو عرض في موضع يحرم فيه ثم تزوجها بعد حلها صح نكاحه ، ولا يحل لرجل أن يخطب على خطبة مسلم — لا كافر كما لا ينصح نكاحه — إن أجيب تصريحاً ، أو تعريضاً إن علم ، فإن فعل صح العقد كالخطبة في العدة بخلاف البيع ، فإن لم يعلم أجيب أم لا ، أو رد ولو بعد الإجابة ، أو لم يركن إليه ، أو أذن له ، أو سكته عنه ، أو كان قد عرض لها في العدة ، أو ترك الخطبة جاز ، ولا يكره للولي ولا للمرأة الرجوع عن الإجابة لغرض ، وبلا غرض يكره . واشد منه تحريم ما من فرض له ولي الأمر على الصدقات أو غيرها ما يستحقه فيجوز من يزوجه أو ينزعه عنه ، والتعويل في الرد والإجابة عليها إن لم تكن مجبرة ، والا فلي الولي ، لكن لو كرهت المحاب واختارت غيره وعينته سقط حكم الإجابة ولها لأن اختيارها يقدم على اختياره — قال الشيخ : ولو خطبت المرأة أو وليها الرجل ابتداء فاجابها فينبغي ألا يحل لرجل آخر خطبتها إلا أنه أضعف من أن يكون هو الخاطب ، ونظير الأولى أن تخطب امرأة أو وليها بعد أن خطب هو امرأة ، فإن هذا إيذاء للخطوب في الموضعين كما إن ذلك إيذاء للخاطب ، وهذا بمنزلة البيع على بيع أخيه قبل انعقاد العقد ، وذلك كله ينبغي أن يكون حراماً انتهى — والسعي من الأب للآل في التزويج واختيار الأكفاء غير مكروه لفعل عمر رضي الله عنه ولو أقتت لولها أن يزوجه من رجل بعينه فهل يحرم على أخيه المسلم

خطبتها أم لا ؟ احتمالان ، ويستحب عقد النكاح يوم الجمعة مناء بعد خطبة ابن مسعود : يخطبها العاقد أو غيره قبل الإيجاب والقبول ، وكان أحمد إذا حضر عقد نكاح ولم يخطب فيه بها قام وتركهم وليست واجبة وهي : أن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له واشهد أن لا إله الا الله واشهد أن محمدا عبده ورسوله ، ويقرا ثلاث آيات ، اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأتم مسلمون ، اتقوا الله الذي تسألون به والأرحام أن الله كان عليكم رقيبا ، اتقوا الله وقلوا قولا سديدا الآية وبعد . فإن الله أمر بالنكاح ونهى عن السفاح . فقال مخبرا وأمرنا وانكحوا الآية منكم الآية ، ويجزى عن ذلك أن يتشهد ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم . والمستحب خطبة واحدة لا اثنتان ، أحدهما من الزوج تقبل قبوله <sup>(١)</sup> ويستحب ضرب الدف في الاملاك حتى يشتمر ويعرف نصا . قيل لأحمد : ما الصوت ؟ قال : يتكلم ويتحدث ، ويظهر ، ويسن اظهار النكاح . ويأتى آخر الوليمة وإن يقال للزوج بارك الله لك وعليك وجمع بينكما في خير وعافية وإن يقول إذا زفت اليه : اللهم اتى أسالك خيرها وخير ما جبلتها عليه واعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه .

فصل : — خص النبي صلى الله عليه وسلم بواجبات ومحظورات ومباحات وكرهات — قاله أحمد — فالواجبات : الوتر ، وهل هو قيام الليل أو غيره ؟ احتمالان : الاظهر الثاني ، والسواك لكل صلاة ، والاضحية وركعتا

الفجر، وفي الرعاية والضحي — وغلطه الشيخ ، وقيام الليل لم ينسخ<sup>(١)</sup>  
وان يخير نساء بين فراقه والاقامة معه<sup>(٢)</sup> وانكار المنكر اذا رآه على  
كل حال<sup>(٣)</sup> والمشاورة في الأمر مع أهله وأصحابه<sup>(٤)</sup> ومصابرة العدو  
الكثير للوعد بالنصر .

ومنع من الرمز بالعين ، والاشارة بها ، ونزع لامة الحرب اذا  
لبسها حتى يلتقى العدو ، وامساك من كرهت نكاحه ، ومن الشعر ،  
والخط ، وتعلمهما ، ومن نكاح الكتائية كالامة ، ومن الصدقة<sup>(٥)</sup>  
ولو تطوعا أو غير ما كولة ، والزكاة على قرابته وهما بنوهاشم وبنو  
المطلب — وقال القاضي في قوله تعالى « انا أحللتك أزواجك :  
الآية » تدل على ان من لم تهاجر معه لم تحل له — وكان لا يصلى أولا<sup>(٦)</sup>  
على من مات وعليه دين لا وفاء له : كانه ممنوع منه الامع ضامن :  
ويأذن لأصحابه في الصلاة عليه ثم نسخ المنع فكان آخر ا يصلى عليه  
ولا ضامن ويوفى دينه من عنده ، وظاهر كلامهم لا يمتنع من الارث ،

(١) أنكر الشيخ ابن تيمية مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الضحى —  
وعدم نسخ قيام الليل هو صحيح المذهب  
(٢) يدل على ذلك قوله تعالى ( يا أيها النبي قل لازواجك ان كنتم تردن  
الحياة الدنيا — الآية )

(٣) يريد ولو ترتب عليه ايذاؤه بسبب انكاره وذلك بخلاف غيره  
(٤) كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوما عن الخطأ كبقية الانبياء وانما وجبت  
عليه المشاورة بقوله تعالى ( وشاورهم في الأمر ) للتشريع  
(٥) يريد من اخذه الصدقة  
(٦) قوله « أولا » أى في أول الاسلام



وفي عيون المسائل لا يرث ولا يعقل بالاجماع ، وايصح له ان يتزوج  
 بأى عدد شاء — وفي الرعاية : كان له ان يتزوج بأى عدد شاء ، الى ان نزل  
 قوله تعالى « لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج ،  
 انتهى — ثم نسخ لتكون المنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بترك التزويج  
 فقال تعالى « انا أحللت لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن . الآية ،  
 وله التزوج بلاولى ولا شهود وبلا مهر وبلفظ الهبة ، وتحمل له  
 بتزويج الله كزنيب ، واذا تزوج بلفظ الهبة لا يجب مهر بالعقد ولا  
 بالدخول ، وله أن يتزوج في زمن الاحرام ، وان يردف الأجنبية  
 خلفه لقصة اسلمه ، وان يزوجهما لمن شاء ويتولى طرفى العقد ، وان  
 كانت خلية أو رغب فيها وجبت عليها الاجابة ، وحرّم على غيره خطبتها  
 وأصح له الوصال في الصوم ، وخمس خمس الغنيمة وان لم يحضر ،  
 والصفى من المغنم : وهو ما يختاره قبل القسمة من الغنيمة ، ودخول  
 مكة بلا احرام ، والقتال فيها ساعة . وله أخذ الماء من العطشان ،  
 وان يقتل بغير احدى الثلاث نصاً<sup>(١)</sup> وجعلت تركته صدقة فلا  
 يورث . وفي عيون المسائل : ويباح له ملك اليمين مسلاة كانت أو  
 مشتركة<sup>(٢)</sup> وأكرم وجعل خير الخلاق اجمعين . وأمه أفضل الأمم  
 وجعلت شهداء على الامم بتبليغ الرسل اليهم ، واصحابه خير القرون ،

(١) المراد بالثلاث : الثلاث الميحة للقتل وهى المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرىء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله : الا باحدى ثلاث الثيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة اهـ

(٢) فسروا المشتركة بالكفاية

وامته معصومة من الاجتماع على الضلالة . واجماعهم حجة ، ونسخ شرعه الشرائع ، ولا تنسخ شريعته . وجعل كتابه مـجزا ومـحفوظا عن التبديل . ولو ادعى عليه او ادعى بحق كان القول قوله بغير يمين وظاهر كلامهم أنه في وجوب القسم والتسوية بين الزوجات كغيره وظاهر كلام ابن الجوزي أنه غير واجب عليه . وجعل أولى بالمؤمنين من أنفسهم . ويلزم كل واحد ان يقيه بنفسه وماله . فله طاب ذلك . وان يحبه اكثر من نفسه وماله وولده والناس اجمعين وحرم على غيره نكاح زوجاته بعد موته ، وهن ازواجه في الدنيا والآخرة وجعلن امهات المؤمنين في تحريم النكاح ، ووجوب احترامهن وطاعتهن وتحريم عقوقهن ، ولا يتعدى تحريم نكاحهن الى قرابتهن اجماعا . وجعل ثوابهن وعقابهن ضعفين ولا يحل ان يسألن شيئا الا من وراء حجاب ، ويجوز ان يسأل غيرهن مشافهة ، واولاد بناته ينسبون اليه دون اولاد بنات غيره ، والنكاح من طاهر منه ، وهو طاهر بعد موته بلا نزاع بين العلماء ، ولم يكن له في الشمس والقمر لأنه نوراني والظل نوع ظلمة ، وكانت الأرض تحتذب أنقاله ، وساوى الأنبياء في معجزاتهم وانفرد بالقرآن والغنائم ، وجعلت له ولأمته الأرض مسجدا وترابها طهورا ، ونصر بالربع مسيرة شهر ، وبعث الى الناس كافة ، وأعطى الشفاعة العظمى والمقام المحمود ، ومعجزاته باقية الى يوم القيامة ، ونبع الماء من بين أصابعه بركة من الله تعالى حلت في الماء بوضع أصابعه فيه فجعل يفور ويخرج من بين أصابعه لأنه

يخرج من نفس اللحم والدم كما ظنه بعض الجاهل ، قاله في الهدى ، ومن دعاه وهو يصلي وجب عليه قطعها وأجابته : وتطوعه صلى الله عليه وسلم بالصلاة قاعدا كتطوعه قائما في الأجر ، وقال القفال على النصف كغيره ، وكان له القضاء بعلمه ، وهو سيد ولد آدم ، وأول من تنشق عنه الأرض ، وأول شافع وأول مشفع ، وأول من يقرع باب الجنة ، وهو أكثر الأنبياء تبعا . وأعطى جوامع الكلم ، وصفوف أمته في الصلاة كصفوف الملائكة ، ولا يحل لأحد أن يرفع صوته فوق صوته ، ولا أن يناديه من وراء الحجرات ، ولا باسمه فيقول يا محمد ، بل يقول يا رسول الله يانبي الله ، ويخاطب في الصلاة بقوله : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، ولو خاطب مخلوقا غيره بطلت صلاته ، وخاطب إبليس باللعنة في صلاته فقال : ألعنك بلعنة الله ولم تبطل ، وكانت الهدية حلالا له بخلاف غيره من رعايهم <sup>(١)</sup> ومن رآه في المنام فقد رآه حقا فان الشيطان لا يتخيل به ، وكان لا يتأدب ، وعرض عليه الخلق كلمهم من آدم الى من بعده كما علم آدم أسماء كل شيء ، ويبلغه سلام الناس بعد موته ، والكذب عليه ليس ككذب على غيره ، ومن كذب عليه متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ، وتنام عيناه ولا ينام قلبه . ولا نقض بنومه ولو مضطجعا ويرى من خلفه كما يرى أمامه رؤية بالعين حقيقة نصا . والدفن في البنيان مختص به لئلا يتخذ قبره مسجدا . وزيارة قبره مستحبة

(١) بخلاف أولياء الأمور فلا يجوز لهم أخذ الهدايا من الرعايا لقوله صلى الله عليه

وسلم (هدايا المال غلول) أى خيانة

للرجال والنساء.. وخص بصلاة ركعتين بعد العصر. ولم يكن له أن يهدى ليعطى أكثر منه. وله أن يقضى وهو غضبان وأن يقضى بعلمه ويحكم لنفسه وولده. ويشهد لنفسه وولده. ويقبل شهادة من يشهد له صلى الله عليه وسلم

### باب أركان النكاح - وشروطه

وأركانه الزوجان الحاليان من الموانع. والإيجاب. والقبول. ولا ينعقد إلا بهما مرتبين. الإيجاب أولاً : وهو اللفظ الصادر من قبل الولي أو من يقوم مقامه. ولا يصح إيجاب إلا بلفظ أنكحت أو زوجت ولمن يملكها أو بعضها وبعضها الآخر حراً أعتقتها وجعلت عتقها صداقها ونحوه. ولا يصح قبول لمن يحسنها إلا بقبول تزويجها أو نكاحها أو هذا التزويج أو هذا النكاح أو تزوجتها أو رضيت هذا النكاح أو قبلت فقط أو تزوجت. أو قال الخاطب للولي: أزوجت فقال نعم. أو قال للتزوج أقبلت فقال نعم — واختار الموفق والشيخ وجمع انعقاده بغير العرية لمن لم يحسنها. وقال الشيخ أيضاً: ينعقد بماعده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ كان، وإن مثله كل عقد، وإن الشرط بين الناس ماعده شرطاً، فالأسماء تعرف حدودها تارة بالشرع، وتارة باللغة، وتارة بالعرف. وكذلك العقود انتهى — فإن كان أحد المتعاقدين يحسن العرية دون الآخر أتى الذي يحسن العرية بها والآخر يأتي بلسانه وإن كان كل منهما لا يحسن لسان الآخر ترجم بينهما ثقة يعرف اللسانين ولا بد أن يعرف الشاهد أن اللسانين المعقود بهما، ويأتي حكم تولى

طرق العقد ، ويصح ايجاب آخرس وقوله باشارة مفهومة يفهمها صاحبه والشهود ، أو كتابة ، لا من القادر على النطق ، ولا من آخرس لانهم اشارته ، فان قدر على تعلمها من لا يحسنهما بالعربية لم يلزمه وكفاه معنهما الخاص بكل لسان ، ولو قال الولي للمتزوج : زوجتك موليتي بفتح التاء عجزاً أو جهلاً باللغة العربية صح ، لا من عارف ، وان أوجب النكاح ثم جن أو أغنى عليه قبل القبول بطل العقد بموته نصاً ، لا ان نام ، ولا يصح تعليق النكاح على شرط مستقبل كقوله : ان وضعت زوجتي جارية فقد زوجتكها . أو زوجتك ما في بطنها . أو من في هذه الدار وهما لا يعلمان ما فيها بخلاف الشروط الحاضرة والماضية : مثل قوله زوجتك هذا ان كان أثنى . أو زوجتك ابنتي ان كانت عدتها قد انقضت ، او ان كنت وليها وهما يعلمان ذلك فانه يصح ، وكذا تعليقه بمشيئة الله أو قال : زوجتك ابنتي ان شئت . فقال قد شئت وقبلت فيصح . قاله زين الدين بن عبد الرحمن بن رجب — واذا وجد الايجاب والقبول انعقد النكاح ولو من هازل أو ملجأ ، وكان للنبي صلى الله عليه وسلم ان يتزوج بلفظ الهبة وتقدم في الباب قبله ، وان تقدم القبول الايجاب كقوله : تزوجت ابنتك ، أو زوجني ابنتك لم يصح نصاً ، وان تراخى عنه صح مادام في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه عرفاً ، وان تفرقا قبله بطل الايجاب ، وان اختلف لفظ الايجاب والقبول فقال الولي زوجتك : فقال المتزوج قبلت هذا النكاح أو بالعكس صح ، ولا يثبت الخيار في النكاح ، وسواء في ذلك خيار المجلس وخيار الشرط

## فصل : — وشروطه خمسة

أحدها — تعيين الزوجين ، فلا يصح زوجتك ابنتي وله بنات حتى يميزها ، بان يشير اليها ، أو يسميها ، أو يصفها بما تميز به عن غيرها ، كقوله : بنتي الكبرى ، أو الصغرى ، أو الوسطى ، أو البيضاء ونحوه ، فإن سماها مع ذلك كان تا كيدا ، ولولم يكن له الا واحدة صح ، ولو سماها بغير اسمها ، وكذا لو سماها بغير اسمها وأشار اليها ، وإن سماها باسمها أو بغيرها ولم يقل بنتي لم يصح ، وكن له بنات فاطمة وعائشة فقال زوجتك بنتي عائشة فقبل ونوبا في الباطن فاطمة . وإن سمي له في العقد غير من خطبها فقبل يظنها المخطوبة لم يصح ولو رضى بعد علمه بالحال وإن كان قد أصابها وهي جاهلة بالحال أو التحريم فلها الصداق يرجع به على وليها — قال أحمد لأنه غره — وتجهز إليه التي خطبها بالصداق الأول ، يعني بعقد جديد بعد انقضاء عدة التي أصابها إن كانت ممن يحرم الجمع بينهما ، وإن كانت ولدت منه لحقه الولد ، وإن علمت أنها ليست زوجته وأنها محرمة عليه وأمكته من نفسها فهي زانية لا صداق لها

الثاني — رضاها أو من يقوم مقامها . فإن لم يرضيا أو أحدهما لم يصح ، لكن للأب تزويج بنيه الصغار والمجانين وبالغين بغير أمة ولا معية عيا يردبه النكاح بمهر المثل وغيره ولو كرها ، وليس لهم خيار إذا بلغوا وتزويج بناته الأبنكار ولو بعد البلوغ ، وثيب لها تسع سنين بغير إختهم ، وليس ذلك للجد ، ويسن استئذان بكر بالغة هي وأمها بنفسه أو بنسوة ثقات ينظرن مافي نفسها . وأمها بذلك أولى ، وإذا زوج ابنه الصغير فبإمراة

واحدة وباكثر ان رأى فيه مصلحة ، وحيث اجبرت اخذ بتعيين بنت  
تسع سنين فاكثر كفتا ، لابتعين المجبر ، فان امتنع من تزويج من عينته  
فهو عاضل سقطت ولايته ، ومن يخفق في بعض الأحيان اوزال عقله  
ببرسام او بمرض مرجو الزوال لم يصح تزويجه الا باذنه ، وليس للآب  
تزويج ابنه البالغ العاقل بغير اذنه الا ان يكون سفيها وكان اصلح له ، وله  
قبول النكاح لابنه الصغير والمجنون ، ويصح قبول مميز لنكاحه باذن  
وليّه نصا . لا طفل دون التمييز ، ولا مجنون ولو باذن وليهما ، وللسيد اجبار  
امائه الابكار والثيرب الا مكاتبته . ولو كان نصف الامة حرا لم يملك  
مالك الرق اجبارها . ويعتبر اذنها واذن مالك البقية : كامة لاثنين ، ويقول  
كل منهما زوجتها . ولا يقول زوجتك بعضها ، ويملك اجبار عبده الصغير  
ولو مجنونا لا عبده الكبير العاقل . ولا يجوز لسائر الاولياء تزويج حرة كبيرة  
إلا باذنها الا المجنونة فلهن تزويجهن اذا ظهر منها الميل الى الرجال ، ويعرف  
ذلك من كلامها وتتبعها الرجال وميلها اليهم ونحوه ، وكذا ان قال أهل  
الطب ان علتها نزول بتزويجها ، ولو لم يكن لها ولي إلا الحاكم زوجها ، وان  
احتاج الصغير العاقل أو المجنون المطبق البالغ الى النكاح لحاجة النكاح  
أو غير مزوجهما الحاكم بعد الآب والوصى ، ولا يملك ذلك بقية الاولياء .  
وان لم يحتاج اليه فليس له تزويجهما ، وليس لسائر الاولياء تزويج  
صغيرة لها دون تسع سنين بحال ، ولا للحاكم تزويجها خلافا لما  
في الفروع فانه لم يوافق عليه . ولهم تزويج بنت تسع فاكثر باذنها ، ولها  
إذن صحيح معتبر نصا . واذن الثيب الكلام : وهي من وطئت في القبل

يألف الرجال ولو بزناً، وحيث حكمنا بالثيوبة وعادت البكارة لم يزل حكم الثيوبة، واذن البكر الصمات ولو زوجها غير الاب، وان ضحكت أو بكت فسكوتها. ونطقها أبلغ، فان أقتت فلا كلام، وان لم تاذن استحب أن لا يجبرها، وزوال البكارة باصبع أو وثبة أو شدة حيضة ونحوه لا يغير صفة الاذن. وكذا وطء دبر، ويعتبر في الاستئذان تسمية الزوج على وجه تقع معرفتها به، ولا يشترط تسمية المهر. ولا الشهادة بخلوها عن الموانع الشرعية. ولا الاشهاد على إذنها، والاحتياط الاشهاد وان ادعى زوج اذنها وأنكرت صدقت قبل الدخول لابعده. وان ادعت الاذن فانكرت صدقت. ومن ادعى نكاح امرأة فجحدته ثم أقرت له لم تحل له إلا بعقد جديد. فان أقر الولي عليها وكان الولي ممن يملك إجبارها صح إقراره والا فلا

فصل :- الثالث الولي . فلا يصح إلا بولي . فلو زوجت نفسها أو غيرها أو وكلت غير وليها في تزويجها ولو باذن وليها فين لم يصح فان حكم بصحته حاكم أو كان المتولى العقد حاكماً لم ينقض . وكذلك سائر الانكحة الفاسدة كما لو حكم بالشفعة للجار . ويزوج أمها باذنها بشرط نطقها به، من يزوجها ولو بكراً ان كانت غير محجور عليها والا فيزوج أمها وليها في مالها ان كان الحظ في تزويجها. وكذلك الحكم في أمة ابنه الصغير، ويجبرها من يجبر سيدتها . ويزوج معتقتها عصبة المعتقة من النسب. فان عدم فاقرب ولي لسيدتها المعتقة باذنها، فان اجتمع ابن المعتقة وأبوها فالابن ولي ولا اذن لسيدتها . وأحق الناس



بنكاح المرأة الحرة أبوها ثم أبوه وإن علا . وأولى الاجداد أقربهم . ثم ابنها ، ثم ابنه وإن سفل ، ثم أخوها لأبوين . ثم لآيها . ثم بنوها كذلك وإن نزلوا ثم العم لأبوين ، ثم لأب ثم بنوها كذلك . وإن نزلوا ثم أقرب العصبات على ترتيب الميراث . فإذا كان ابنا عم أحدهما أخ لأم فكأن أخ لأبوين وأخ لأب ثم المولى المنعم . ثم أقرب عصباته . ويقدم هنا ابنه وإن نزل على أبيه . ثم السلطان وهو الامام أو الحاكم أو من فوضا اليه ولو من بغاة إذا استولوا على بلد . ومن حكمه الزوجان وهو صالح للحكم كحاكم . ولا ولاية لغير العصبات الاقارب كالأخ من الام والخال وعم الام وابيها ونحوهم ولا لمن اسلمت على يديه . فان عدم الولي مطلقا أو عضل زوجها فوسلطان في ذلك المكان كوالى البلد أو كبيره أو أمير القافلة ونحوه ، فان تعذر زوجها عدل باذنها — قال احمد في دهقان قرية : رئيسها : يزوج من لاولى لها اذا احتاط لها في الكف والمهر اذا لم يكن في الرستاق قاض — وإن كان في البلد حاكم وأبى التزويج إلا بظلم كطلبه جعله لا يستحقه : صار وجوده كعدمه ، وولى أمة ولو آبقة سيدها ولو فاسقا أو مكاتبا ، فان كان لها سيدان اشتركا في الولاية . وليس لواحد منهما الاستقلال بها بغير اذن صاحبه ، فان اشترجا لم يكن للسلطان ولاية . فان اعتقاها وليس لها عصة فهما ولياها . فان اشترجا أقام الحاكم مقام الممتع منها . وإن كان المعتق أو المعتقة واحدا وله عصبتان كالابنين والأخوين فلا أحدهما الاستقلال بتزويجها . ولا تزول الولاية بالاغما . ولا العمى ولا بالسفه . وإن جن أحيانا أو أغمى

عليه أو نقص عقله بنحو مرض أو أحرّم . انتظر زوال ذلك . ولا ينزل  
و كيلهم بطريان ذلك

فصل : — ويشترط في الولي حرية . الا مكاتبا بزواج امته .  
وذكورية . واتفاق دين سوى ما ياتى قريبا . وبلوغ . وعقل . وعدالة .  
ولو ظاهرا الا في سلطان وسيد . ورشد : وهو معرفة الكف ومصالح  
النكاح ، وليس هو حفظ المال لأن رشد كل مقام بحسبه — قاله  
الشيخ — ويقدم اصلح الخاطبين . وفي النواذر — وينبغي ان يختار لموليته  
شبابا حسن الصورة ؛ فان كان الأقرب ليس أهلا كالطفل والعبد  
والكافر والفاسق والجنون المطبق والشيخ اذا أقند ، <sup>(١)</sup> أو عضل  
الأقرب زوج الأبعد ، والعضل منعها أن تزوج بكف . اذا طلبت  
ذلك ورغب كل منهما في صاحبه ، ولويدون مهر مثلها — قاله الشيخ .  
ومن صور العضل اذا امتنع الخطاب لشدة الولي انتهى — ويفسق  
بالعضل ان تكرر منه ، وان غاب غيبة منقطعة ولم يوكل زوج  
الابعد ما لم تكن أمة فيزوجها الحاكم ، ويأتى في نفقة المالك وهي  
مالا تقطع الا بكلفة ومشقة وتكون فوق مسافة القصر ، وان كان  
الأقرب أسيرا أو محبوسا في مسافة قريبة لا تمكن مراجعته او تتعذر  
او كان غائبا لا يعلم اقرب هو ام بعيد او علم انه قريب ولم يعلم مكانه  
او كان مجهولا لا يعلم انه عصبه فزوج الابعد صح ، ثم ان علم العصبه  
وزال المانع لم يعد العقد ، وكذا لو زوجت بنت ملاعنة ثم

(١) أقند أى ضعف عقله وتصرفه لسبب ما من كبير أو مرض

استلحقها اب، ولا يلي كافر نكاح مسلمة ولو بنته إلا اذا أسلمت  
 أم ولده ومكاتبته ومديرته فيليه ويأشره، ويلي كتابي نكاح موليته  
 الكتابية من مسلم وذمي ويأشره، ويشترط فيه شروط، ولا يلي  
 مسلم نكاح كافرة إلا سيدة، أو ولي سيدتها، أو يكون المسلم  
 سلطانا فله تزويج ذمية لاولى لها، وإذا زوج الأبعد من غير عذر  
 للأقرب أو زوج اجنبي لم يصح ولو أجازة الولي. ولو تزوج الأجنبي  
 لغيره بغير اذنه أو زوج الولي موليته التي يعتبر اذنها بغير اذنها  
 أو تزوج العبد بغير اذن سيده لم يصح ولو أجازة وهو نكاح الفضولي  
 فإن وطئ فلا حد.

فصل :- ووكيل كل واحد من هؤلاء الأولياء يقوم مقامه وإن  
 كان حاضرا، والولي ليس بوكيل للمرأة، ولو كان وكيلًا لتمكنت من  
 عزله، فله توكيل بغير اذنها وقبل اذنها له، ولا يفتقر إلى حضور شاهدين  
 ويثبت له ما يثبت لموكل<sup>(١)</sup> حتى في الإيجاب، لكن لا بد من اذن غير  
 مجبرة لو وكيل، فلا يكفي اذنها لوليها بالتزويج ولا بالتوكيل من غير  
 مراجعة الوكيل لها واذنها له بعد توكيله فيما يظهر، ولو وكل ولي ثم  
 أذنت للوكيل صح ولو لم تاذن للولي، وهو في كلامهم، ويشترط في  
 وكيل ولي ما يشترط في الولي من العدالة وغيرها، ولا يشترط في وكيل  
 الزوج عدالته، ويصح توكيله مطلقا، لقول المرأة لوليها، والولي لو كيله

(١) يريد بقوله ولا يفتقر إلى حضور شاهدين أن للولي أن يوكل من غير  
 توقف عليهما. وقوله يعد ويثبت له أي لمن وكله الولي

زوج من شئت ، او من ترضاه ، ويتقيد الولي ووكيله المطلق بالكف  
وليس للوكيل ولا للولي ان يتزوجها لنفسه ، ويجوز لولته ، ومقيدا  
كزوج فلانا بعينه ، ويشترط قول ولي او قول وكيله لو قيل زوج : زوجت  
فلانة فلانا او زوجت موكلك فلانا فلانة ، ولا يقول زوجها منك ،  
ويقول وكيل زوج : قبلته لفلان او لموكل فلان ، ووصى كل واحد  
من الاولياء في النكاح بمنزله ، فتستفاد ولاية النكاح بالوصية اذا نص  
له على التزويج مجبرا كان الولي كاب او غير مجبر كاخ — قال ابن عقيل  
صفة الايصاء ان يقول الاب لمن اختاره : اوصيت اليك بنكاح بناتي ،  
او جعلتك وصيا في نكاح بناتي ، كما يقول في المال وصيت اليك بالنظر  
في اموال اولادي — فيقوم الوصي مقامه مقدما على من يقدم عليه الموصى  
فان كان الولي له الاجبار فذلك لوصيه فيجبر من يجبره من ذكر واثي  
وان كان يحتاج الى اذنها فوصيه كذلك ، ولا خيار لمن زوجه اذا  
باغ ، واما الوصى في المال فيملك تزويج امة من يملك النظر في ماله  
نصا ، وكذا من لم يثبت له الولاية كالعبد والفاسق والصبي المميز لا يصح  
ان يوكله الولي في تزويج موليته . فان وكله الزوج في قبول النكاح او  
وكله الاب في قبوله كابنه الصغير صح

فصل : — واذا استولى وليان فاكثر في الدرجة فان اذنت

لواحد منهم تعين ولم يصح نكاح غيره . وان اذنت لهم صح التزويج  
من كل واحد منهم . والاولى تقديم افضلهم علما ودينا . ثم أسنهم .  
فان تشاحوا اقرع بينهم . فان سبق غير من قرع فزوج صح . واذا

زوج الوليان اثنين وعلم السابق فالنكاح له . فاذا دخل بها الثاني وهو لا يعلم انها ذات زوج فرق بينهما . فان كان وطئها وهو لا يعلم فهو وطء شبهة يجب لها به مهر المثل وترد للاول . ولا تحل له حتى تنقضي عدتها . ولا ترد الصداق الذي يؤخذ من الداخل بها على الذي دفعت اليه ، ولا يحتاج النكاح الثاني الى فسخ لانه باطل . ولا يجب لها المهر الا بالوطء دون مجرد الدخول والوطء دون الفرج . وان وقعا معا بطلا ولا مهر لها على واحد منهما . ولا يرثانها ولا ترثهما . وان جهل السابق مثل ان جهل السبق او علم عين السابق ثم جهل أو علم السبق وجعل السابق فسخهما كما . ولها نصف المهر يقترعان عليه . وكذا لو طلقاها . وان اقرت لاحدهما بالسبق لم يقبل نكاحا . وان ماتت قبل الفسخ والطلاق فلا حدهما نصف ميراثها بقرعة من غير يمين ، وان مات الزوجان فان كانت اقرت بسبق احدهما فلا ميراث لها من الآخر . وهي تدعى ميراثها من اقرت له بالسبق . فان ادعى ذلك ايضا دفع اليها ميراثها منه . وان لم يكن ادعى ذلك وانكر الورثة فالقول قولهم مع ايمانهم . فان نكلوا قضى عليهم . وان لم تكن اقرت بالسبق فلها ميراثها من احدهما بقرعة . ولو ادعى كل واحد منهما السبق فاقرت به لاحدهما ثم فرق بينهما وجب المهر على المقر له . وان مات ورثت المقر له دون صاحبه : وان ماتت قبلهما احتمل ان يرثها المقر له واحتمل الا يقبل اقرارها له ، اطلقها في المغنى والشرح ، وان لم تقر لاحدهما الا بعد موته فكما لو اقرت له في حياته ، وليس لورثة احدهما الانكار لاستحقاقها ، وان لم تقر لو احدهما اقرع

بينهما وكان لها ميراثها ممن نفع لها القرعة عليه . وان كان احدهما قد اصابها وكان هو المقر له او كانت لم تقر لواحد منها فلها المسمى لانه مقر لها به وهى لا تدعى سواء ، وان كانت مقررة للآخر فهى تدعى مهر المثل وهو مقر لها بالمسمى ، فان استويا أو اصطلاحا فلا كلام ، وان كان مهر المثل اكثر حلف على الزائد وسقط ، وان كان المسمى لها اكثر فهو مقر لها بالزيادة وهى تنكرها فلا تستحقها ، وان زوج سيد عبده الصغير من امته او بنته او زوج ابنه بنت اخيه او زوج وصى فى نكاح صغيرا بصغيرة تحت حجره ونحوه صح ان يتولى طريق العقد ، وكذلك ولى المرأة العاقلة مثل ابن عم والمولى والحاكم اذا أذنت له فى نكاحها أو وكل الزوج الولى أو الولى الزوج أو وكلا واحدا ونحوه ، ويكفى زوجت فلانا فلانة أو تزوجتها ان كان هو الزوج أو وكيله الابنت عمه وعتيقته المجنوتين فيشترط ولى غيره أوحاكم

فصل : — واذا قال لامته القن أو المدبرة أو المكاتبه أو أم ولده أو المعلق عتقها على صفة التى تحل له اذن : أعتقتك وجعلت عتقك صداقك أو جعلت عتق أمتى صداقها ، أو صداق أمتى عتقها ، أو قد أعتقتها وجعلت عتقها صداقها ، أو أعتقتها على ان عتقها صداقها ، أو أعتقتك على ان تزوجك وعتقتك صداقك : صح ان كان متصلا نصا بحضرة شاهدين فان طلقها سيدها قبل الدحول رجع عليها بنصف قيمتها وقت الاعتاق ، فان لم تكن قادرة اجبرت على الاستسعاء نصا ، وان ارتدت او فعلت

ما يفسخ نكاحها : مثل ان ارضعت له زوجة صغيرة ونحو ذلك قبل الدخول فمليتها قيمة نفسها . ويصح جعل صدق من بعضها حر عتق ذلك البعض ، وان قال : زوجتك لزيد وجعلت عتقك صداقك ، او قال صداقك عتقك ، او اعتقتك وزوجتك له على الف ، وقبل زيد فيهما : صح ، كما لو قال : اعتقتك واكرمتك منه بالف ، ولو اعتقها بسؤ الها على ان تنكحه ، او قال : اعتقتك على ان تنكحيني ويكون عتقك صداقك او على ان تنكحيني فقط وقبلت : صح ، ويصير العتق صداقا كما لو دفع اليها مالا ثم تزوجها عليه ولم يلزمه ان تزوجه ، ثم ان تزوجه لم يكن له عليها شيء والا لزمها قيمة نفسها . ولو قال : اعتقتك وزوجيني نفسك لم يلزمها ان تزوجه ولا شيء عليها . ولا باس ان يعتق الرجل امته ثم يتزوجها سواء اعتقها لله سبحانه اوليتزوجها ، واذا قال : اعتق عبدك على ان ازوجك ابنتي فاعتقه لم يلزمه ان يزوجه ابنته وعليه له قيمة العبد كما لو قال : اعتق عبدك عني وعلى ثمنه ، او طلق زوجتك على الف ففعل او الق متاعك في البحر وعلى ثمنه

فصل : — الرابع الشهادة : احتياطا للنسب خوف الانكار ، فلا ينعقد النكاح إلا بشاهدين مسلمين عدلين ذكرين بالغين عاقلين سامعين ناطقين ولو كانا عبيدين او ضريرين اذا تيقنا الصوت تيقنا لاشك فيه : او عدوى الزوجين او احدهما ، او الولي : لا يمتهم برحم كاذبي الزوجين او ابني احدهما ، ونحوه : ولا باصمين او اخرسين او احدهما كذلك ، ولا يبطل بالتواصي بكتماه ، فان كتمه الزوجان والولي والشهود قصدا صح العقد

وكرهه ، ولا ينعقد نكاح مسلم بشهادة ذميين ولو كانت الزوجة ذمية ، ولو  
أقر رجل وامرأة انهما نكحا بولي وشاهدي عدل قبل منهما ويثبت  
النكاح باقرارهما ويكفي العدالة ظاهراً فقط ، فلو بانا فاسقين فالعقد  
صحيح ، ولو تاب في مجلس العقد فكستور ، قاله في الترغيب

الخامس الخلو من الموانع : بان لا يكون بهما او باحدهما ما يمنع  
التزويج من نسب او سبب او اختلاف دين او كونها في عدة ونحو ذلك .  
والكفاءة في زوج شرط للزوم النكاح لا لصحته ، يصح النكاح  
مع فقدتها ، فهي حق للمرأة والأولياء كلهم حتى من يحدث منهم ،  
فلو زوجت المرأة بغير كفه فلن لم يرض الفسخ من المرأة والأولياء  
جميعهم فوراً وتراخياً ، ويملكه الا بعد مع رضا الأقرب والزوجة ،  
فلو زوج الأب بغير كفه برضاها فلاخوة الفسخ نصاً ، ولو زالت  
الكفاءة بعد العقد فلها الفسخ فقط ، والكفاءة مفسرة في خمسة  
أشياء — الدين : فلا يكون الفاجر والفاسق كفتاً لعفيفة عدل —  
الثاني المنصب وهو النسب : فلا يكون العجمي وهو من ليس من العرب  
كفتاً لعربية — الثالث الحرية : فلا يكون العبد ولا المبعوض كفتاً لحرّة  
ولو عتيقة — الرابع الصناعة : فلا يكون صاحب صناعة دنيئة كاللحجام  
والخائف والكساح والزبال والنفاط كفتاً لبنت من هو صاحب صناعة  
جليلة كالتاجر والبزاز والثاني ،<sup>(١)</sup> وصاحب العقار ونحو ذلك —  
الخامس : اليسار بمال بحسب ما يجب لها من المهر والنفقة قال ابن عقيل

(١) يظهر لي أن كلمة والثاني مقمحة هنا اذ لم يسبقها أول



بحيث لا تتغير عاداتها عند أيها في بيته، فلا يكون المعسر كفتا لموسرة، وليس مولى القوم كفتا لهم، ويحرم تزويجها بغير كفء بغير رضاها، ويفسق به الولي، ويسقط خيارها بما يدل على الرضا من قول أو فعل وأما الأولياء فلا يثبت رضاهم إلا بالقول، ولا تعتبر هذه الصفات في المرأة: فليست الكفاة شرطاً في حقها للرجل، والعرب من قرشي وغيره بعضهم لبعض اكفاء، وسائر الناس بعضهم لبعض اكفاء.

### باب المحرمات في النكاح<sup>(١)</sup>

يحرم على الأب والجد من كل جهة وإن علت، والبنات من حلال أو حرام أو شبهة أو منفية بلعان، ويكفي في التحريم أن يعلم أنها بنته ظاهراً وإن كان النسب لغيره، وبنات الأولاد ذكورا كانوا أو إناثاً وإن سفلن، والأخت من كل جهة، وبنات كل أخ وأخت وإن سفلن، وبنات إبتها كذلك، والعمات والخالات من كل جهة وإن علون، لابناتهن، وتحرم عمة أبيه، وعمة أمه، وعمة العم لأب لانها عمة أبيه، لاعمة العم لام لانها اجنية، وتحرم خالة العمة لام، لاخلالة العمة

(١) التحريم في النكاح ضربان. تحريم على التأيد. وتحريم على التوقيت. والأول منهما أربعة أنواع. أولها تحريم النسب وهو ما مثل له المصنف بالأب والجد الخ. وثانيها زوجات النبي صلى الله عليه وسلم. وثالثها تحريم الرضاع. ورابعها تحريم المصاهرة. وأما الضرب الثاني وهو التحريم المؤقت إلى أمد فتوان أحدهما تحريم الجمع كزواج الأخت مع أخيها الخ. والثاني التحريم لعارض كزواج المعتدة الخ وإيضاح هذه الأنواع مبسوط في سياق الكلام الآتي

لاب لانها اجنية ، وتحرم عمة الخالة لاب لانها عمة الام ، ولا تحرم  
عمة الخالة لام لانها اجنية

وتحرم زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فقط على غيره ولو من  
فارقها ، وهن ازواجه دنيا واخرى

ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولو بلبن غصبه فارضع به  
طفلا — قال ابن البناء وابن حمدان وصاحب الوجيز: الام اخيه واخت  
ابنه — يعنون فلا تحرم بالرضاع ، وفيها صور ، ولهذا قيل الا المرضة  
وبتتها على ابى المرتضع واخيه من النسب ، وعكسه ، والحكم صحيح  
ويأتى فى الرضاع ، لكن الاظهر عدم الاستثناء لان اباحتهم  
لكونهن فى مقابلة من يحرم بالمصاهرة لافى مقابلة من يحرم من  
النسب ، والشارع انما حرم من الرضاع ما يحرم من النسب .  
لا ما يحرم بالمصاهرة

فصل : — ويحرم بالمصاهرة اربع : ثلاث بمجرد العقد ، وهن .  
امهات نسائه ، وحلائل آبائه : وهن كل من تزوجها ابوه او جده لايه او  
لامه من نسب أو رضاع وان علا ، فارقها أو مات عنها ، وحلائل أبنائه :  
وهن كل من تزوجها احد من بنيه أو بنى أولاده وان نزلوا من أولاد البنين  
أو البنات من نسب أو رضاع ، وتباح بناتها ، والرابعة الرائب ولو  
كن فى غير حجره : وهن بنات نسائه اللاتى دخل بهن دون اللاتى .  
لم يدخل بهن ، فان متن قبل الدخول او ابانهن بعد الخلوة وقبل الوطء .  
لم تحرم البنات ، فلا يحرم الريبة الا الوطء — قال الشارح :

والدخول بها وطؤها. كنى عنه بالدخول - وتحرم بنت ربيته نصا  
وبنت ربيته: وتباح زوجة ربيته، وتباح أخت أخيه لأمه، وبنت  
زوج أمه، وزوجة زوج أمه، وحماة ولده ووالده، وبنتاهما، فلو  
كان لرجل ابن أوبنت من غير زوجته ولد له قبل تزويجه بها أو بعده  
ولو بعد فراقها. ولها بنت أو ابن من غيره ولستها قبل تزويجه بها  
أو بعده بعد وطئها أو فراقها ولدته من آخر: جاز تزويجه أحدهما من  
الآخر، ويباح لها ابن زوجة ابنها وابن زوج ابنتها، وابن زوج أمها،  
وزوج زوجة ابنها، وزوج زوجة أبيها، ويثبت تحريم المصاهرة بوطء  
حلال وحرام وشبهة ولو في دبر، ولا يثبت أن كانت ميتة أو صغيرة  
لا يوطأ مثلها. ولا بمباشرتها. ولا بنظر إلى فرجها أو غيره. ولا بخلوة  
لشهوة، وكذا لو فعلت هي ذلك برجل أو استدخلت ماله، ويحرم باللواط  
لابدواعيه ولا بمساحقة النساء ما يحرم بوطء المرأة. فمن تلوط بغلام أو  
يبالغ حرم على كل واحد منهما أم الآخر وابنته نصا، وتحرم اخته من  
الزنا، وبنت ابنه، وبنت بنته. وبنت أخيه، وبنت اخته من الزنا،  
وتحرم الملاعنة على الملاعن على التأييد ولو اكذب نفسه أو كان اللعان  
بعد البيئونة أو في نكاح فاسد. وإذا قتل رجل رجلا ليتزوج امرأته لم تحل  
له أبدا - قاله الشيخ عقوبة له وقال في رجل خيب امرأة على زوجها:  
يعاقب عقوبة بليغة ونكاحه باطل في أحد قولي العلماء في مذهب مالك  
وأحمد وغيرهما - ويجب التفريق بينهما. وإذا فسخ الحاكم نكاحا لعنة  
أو عيب يوجب الفسخ لم تحرم على التأييد

فصل :- ويحرم الجمع بين الاختين . وبين المرأة وعمتها أو خالتها ولورضيتهما ، وسواء كانت العمة والخالة حقيقة أو مجازا كعمات آبائهم وخالاتهم ، وعمات أمهاتهما وخالاتهن ، وإن علت درجاتهن من نسب أو رضاع ، وبين خالتيه بان ينكح كل واحد منهما ابنة الآخر فيولد لكل واحد منهما بنت ، وبين عمتيه بان ينكح كل واحد منهما أم الآخر فيولد لكل واحد منهما بنت ، أو عمة وخالة بان ينكح امرأة وينكح ابنه أمها فيولد لكل واحد منهما بنت ، وبين كل امرأتين لو كانت أحدهما ذكرا والآخرى أنثى حرم نكاحه . فإن كان في عقد واحد أو في عقدين معا أو تزوج خمسا في عقد واحد بطل في الجميع ، وإن تزوجهما في عقدين أو وقع في عدة الأخرى باثنا كانت أو رجعية بطل الثاني والأول صحيح ، فإن لم تعلم أولاهما فعليه فرقهما بطلاقهما أو بفسخ الحاكم نكاحهما دخل بهما أو بواحدة منهما أو لم يدخل بواحدة ، فإن كان لم يدخل بهما فعليه لأحدهما نصف المهر يقتصران عليه ، وله أن يعقد على أحدهما في الحال بعد فراق الأخرى ، وإن كان دخل بأحدهما أفرع بينهما ، فإن وقعت القرعة لغير المصابة فلها نصف المهر ، وللمصابة مهر المثل ، وإن وقعت للمصابة فلا شيء للأخرى ، وللمصابة المسمى جميعه ، وله نكاح من شاء منهما ، فإن نكح المصابة فله ذلك في الحال ، وإن أراد نكاح الأخرى لم يجز حتى تنقضي عدة المصابة ، وإن كان دخل بهما وأصابهما فلا أحدهما المسمى ، وللأخرى مهر المثل يقرع بينهما ، وليس له نكاح واحدة منهما حتى

تتقضى عدة الاخرى ، وان ولدت منه احداهما أو كاتاهما فالنسب للاحق به ، ولا يحرم الجمع بين أخت رجل من أبيه وأخته من أمه ولو في عقد واحد ، ولا بين من كانت زوجة رجل وابنته من غيرها ، ويكره بين بنتي عميه أو عمتيه ، أو بنتي خاليه . أو بنتي خالتيه . أو بنت عمه وبنت عمته ، أو بنت خاله وبنت خالته . ولو كان لرجلين بنتان لكل رجل بنت ووطئتا أمة فانت بولد والحق ولدهما بهما فتزوج رجل بالامة وبالبنتين فقد تزوج ام رجل وأخته ، وان اشترى أخت امرأته أو عمتها أو خالتها صح ولم يحل له وطؤها حتى يطلق امرأته وتتقضى عدتها ، ودواعي الوطء مثله ، وان اشترى جارية ووطئها : حل له شراء أمها وأختها وعمتها وخالتها كما يحل له شراء المعتدة والمزوجة ، وان اشترى من يحرم الجمع بينهما في عقد واحد صح ، وله وطء احدهما ، وليس له الجمع بينهما في الوطء ، وأما الجمع في الاستمتاع بمقدمات الوطء فيكره ، ولا يحرم ، قاله ابن عقيل ، فان وطئ احدهما فليس له وطء الاخرى حتى يحرم الموطوءة على نفسه بعق أو تزويج بعد استبرائها أو ازالة ملكه ولو بيع ونحوه للحاجة — قاله الشيخ وابن رجب — ويعلم أنها ليست بحامل ، ولا يكفي استبرؤها بدون زوال الملك ، ولا تحريمها ولا زوال ملك بدون استبراء ، ولا كتابتها ، ولا رهنها ، ولا يعها بشرط خيار ، ومثله هبتها لمن يملك لسترجاعها منه كهبتها لولده ، فلو خالف ووطئها واحدة بعد واحدة : فوطء الثانية محرم لاحد فيه ولزمه ان يمسك عنهما حتى يحرم احدهما

ويشتريها<sup>(١)</sup> فان عادت الى ملكه ولو قبل وطء الباقية لم يصب واحدة منهما حتى يحرم الاخرى — قال ابن نصر الله : هذا ان لم يجب استبراء فان وجب لم يلزمه ترك أختها فيه — وهو حسن ، وان وطئ أمته ثم تزوج أختها لم يصح ، فان حرمت عليه ثم تزوج الأخت بعد استبرائها صح ، فان رجعت اليه الامة فالزوجة بحالها وحلها باق ، ولم يطأ واحدة منهما حتى تحرم عليه الاخرى ، وان أعقق سريته ثم تزوج أختها قبل فراغ مدة استبرائها لم يصح أيضا له نكاح أربع سواها ، وان اشترى أختين مسلمة ومجوسية فله وطء المسلمة ، وان وطئ امرأة بشبهة او زنا لم يحز في العدة ان يتزوج أختها ولا يطاها ان كانت زوجة نصا ، ولا يعقد على رابعة ولا يطاها ، ولا يمنع من نكاح امة في عدة حرة بائن بشرطيه ، وتقدم لو اشتبهت اخته باجنية في آخر كتاب الطهارة ، ويحرم نكاح موطوءة بشبهة في العدة الأعلى واطئ ان لم تكن لزمها عدة من غيره ، وليس للحر ان يجمع بين أكثر من أربع ، ولا للمرأة ان تتزوج أكثر من رجل ، وله التسرى بما شاء من الاماء ولو كتاتيات من غير حصر ، وكان للنبي صلى الله عليه وسلم ان يتزوج بأى عدد شاء ، ونسخ تحريم المنع<sup>(٢)</sup>

(١) كذا في الأصل والظاهر أن يقال : حتى يحرم احدها ويستبرئها بدل قوله ويشتريها

(٢) المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حل من التزوج بمن شاء وبأى عدد شاء . ثم قصر فيما بعد على التسع اللاتي كن في عصمته معا . وفي ذلك يقول الله تعالى « لا يحل لك النساء من بعد — الآية » ، وهنا من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ويقول العلماء أن هذا النهي نسخ وجاز له ثانياً التعدد الكثير . بقوله تعالى « يا أيها النبي انا احللتنا لك أزواجك الخ ليكون المنع من جهته هو . »

ولا للعبد ان يتزوج اكثر من اثنتين ، وليس له الترسى ، ويأتى فى نفقة المالك ، ولمن نصفه حرقاكثر نكاح ثلاث نسا ، ومن طلق واحدة من نهاية جمعه لم يحزله ان يتزوج اخرى حتى تنقضى عدتها ولو كان الطلاق باثنا ، وان ماتت جاز فى الحال نسا ، فلو قال اخبرتنى بانقضاء عدتها فى مدة يجوز انقضاؤها فيها فكذبته فله نكاح اختها وبدلها فى الظاهر ، ولا تسقط السكنى والنفقة ونسب الولد وتسقط الرجعة

### فصل : - فى المحرمات لعارهن يزول

تحرم عليه زوجة غيره ، والمعتدة ، والمستبرأة منه من وطء مباح او محرم او من غير وطء ؛ والمرتبة بعد العدة بالحمل ، وتحرم الزانية اذا علم زناها على الزانى وغيره حتى تتوب وتنقضى عدتها ، فان كانت حاملا منه لم يحل نكاحها قبل الوضع . وتوبتها ان تراود عليه فمتنع ، وقيل توبتها كتوبة غيرها من غير مراودة ، واختاره الموفق وغيره ، فاذا تابت حل نكاحها للزانى وغيره . ولا يشترط توبة الزانى بها اذا نكحها ، واذا زنت امرأة او رجل قبل الدخول او بعده لم يفسخ النكاح ولا يطا الرجل أمته اذا علم منها فجورا ، وتحرم مطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره ، ويأتى فى الرجعة باسسط من هذا ، وتحرم المحرمة حتى تحل ، وتقدم فى محظورات الاحرام ، ولا يحل لمسلمة نكاح كافر بحال ، ولا لمسلم ولو عبدا نكاح كافرة الاحرار نساء أهل الكتاب ولوحريات ، والأولى الا يتزوج من نسائهم ، وقال الشيخ يكره كذبائهم بلا حاجة ، ومنع النبي صلى الله عليه وسلم من نكاح كاتبة

وأیضا من نكاح امة مطلقا ، وأهل الكتاب هم أهل التوراة والانجيل كاليهود والسامرة والنصارى ومن وافقهم من الأفرنج والأرمن وغيرهم ، فاما المتمسك من الكفار بصحف ابراهيم وشيث وزبور داود فليسوا بأهل كتاب ، لاتحل منا نكحتهم ولا ذبا بهم كالمجوس وأهل الاوثان ، وكن احد ابويها غير كتابى ولو اختارت دين أهل الكتاب <sup>(١)</sup> ولكتابى نكاح مجوسية ووطؤها بملك يمين ، ولا لمجوسى كتابية نصا . وتحل نساء بنى ثعلب ومن فى معانهم من نصارى العرب ويهودهم . والدروز والنصيرية والتبانية لاتحل ذبا عنهم . ولا يحل نكاح نسائهم . ولا ان ينكحهم المسلم وليته ، والمرتدة يحرم نكاحها على اى دين كانت ، ولا يحل لحر مسلم ولو خصيا او مجبوبا اذا كان له شهوة يخاف معها واقعة المحذور بالمباشرة نكاح أمة مسلمة : الا أن يخاف عنت العزوبة : اما الحاجة متعة : واما الحاجة خدمة لكبر او سقم ونحوهما نصا : ولا يجد طولا لنكاح حرة ولو كتابية بالا يكون معه مال حاضر يكفى لنكاحها ولا يقدر على ثمن أمة ولو كتابية فتحل ، والصبر عنها مع ذلك خير

(١) علوا ذلك بانها متولدة بين من يحل ومن لا يحل . وشبهوها بحيوان ولد بين ما كؤل وغير ما كؤل مع أن علماء المذهب اختلفوا فيمن ولدت بين مجوسيين واختارت ديناً من أديان أهل الكتاب فبهم من قال بتحريمها . ومنهم من قال بحلها للمسلم اعتبار نفسها فإذا أخذنا بقول المجيزين نكاحها مع أن ابويها غير كتابيين فلعل الأولى أن يقال بالجواز فيمن احد أبويها كتابى



وأفضل، وله فعل ذلك مع صغر زوجته الحرة أو غيتها أو مرضها أو كان له مال ولكن لم يزوج لقصور نسبه أو له مال غائب بشرطه <sup>(١)</sup> فإن وجد من يقرضه أو رضيت الحرة بتأخير صداقها أو بدون مهر مثلها أو بتفويض بعضها أو بذل له باذل أن يزنه أو أن يهبه أو لم يجد من يزوجه إلا بأكثر من مهر المثل بزيادة تحجف بماله لم يلزمه، والقول قوله في خشية العنت وعدم الطول، حتى لو كان في يده مال فادعى أنه وديعة أو مضاربة قبل قوله، ونكاح من بعضها حر أولى من أمة، ومتى تزوج أمة ثم ذكر أنه كان موسرا حال النكاح أو لم يكن يخشى العنت فرق بينهما، فإن كان قبل الدخول وصدقه السيد فلا مهر، وإن أكذبه فله نصفه وإن كان بعد الدخول فعليه المسمى جميعه، وإذا تزوج الأمة وفيه الشرطان <sup>(٢)</sup> ثم أيسر أو نكح حرة أو زال خوف العنت أو نكحوه لم يطل نكاحها، وإن تزوج حرة فلم تعفه ولم يجد طولاً لحرة أخرى جاز له نكاح أمة ولو جمع بينهما في عقد واحد، وكذا لو تزوج أمة فلم تعفه - اغ له نكاح ثانية ثم ثالثة ثم رابعة ولو في عقد واحد إذا علم أنه لا يعفه إلا ذلك، وكتابي حر في ذلك كسلم، وولد الجميع منهن رقيق للسيد إلا أن يشترط الزوج على مالها حرية فيكون حراً قاله في الروضة وابن القيم - ولعبد ومدبر ومكاتب ومعتق بعضه نكاح أمة ولو فقد

(١) يريد بشرطه أن يخاف العنت فإن نكاح الأمة موقوف جوازه على ذلك وهو الشرط

(٢) الشرطان هما أن يعدم مهر الحرة، وأن يخاف العنت

فيه الشرطان ولوعلى حرة ، وان جمع بينهما في عقد واحد صح ، وليس له نكاح سيده ولا ام سيده او سيده ، ولا الحر أن يتزوج امته ولا ان يتزوج امة مكاتبه ولا امة ولده من النسب دون الرضاع ولو كان ملك كل واحد من الثلاثة بعضا من الامة ، ولا لحره نكاح عبد ولدها ، ولها ذلك مع رقها ، وللعبد نكاح امة ولده ، ويصح نكاح امة من بيت المال مع ان فيه شبهة تسقط الحد ، لكن لا يجعل الامة ام ولد ، ذكره في الفنون ، وللابن نكاح امة ابيه وكذلك سائر القربات ، وان ملك حر أو ولده الحر زوجته او مكاتبه زوجته بميراث او غيره انفسخ نكاحها وكذا لو ملك بعضها ، ويحرم وطؤها هنا ، وكذا لو ملكت زوجة او ولدها او مكاتبها زوجها او بعضه ، ومن جمع بين محلة ومحرم في عقد واحد صح فيمن تحل ، ولو تزوج اما وبنتا في عقد واحد بطل في الام فقط ، ومن حرم نكاحها حرم وطؤها بملك اليمين كالمجوسية الا امام اهل الكتاب ، وكل من حرمها النكاح من امهات النساء وبناتهن وحلائل الآباء والابناء حرمها الوطء في ملك اليمين والشبهة والزنا لان الوطء أكد في التحريم من العقد ، فلو وطئ ابنه أمة او ابوه امة بملك اليمين حرم عليه نكاحها ووطؤها ان ملكها ، ولا يجزئ نكاح خشي مشكل حتى يتبين امره ، قال الشيخ ، ولا يحرم في الجنة زيادة العدد والجمع بين المحارم وغيره

### باب الشروط في النكاح

ومحل المعتبر منها صلب العقد وكذا لو اتفقا عليه قبله - قاله الشيخ

وغيره وقال : وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الحيل ، لان الأمر بالوفاء بالشروط والعقود والعهود يتناول ذلك تناولا واحدا ، وقال في فتاويه . انه ظاهر المذهب ومنصوص احمد وقول قدماء اصحابه ومحققى المتأخرين . قال في الانصاف : وهو الصواب الذى لا شك فيه — ولا يلزم الشرط بعد العقد ولزومه

وهى قيمان : — صحيح — وهو نوعان : أحدهما ما يقتضيه العقد كتسليم الزوجة اليه وتمكينه من الاستمتاع بها فوجوده كعدمه — الثانى شرط ما تنتفع به المرأة كزيادة معلومة فى مهرها ، أو نقد معين ، أو ألا ينقلها من دارها أو بلدها ، أو ألا يسافر بها ، أو لا يفرق بينها وبين أبويها أو اولادها ، أو على أن ترضع ولدها الصغير ، أو لا يتزوج عليها ولا يتسرى ، أو شرط لها طلاق ضرتها ، أو بيع أمته ، فهذا صحيح لازم للزوج بمعنى ثبوت الخيار لها بعدمه ، ولا يجب الوفاء به بل يسن ، فان لم يفعل فلها الفسخ ، لا بعزمه ، وهو على التراخى ، فلا يسقط الإجماع على الرضا من قول أو تمكين منها مع العلم ، ولا تلزم هذه الشروط إلا فى النكاح الذى شرطت فيه ، فان بانث منه ثم تزوجها ثانيا لم تعد — وقال الشيخ : لو خدعها فسافر بها ثم كرهته لم يكن له أن يكرها بعد ذلك انتهى — هذا اذا لم تسقط حقها ، فان اسقطته سقط ، ولو شرط لها ألا يخرجها من منزل أبويها فبات الأب بطل الشرط ، ولو تعذر سكنى المنزل بخراب وغيره سكن بها حيث اراد وسقط حقها من الفسخ — وقال الشيخ فيمن شرط لها أن يسكنها بمنزل أبيه فسكنت ثم طلبت سكنى

منفردة وهو عاجز فلا يلزمه ما عجز عنه انتهى — ولو شرطت عليه نفقة ولدها وكسوته مدة معينة صح وكانت من المهر

فصل : — القسم الثاني فاسد — وهو نوعان

أحدهما ما يبطل النكاح : وهو أربعة أشياء — أحدها نكاح الشغار : وهو أن يزوجه وليه على أن يزوجه الآخر وليه ولا مهر بينهما ، سكتا عنه أو شرطاً فيه ، ولو لم يقل وبضع كل واحدة منهما مهر الأخرى وكذا لو جعلاً بضع كل واحدة ودراهم معلومة مهر للأخرى ، فإن سموا مهرًا كان يقول ، زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ومهر كل واحدة مائة أو مهر ابنتي مائة ومهر ابنتك خمسون أو أقل أو أكثر : صح بالمسمى نصاً أن كان مستقلاً غير قليل حيلة ، ولو سمي لأحدهما ولم يسم للأخرى صح نكاح من سمي لها — الثاني نكاح المحلل : بأن يزوجه بشرط أنه متى أحلها للأول طلقها ، أو لا نكاح بينهما أو اتفاقاً عليه ، أو نوى ذلك ، ولم يرجع عن نيته عند العقد ، وهو حرام غير صحيح ، ولا يحصل به الإحصان ولا الإباحة للزوج الأول ، ويلحق فيه النسب فلو شرط عليه قبل العقد أن يحلها لمطلقها ثم نوى عند العقد غير ما شرطاً عليه وأنه نكاح رغبة صح ، قاله الموفق ، وغيره ، والقول قوله في نيته ، ولو زوج عبده بمطلقته ثلاثاً ثم وهبها العبد أو بعضه لينفسخ نكاحها لم يصح النكاح نصاً ، وهو محلل بنيه كنية الزوج <sup>(١)</sup> ولو دفعت

(١) يريد أنه بهيته العبد أو بعضه للزوجة المطلقة يكون محتملاً للتحويل كاحتيال

من تزوج قاصداً مجرداً لحلال الزوجة . فالنكاح في كل ذلك باطل

مالا له لمن يتق به ليشترى مملوكا فاشتراه وزوجه لها ثم وهبه لها انفسخ النكاح ، ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا منوى بمن تؤثر نيته وشرطه وهو الزوج ولا أثر لنية الزوجة والولى ، « قاله فى اعلام الموقعين . وقال : صرح أصحابنا بان ذلك يحلها ، وذكر كلامه فى المغنى فيها . قال فى المحرر والفروع وغيرهما : ومن لافرقه يده لا أثر لنيته . قال المنقح الاظهر عدم الاحلال وفى الفنون فيمن طلق زوجته الامة ثلاثا ثم اشتراها لتاسفه على طلاقها حلها بعيد فى مذهبنا لانه يقف على زوج واصابة ، ومتى زوجها مع ماظهر من تاسفه عليها لم يكن قصده بالنكاح الا التحليل ، والقصد عندنا يؤثر فى النكاح بدليل ما ذكره أصحابنا اذا تزوج الغريب بنية طلاقها اذا خرج من البلد لم يصح ، ومن عزم على تزويجه لمطلقته ثلاثا أو وعدا كان أشد تحريما من التصريح بخطبة المعتدة إجماعا ، لاسيما ينفق عليها ويعطيها ما يحل به ذكره الشيخ — الثالث نكاح المتعة وهو أن يتزوجها الى مدة مثل ان يقول زوجتك ابنتى شهرا ، أو سنة ، أو الى انقضاء الموسم ، أو قدوم الحاج وشبهه ، معلومة كانت المدة أو مجهولة ، أو يقول هو أمتعني نفسك فتقول امتعتك نفسى لا بولى ولا شاهدين ، وان نوى بقلبه فكالشرط نصا خلافا للموفق ، وان شرط فى النكاح طلاقها فى وقت ولو مجهولا فهو كالمتعة ، وان لم يدخل بها فى عقد المتعة وفيما حكمنا به أنه متعة فرق بينهما ولا شئ عليه ، وان دخل بها فعليه مهر المثل وان كان فيه مسمى ، ولا يثبت به احصان ولا اباحة للزوج الأول ولا يتوارثان ولا تسمى زوجة ، ومن تعاطاه

علما عزرو يلحق فيه النسب اذا وطئ. يعتقده نكاحا ويرث ولده ويرثه ومثله اذا تزوجها بغير ولي ولا شهود واعتقده نكاحا جائزا، فان الوطء فيه شبهة يلحقه الولد فيه، ويستحقان العقوبة على مثل هذا العقد الرابع — اذا شرط نفى الحل في نكاح، او علق ابتداءه على شرط غير مشيئة الله كقوله: زوجتك اذا جاء رأس الشهر، أو رضيت أمها، أو رضيت فلان، أو ألا يكره فلان: فسد العقد، وتقدم ذكر بعض الشروط في اركان النكاح، ويصح النكاح الى المات

النوع الثاني — اذا شرطاً أو احدهما الخيار في النكاح، أو في المهر، أو عدم الوطء، أو ان جاء بالمهر في وقت كذا والا فلا نكاح بينهما، أو شرط عدم المهر أو النفقة، أو قسمة لها أقل من ضرتها أو أكثر أو ان اصدقها رجع عليها، أو يشترط ان يعزل عنها، أو لا يكون عندها في الجمعة الا ليلة، أو لا تسلم نفسها. الا بعد مدة معينة، أو ألا يسافر بها اذا ارادت انتقالا. أو ان يسكن بها حيث شامت أو شأبواها أو غيره، أو ان تستدعيه الى الجماع وقت حاجتها أو ارادتها، أو شرط لها النهار دون الليل، أو الاتفاق عليه أو تعطي شيئا ونحوه بطل الشرط وصح العقد، وان طلق بشرط خيار وقع

فصل : — فان تزوجها على انها مسلمة فبانت كتائية. أو تزوجها يظنها مسلمة ولم تعرف بتقدم كفر فبانت كافرة: فله الخيار في فسخ النكاح، وبالعكس لا خيار له، وان شرطها امة فبانت حرة، أو ذات نسب فبانت اشرف، أو على صفة ذنية فبانت اعلی منها :

فلا خيار له، وإن شرط أبكراً، أو جميلة، أو نسيية أو يضاء،  
أو طويلة، أو شرط نفى العيوب التي لا يفسخ بها النكاح كالعمى  
والخرس والصمم والشلل ونحوه فبانت بخلافه: فله الخيار نصاً كما لو  
شرط الحرية، ويرجع بالمهر إن قبضته على الغار والاسقط، ولا  
يصح فسخ في خيار الشرط إلا بحكم حاكم غير ما ياتي في الباب بعده،  
وإن تزوج الحرامرة يظنها حرة الأصل، أو شرطها حرة فبانت أمة وكان  
الحرم ممن لا يجوز له نكاح الإمام أو كان ممن يجوز له ذلك واختار الفسخ  
وكان ذلك قبل الدخول فلا مهر، وإن كان دخل بها فلها المسمى وولده  
منها حر، ويفديه بقيمته يوم ولادته إن ولدته حياً لوقت يعيش لمثله  
سواء عاش أو مات بعد ذلك، ويرجع بذلك وبالمهر على من غره، سواء  
كان الغار واحداً أو أكثر كما ياتي قريباً، وإن كان ظنها عتيقة فلا خيار  
له، والحكم في المدبرة وأم الولد والمعلق عتقها بصفة كالأمة القن، وولد  
أم الولد يُقَوَّم كآته عبد، وكذلك ولد المعتق بعضها، ويفدى من ولدها  
بقدر ما فيه من الرق، وكذلك المكاتبه ويفديه أبوه، ومهرها وقيمة ولدها  
لها إلا أن يكون الغرور منها فلا شيء لها، ويثبت كونها أمة ببينة فقط  
لا بمجرد الدعوى ولا باقرارها، وإن حملت المغرور بها فضررها ضارب  
فألقت جنيناً ميتاً فعلى الضارب غرة يرثها ورثته، وإن كان الضارب أباه  
لم يرثه، ولا يجب فداء هذا الولد للسيد، ويفرق بينهما إن لم يكن ممن  
يجوز له نكاح الإمام. وإن كان ممن يجوز له نكاح الإمام فله الخيار،  
فإن رضى بالمقام معها فما بعد الرضا فرقيق، وإن كان المغرور

عبيدا فولده احرار يفديهم اذا عتق لتعلقه بذمته ، ويرجع به على من غره ، كأمره باتلاف مال غيره بانه له فلم يكن ، ويرجع عليه بالمهر المسمى ايضا ، وشرط رجوعه على الغار ان يكون قد شرط له انها حرة ولو لم يقارن الشرط العقد حتى مع ايهاهه حريتها — قاله في الشرح والمغنى نصا — والمستحق القداء مطالبة الغار ابتداء ، فان كان الغار السيد ولم تعتق بذلك فلا شيء له على الزوج ، وان كان الامة تعلق بربقتها ، وان كان اجنبيا رجع عليه ، وان كان الغرور منها ومن وكيلها فالضمان بينهما نصفان ، وان تزوجت حرة أوامة رجلا على انه حر أو تظنه حرا فان عبدا فلها الخيار بين الفسخ والامضاء نصا ، فان اختارت الحرة الامضاء فلا ولياؤها الاعتراض عليها لعدم الكفاءة ، وان اختارت الفسخ فلها ذلك من غير حاكم كالمو كانت تحت عبد ، وان غرها ينسب فبان دونه وكان ذلك مخلا بالكفاءة فلها الخيار ، وان لم يخل بها فلا خيار ، أشبه مالو شرطته ققيها فبان بخلافه ، وان شرطت صفة غير ذلك عما لا يعتبر في الكفاءة كالجمال ونحوه فبان اقل منها فلا خيار لها ، وكل موضع حكم فيه بفساد العقد ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر . وبعده فلها مهر المثل ، وكل موضع فسخ فيه النكاح مع صحته قبل الدخول فلا مهر ، وبعده يحجب المسمى

فصل : — وان عتقت الامة كلها وزوجها حرا وبعضه فلا خيار لها وان كان عبدا فلها فسخ النكاح بنفسها بلا حاكم ، فاذا قالت اخترت نفسي أو فسخت النكاح انفسخ ، ولو قالت طلقت نفسي ونوت المفارقة كان كناية عن الفسخ ، وهو على التراخي ، فان عتق قبل فسخها أو رضيت بالمقام معه



أو أمكنته من وطئها أو مباشرتها أو تقييلها طائعة أو قبلته هي ونحوه مما يدل على الرضا بطل خيارها ، فإن ادعت الجهل بالعق وهو بما يجوز جهله أو الجهل بملك الفسخ لم تسمع وبطل خيارها نصا ، ويجوز للزوج الإقدام على وطئها إذا كانت غير عالة ، ولو بذل الزوج لها عوضا على أن تختاره جاز نصا ، ولو شرط معتقها عليها دوام النكاح تحت حر أو عبد إذا اعتقها فرضيت لزومها ذلك ، فإن كانت صغيرة أو مجنونة فلا خيار لها في الحال ، ولها الخيار إذا بلغت تسعا وعقلت مالم يطرأ الزوج قبل ذلك ولا يمنع زوجها من وطئها ، وليس لوليها الاختيار عنها ، فإن طلقت قبل أن تختار وقع الطلاق وبطل خيارها إن كان بائنا ، وإن كان رجعيا أو عتقت المعتدة الرجعية فلها الخيار ، فإن رضيت بالمقام بطل خيارها ، وإن فسخت في العدة بنت على ماضى منها تمام عدة حرة ، فإن راجعها فلها الفسخ ، فإن فسخت ثم عاد فزوجها بقيت معه بطلقة واحدة ، وإن تزوجها بعد أن عتق رجعت معه على طلقتين ، ومتى اختارت الفرقة بعد الدخول فالمهر للسيد ، وإن كان قبله فللمهر ، وإن اعتق أحد الشريكين وهو معسر فلا خيار لها ، ولو زوج مدبرة له لا يملك غيرها وقيمتها مائة بعبد على مائتين مهران ثم مات السيد عتقت ، ولا فسخ قبل الدخول لثلاث يسقط المهر أو يتنصف فلا تخرج من الثلث فيرق بعضها فيمتنع الفسخ ، فهذه مستثناة من كلام من أطلق <sup>(١)</sup> وإن اعتق الزوجان معا فلا

(١) حاصل هذا أن المدبرة التي عتقت بموت سيدها لها حق الفسخ من زوجها العبد . ولكن لو فسخت فلا تستحق المهر كله أو لا تستحق نصفه على خلاف العلماء .

خيار لها ، وان اعتق العبد وتحتأمة فلا خيار له لأن الكفاة تعتبر فيه لا فيها ، فلو تزوج امرأة مطلقاً فبانت أمة فلا خيار . ولو تزوجت مطلقاً فبان عبد فلها الخيار . فكذلك في الاستدامة . ويستحب لمن له عبد وأمة متزوجان فاراد عتقهما البدانة بالرجل ثلاثين لها عليه خيار

### باب العيوب في النكاح (١)

إذا وجدت زوجها مجبواً: أى مقطوع الذكر لم يبق منه ما يوطأ به أو اشل : فلها الفسخ في الحال ، فإن امكّن وطؤه بالباقي فادعاه وأنكرته قبل قولها مع يمينها ، وإن بان عني أن لا يمكنه الوطء باقراره أو بينة على اقراره أو بنكوله كما يأتى اجل سنة هلالية ولو عبداً منذ ترافعه الى الحاكم فيضرب له المدة ولا يضربها غيره ، ولا تعتبر عتبه الا بعد بلوغه ، ولا يحتسب عليه منها ما اعتزلته ، ولو عزل نفسه أو سافر

في ذلك . ومعروف أن المدبرة تحسب حرة من ثلث مال سيدها . وإن المهر الذى تأخذه يعود على مال السيد بالزيادة . ومتى اتسع المال ترجع ان تخرج كلها عتيقة فإذا فسخت وسقط المهر فقد لا يتسع مال السيد لعتيقها كلها . والشارع متشوف الى حرية القن لتنفيذ عليه جميع الاحكام الترية . فلذلك استتيت هذه الصورة من حق الزوجة ومنعت من الفسخ فيها التأخذ بصدائق يساعد على عتقها .

(١) قسم الفقهاء عيوب النكاح المثبتة للخيار الى ثلاثة أقسام احدها ما يختص بالرجال . وهو ما ذكره المصنف في هذا الفصل وتانيا ما يشترك فيه الرجال والنساء وثالثها ما يختص بالنساء .

حسب عليه ، فان وطئ فيها والافلها الفسخ ، وان جب قبل الحول ولو بفعلها فلها الخيار من وقتها ، فان قال قد علمت اني عنين قبل ان انكحها فان اقرت او ثبت بينة فلا يؤجل وهي امرأته ، وان علمت انه عنين بعد الدخول فسكتت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك ، ويؤجل سنة من يوم ترافعه ، وان قالت في وقت من الاوقات رضيت به عنيانا لم يكن لها المطالبة بعد ، وان لم يعترف ولم تكن بينة ولم يدع وطأ حلف . فان نكل اجل ، فان اعترفت انه وطئها مرة في القبل ولو في مرض يضرها فيه الوطء او في حيض ونحوه او في احرام او وهي صائمة وطاهرة ولو في الردة بطل كونه عنيانا . فان وطئها في الدبر او في نكاح سابق او وطئ غيرها لم تزل العنة لانها قد تطرأ ، وان ادعى وطء بكر فشهد بعذرتها امرأة ثقة اجل ، والاحوط شهادة امرأتين ، وان لم يشهد بها احد فالقول قوله ، وعليها اليمين ان قال ازلتها وعادت ، وان شهدت بزوالها لم يؤجل وعليه اليمين ان قالت زالت بغيره ، وكذا ان اقر بعنته واجل وادعى وطأها في المدة ، وان كانت ثيبا وادعى وطأها بعد ثبوت عنته وانكرته فقولها ، وان ادعى الوطء ابتداء مع انكار العنة وانكرته فقولها مع يمينه ، فان نكل قضى عليه بنكوله ، ويكفي في زوال العنة تغيب الحشفة او قدرها من مقطوع مع انتشاره ، وان ادعت زوجة مجنون عنته ضربت له المدة ، ويكون القول قولها هنا في عدم الوطء ولو كانت ثيبا ، وان علم ان يحجزه عن الوطء لعارض من صغر أو مرض مرجو الزوال لم تضرب له مدة ، وان كان لكبر أو مرض لا يرجي زواله ضربت له

المدة ، وكل موضع حكمنا بوطئه فيه بطل حكم عته ، فان كان في ابتداء الامر لم تضرب له مدة ، وان كان بعد ضربها انقطعت ، وان كان بعد انقضائها لم يثبت لها خيار ، وكل موضع حكمنا بعدم الوطئه فيه حكمنا بعته كما لو اقربها

فصل :- (١) ويثبت الخيار في فسخ النكاح بجذام أو برص أو جنون ولو أفاق ، فان اختلفا في يياض بجسده هل هو بهق أو برص ، أو في علامات الجذام من ذهاب شعر الحاجبين هل هو جذام ، فان كانت للدعي بينة من أهل الثقة والخبرة تشهد بما قال ثبت قوله ، والاحلف المنكر والقول قوله ، وان اختلفا في عيوب النساء ، اريت النساء الثقات ويقبل قول امرأة واحدة عدل ، وان شهدت بما قال الزوج عمل بها ، والا فالقول قول المرأة ، وان زال العقل بمرض فهو اغماء لا يثبت به خيار ، فان زال المرض ودام به الاغماء فهو كالجنون يثبت به الخيار ، (٢) ويثبت بالرتق : وهو كون الفرج مسدودا ملتصقا لامسك للذكر فيه ، وبالقرن والعفل : وهو لحم يحدث فيه يسده ، وقيل القرن عظم أو غدة تمنع ولوج الذكر ، وقيل العفل رغبة تمنع لذة الوطئه ، وقيل شيء يخرج من الفرج شبيه بالأدرية التي للرجال في الخصية ، وعلى كلا الأقوال يثبت به الخيار ، ويثبت بانخراق ما بين السيلين ، وما بين مخرج بول ومنى ،

(١) في هذا الفصل ذكر المصنف القسمين الباقيين من أقسام العيوب وبدأ

بالمشترك منها بين الرجل والمرأة

(٢) هذه هي العيوب الخاصة بالنساء . وهي القسم الثالث

ويخبر فم وفرج . وباستطلاق بول ونحو ، وبقر وح سيالة في فرج ،  
وبياسور وناصور وخصاء وهو قطع الخصيتين . وسل وهو سلهما . ووجه  
وهو رضهما . وكونه خثى غير مشكل . وأما المشكل فلا يصح نكاحه ويوجد  
ان احدهما بالآخر عيبا به عيب غيره أو مثله . الا ان يحد المحبوب المرأة رتقاء فلا  
ينبغي ان يثبت لها خيار - قاله الموفق والشارح - ويحدوثة بعد العقد ولو بعد  
الدخول قاله الشيخ ، وتعليقهم لا يدل عليه وهنا لا يرجع بالمهر على احد لانه  
لم يحصل غرر<sup>(١)</sup> ويثبت باستحاضة وقرع في رأس وله ربح منكورة  
فان كان عالما بالعيب وقت العقد أو علم بعده ورضى به أو وجد منه  
دلالة على الرضا من وطه أو تمكين مع العلم بالعيب فلا خيار له والقول  
قوله مع يمينه في عدم عليه ، فان رضى بعيب ثم حدث عيب آخر من  
غير جنسه فله الخيار ، فان ظن العيب الذي رضى به يسيرا فبان  
كثيرا كمن ظن البرص في قليل من جسده فبان في كثير منه أو زاد  
بعد العقد فلا خيار له ، وان كان الزوج صغيرا وبه جنون أو جذام  
أو برص فلها الفسخ في الحال ولا ينتظر وقت امكان الوطء ، وعلى قياسه  
الزوجة اذا كانت صغيرة أو مجنونة أو عفلاء أو قرناء .

فصل : - وخيار العيوب والشروط على التراخي ، لا يسقط  
لا أن توجد منه دلالة على الرضا من قول أو وطه أو تمكين مع  
العلم بالعيب ، أو يأتي بصريح الرضا . فان ادعى الجهل بالخيار ومثله

(١) يريد بقوله ( وهنا ) انه اذا كان الفسخ لعيب طرا بعد الدخول فلا  
رجوع بالمهر على احد

يجعله فالأظهر ثبوت الفسخ قاله الشيخ . وفي العنة لا يسقط بغير قول ومتى زال العيب فلا فسخ . ولو فسخت بعيب فيان ألا عيب بطل الفسخ واستمر النكاح . ولا فسخ بغير العيوب المذكورة كعور وعرج وعمى وخرس وطرش وقطع يد أو رجل وكل عيب ينفر الزوج الآخر منه ، خلافا لابن القيم ، فإن شرط الزوج نفى ذلك أو شرطها بكرا أو جميلة ونحوه فبانت بخلافه الخيار ، وكذا لو شرطته أو ظنته حراً فبان عبداً وتقدم في الباب قبله ، ولو بان عقيماً أو كان يطاً ولا ينزل فلا خيار لها لأن حقها في الوطء لا في الانزال ، ولا يصح فسخ في خيار العيب وخيار الشرط إلا بحكم حاكم ، فيفسخه الحاكم أو يرده إلى من له الخيار ، ويصح في غيبة زوج ، والأولى مع حضوره ، والفسخ لا ينقص عدد الطلاق ، وله رجعتها بنكاح جديد وتكون عنده على طلاق ثلاث ، وكذا سائر الفسوخ إلا فرقة اللعان ، فإن فسخ قبل الدخول فلا مهر ، وبعده أو بعد خلوة لها المسمى ، ويرجع به على من غره من امرأة عاقلة ، وولي ووكيل إياهم انفرد بالغرر ضمن ، وشرط أبو عبد الله بن تيمية بلوغها وقت العقد ليوجد تغير محرم ، ولا سكنى لها ولا نفقة إلا أن تكون حاملاً ، وإن وجد الغرور من المرأة والولي فالضمان على الولي ومنها ومن الوكيل بينهما نصفان ، وإن أنكر الولي ولو كان ممن له رؤيتها أو الوكيل عدم العلم بالعيب ولا بينة قبل قوله مع يمينه ، وإن ادعت عدم العلم بعيب نفسها واحتمل ذلك فحكمها حكم الولي ، قاله الزركشي ، ومثلها في الرجوع على الغار لو زوج امرأة فادخلوا عليه غيرها ، ويلحقه الولد ويجهز زوجته بالمهر الأول

نصا وتقدم ، وان طلقها قبل الدخول ثم علم أنه كان بها عيب فعليه نصف الصداق لا يرجع به ، وان مات أو ماتت قبل العلم به او بعده وقبل الفسخ فلها الصداق كاملا ولا يرجع به على احد .

فصل : - وليس لولى صغيرة او صغير ومجنونة ومجنون وسيدامة تزويجهم معيار ربه ، فلو خالف وفعل لم يصح فيهن مع علمه والاصح ويجب عليه الفسخ اذا علم - قاله في المغنى والشرح وشرح ابن منجا والزر كشي في شرح الوجيز وغيرهم خلافا لما في التنقيح - ولا لولى كبيرة تزويجها بمعيب بغير رضاها لانها تملك الفسخ اذا علمت به بعد العقد ، فان اختارت نكاح مجبوب أو عين لم يملك وليها الذي يعقد نكاحها منعها ، وان اختارت نكاح مجنون او مجذوم أو أبرص فله منعها ، وان علمت بالعيب بعد العقد لو حدث به لم يملك الولي اجبارها على الفسخ لان حقه في ابتداء النكاح لافي دوامه

### باب نكاح الكفار

حكمه حكم نكاح المسلمين فيما يجب به وتحريم المحرمات ، ووقوع الطلاق ، والظهار والايلاء ، وفي وجوب المهر ، والقسم والاباحة للزوج الاول والاحصان وغير ذلك ، فاذا طلق الكافر ثلاثا ثم تزوجها قبل زوج واصابة ثم أسلم لم يقرأ عليه . وان طلق أقل من ثلاث ثم أسلم فهي عنده على ما بقى من طلاقها ، وان نكحها الثاني واصابها حلت لمطلقها ثلاثا ، سواء كان المطلق مسلما او كافرا ، وان ظاهر الذمي من امرأته ثم أسلم فعليه كفارة الظهار ، ونقرهم على فاسد نكاحهم ، وان

خالف انكحة المسلمين اذا اعتقدوه في دينهم ولم يرتفعوا اليها، فان أتونا قبل عقده عقدناه على حكمنا، وان أتونا مسلمين أو غير مسلمين بعده لم تتعرض لكيفية عقدهم، ولا تعتبر له شروط انكحة المسلمين من الولي والشهود وصفة الايجاب والقبول واشباه ذلك. لكن لا نقرهم على نكاح محرم في الحال كالمحرمات بالنسب او السبب والمعتدة والمرتدة والمجوسية والحلي من الزنا والمطلقة ثلاثا. أو شرط فيه الخيار متى شاء. أو الى مدة هما فيها ونحوه بل يفرق بينهم، فان كان قبل الدخول فلا مهر، وان فرق بينهما بعده فلها مهر المثل، وان كانت المرأة تباح اذن كمعده في عدة فرغت أو بلا ولي أو بلا شهود وصيغة أو تزوجها على أخت ماتت بعد عقده وقبل الاسلام والترافع اقراء، وان قهر حربي حرية فوطئها أو طاوخته واعتقده نكاحا اقراء، وان لم يعتقده نكاحا لم يقرأ عليه لأنه ليس من أنكحتهم، وكذا ذمي ومتى كان المهر صحيحا أو فاسدا وقبضته استقر، وان كان صحيحا ولم تقبضه اخذته، وان لم تقبض الفاسد أو لم يسم لها مهرا فلها مهر المثل ولو اسلسا والمهر خمر قد قبضته فانقلب خلا وطلق قبل الدخول رجع بنصفه، ولو تلف الخُل ثم طلق رجع بمثل نصفه، وان قبضت الزوجة بعض الحرام ونجب حصة ما بقى من مهر المثل، وتعتبر الحصة فيما يدخله كيل او وزن او عديبه<sup>(١)</sup>

(١) يريد بقوله به أن ما يكال يعتبر الكيل في المستحق منه من الصداق به. وكذا

الموزون بالوزن والمعدود بالعد والمزروع بالزرع



**فصل : -** واذا اسلم الزوجان معا بان تلفظا بالاسلام دفعة واحدة او اسلم زوج كتابية فهما على نكاحهما ، سواء كان قبل الدخول او بعده وان اسلمت كتابية تحت كتابي او احد الزوجين غير الكتابيين قبل الدخول انفسخ النكاح ، ولا يكون طلاقا ، وان سبقته فلا مهر ، وان سبقها فلها نصفه ، وان قالت سبقني قال بل انت سبقت فقولها ، وان قال سبق احدنا ولا نعلم عينه فلها ايضا نصفه ، وان قال الرجل اسلمنا معا فحن على النكاح وانكرته فقولها ، وان اسلم احدهما بعد الدخول وقف الامر على فراغ العدة ، فان اسلم الآخر فيها بقى النكاح ، والا تبينا فسخه منذ اسلم الاول ، ولو وطئ مع الوقف ولم يسلم الآخر فلها مهر المثل ، وان اسلم فلا ، ولها نفقة العدة ان اسلمت قبله لا بعده ، وان اختلفا في السابق أو جهل الامر فقولها ، وان قال اسلمت بعد شهرين من اسلامي فلا نفقة لك فيهما فقالت بعد شهر فقوله ، ولو اتفقا على أنها أسلمت بعده وقالت أسلمت في العدة وقال بل بعدها فقوله وانفسخ النكاح ، وان قال أسلمت في عدتك فالنكاح باق وقالت بل بعد انقضائها فقوله ، ويجب المسعى بالدخول مطلقا وسواء فيما ذكرنا اتفقت الداران او اختلفتا

**فصل : -** وان ارتدا معا أو أحدهما قبل الدخول انفسخ النكاح ويسقط المهر ردتها وبردتها معا ، ويتنصف برده ، وان كانت بعد الدخول وقفت الفرقة على انقضاء العدة ، ويمنع من وطئها وتسقط نفقتها بردتها لا برده ولا بردتها معا ، وان وطئها مع الوقف ادب ووجب

لها مهر المثل لهذا الوطء ان ثبت على الردة او ثبت المرتد منهما حتى انقضت العدة، ويسقط ان اسلم او المرتد قبل انقضائها، ويجب لها المسمى ان لم تكن قبضته، وان انتقلا او احدهما الى دين لا يقر عليه او تمجس احد الزوجين الكتابيين فكالردة

فصل : - وان اسلم حر وتحت اكثر من اربع فاسلمن معه او كن كتابيات امسك اربعا ولو كان مُحْرَمًا ولو من مائات وفارق سائرهن ان كان مكلفا سواء تزوجهن في عقد او عقود، وسواء كان من امسك منهن أول من عقد عليهن أو آخرهن، والا وقف الأمر حتى يكلف، وليس لولي الاختيار، وعليه النفقة الى أن يختار وان مات الزوج لم يقيم وارثه مقامه، وان اسلم البعض وليس البواقي كتابيات ملك امساكا وفسخا في مسألة خاصة، وله تعجيل امساك مطلقا وتأخيرها حتى تنقضي عدة البقية أو يسلمن، وصفة الاختيار اخترت نكاح هؤلاء، او اخترت هؤلاء. او امسكتهن. او اخترت حبسهن. أو امساكن. أو نكاحن. أو امسكت نكاحن. أو ثبت نكاحن أو ثبتن. أو امسكت هؤلاء. أو تركت هؤلاء. او اخترت هذه للفسخ أو للامساك ونحوه، وان قال لمن زاد على اربع فسخت نكاحن كان اختيارا للاربع. فان قال سرحت هؤلاء أو قارقهن لم يكن طلاقا هن ولا اختيارا لغيرهن الا ان يتوبه. والمهر لمن انفسخ نكاحن بالاختيار ان كان دخل بها. والا فلها مهرها <sup>(١)</sup> ولا يصح

(١) قوله والا فلها مهرها غير واضح المعنى ولا متناسب مع السياق فلعل صوابه فلا مهر لها - حتى يكون للقبالة بينه وبين ما قبله وجه من الصحة

تعليق الفرقة . ولا الاختيار بشرط . ولا فسخ نكاح مسلمة لم تقدمها اسلام اربع . وعدة ذوات الفسخ منذ اختار . وفرقتهن فسخ . وعدتهن كعدة المطلقات . وان ماتت احدى المختارات أو بانث منه وانقضت عدتها فله ان ينكح واحدة من المفارقت وتكون عنده على طلاق ثلاث ، وان لم يختار اجبر بحبس ثم تعزير . وليس للحاكم ان يختار عنه . ولهن النفقة حتى يختار ، فان طلق واحدة أو وطئها فقد اختارها ، وان وطئ الكل تمين الأول له ، وان ظاهر أو آلى منها أو قذفها لم يكن اختيارا ، فان طلق الكل ثلاثا اخرج بالقرعة أربع منهن وكن المختارات ووقع الطلاق بهن ، وله نكاح البواقي بعد انقضاء عدة الأربع ، وان مات فعلى الجميع . أطول الامر من عدة وفاة أو ثلاثة قروء ان كن من يحضن ، وعدة حامل بوضعه ، وصغيرة وآيسة بعدة وفاة ، والميراث لأربع بقرعة ، وان اخترن جميعهن الصلح جاز فيها اصطلاحن ، ومن هاجر اليها بذمة مؤيدة أو أسلم أحدهما والآخر بدار الحرب لم يفسخ النكاح ، وان أسلمت امرأة ولها زوجان أو أكثر تزوجها في عقد واحد لم يكن لها ان تختار أحدهم ولو أسلموا معا ، وان كان في عقود فالأول صحيح وما بعده باطل ، وان أسلم وتحتة اختان . أو امرأة وعمتها . أو وخالتها . اختار منهما واحدة ان كانتا كتايتين أو غيرهما واسلنا معه أو بعده في العدة ان كانت عدة وان كانتا أما وبنثا فسد نكاح الأم . وان كان دخل بهما أو بالأم فسد نكاحهما . وان اختار احدى الاختين ونحوهما لم يطأها حتى تنقضى

عدة اختها. وكذلك اذا اسلم وتحتها اكثر من اربع، فان كن ثمانيا واختار اربعا وفارق الباقيات لم يطا واحدة من المختارات حتى تنقضى عدة المفارقات او يمتن. وان كن خمسا ففارق احداهن فله وطه ثلاث من المختارات. ولا يطا الرابعة حتى تنقضى عدة المفارقة. وان كن ستا ففارق اثنتين فله وطه اثنتين من المختارات. وان كن سبعا ففارق ثلاثا فله وطه واحدة فقط من المختارات. وكلما انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطه واحدة من المختارات. وان اسلم قبلهن ثم طلقهن قبل انقضاء عدتهن ثم اسلمن بعدها تينا ان طلاقه لم يقع بهن، وله نكاح اربع منهن، وان كان وطئن تينا انه وطئ غير نسائه وان آلى منهن أو ظاهر أو قذف تينا أن ذلك في غير زوجة، وحكمه حكم ما لو خاطب بذلك أجنبية، فان أسلم بعضهن في العدة تينا أنها زوجة فوقع طلاقه بها وكان وطؤه لها وطه المطلقة، وان كانت المطلقة غيرها فوطؤه لها وطه لامرأته، وكذلك ان كان وطؤه لها قبل طلاقها وان طلق الجميع فاسلم اربع منهن او اقل في عدتهن ولم يسلم البواقي تعينت الزوجية في المسلمات ووقع الطلاق بهن. فان أسلم البواقي فله ان يتزوج منهن

فصل :- وان أسلم حر وتحتها اماء فاسلمن معه او في العدة وكان في حال اجتماعهم على الاسلام ممن يحل له نكاح الاماء اختار منهن واحدة ان كانت تعفه، والا اختار من يعفه الى اربع، والا فسد نكاحهن. وان اسلم وهو موسر فلم يسلمن حتى اعسر فله الاختيار منهن، وان اسلم

وهو معسر فلم يسلمن حتى ايسر لم يكن له الاختيار منهن ، وان اسلم بعضهن وهو موسر وبعضهن وهو معسر فله الاختيار من اجتمع اسلامه واسلامهن وهو معسر . وان اسلمت احداهن بعده ثم عتقت ثم اسلم البواقي فله الاختيار منهن بشرطه ، وان عتقت ثم اسلمت ثم اسلمن ، او عتقت ثم اسلمن ثم اسلمت ، او عتقت بين اسلامها واسلامه تعينت الاولى ان كانت تعفه والاختار من البواقي معها من تعفه ، وان اسلم وتحتته حرة واماء فاسلمت الحرة في عدتها قبلهن أو بعدهن انفسخ نكاحهن وتعينت الحرة ان كانت تعفه ، هذا اذا لم يعتقن ثم يسلمن في العدة ، فان اعتقن ثم اسلمن في العدة فحكمهن كالحرائر : وان اسلم عبد وتحتته اماء فاسلمن معه أو في العدة ثم عتق أو لا اختار ثنتين ، فان اسلم وعتق ثم اسلمن أو اسلمن ثم عتق ثم اسلم اختار ما يعفه الى اربع بشرطه ، ولو كان تحتته احرار فاسلم واسلمن معه لم يكن للحرة خيار الفسخ

## كتاب الصداق

وهو العوض في النكاح ونحوه<sup>(١)</sup> ويسن تخفيفه وتسميته في العقد ، ويسن ان يكون من اربعمائة درهم الى خمسمائة ، وان زاد فلا باس ، ويكره ترك التسمية فيه ، قاله في التبصرة ، ويستحب ألا ينقص عن عشرة دراهم ، وكان للنبي صلى الله عليه وسلم ان يتزوج

(١) يريد من قوله ونحوه وطء الشبهة والزنا بالمكرهة منه

بلا مهر، وكل فاصح ثمنا او اجرة صح مهرا وان قل من عين ودين  
ومعجل ومؤجل ومنفعة معلومة كراية غنمها مدة وخياطة ثوبها  
ورد آبقها من موضع معين. فان طلقها قبل الدخول وقبل استيفاء  
المنفعة فعليه نصف اجرة ذلك، وان كانت بجهولة كرد آبقها اين كان  
وخدمتها فيما شامت شهرا لم يصح، وان تزوجها على منافعه او منافم  
غيره المعلومة مدة معلومة صح، ويصح على عمل معلوم منه ومن  
غيره ودين سلم او غيره. وعلى غير مقدور له كآبق ومغتصب يحصلهما  
ومبيع اشتراه ولم يقبضه نصا ولو مكىلا ونحوه وعليه تحصيله، فان  
تعذر فقيمه. وعلى ان يشتري لها عبد زيد او على ان يعتق اباه  
فان تعذر شراؤه او طلب ربه بها كثر من قيمته فلها قيمته. فان جاءها  
بقيدته مع امكان شرائه لم يلزمها قبوله، وكل موضع لا تصح فيه  
التسمية او خلا العقد عن ذكره حتى في التفويض ويأتى يجب  
مهر المثل بالعقد، وان اصدقها تعاليم ابواب فقه او حديث او شيء  
من شعر مباح او ادب او صنعة أو كتابة او ما يجوز اخذ الاجرة  
على تعاليمه وهو معين صح، حتى ولو كان لا يحفظه ويتعلمه ثم يعلمها  
وان تعلمته من غيره او تعذر عليه تعليمها لزمته اجرة التعليم، وان  
علمها ثم ليستأ فلا شيء عليه، وان لقها الجميع وكلها لقها شيئا انسيته  
لم يعتد بذلك تعليما، وان ادعى الزوج انه عليها وادعت ان غيره عليها  
فالقول قولها، وان جاءته بغيره. ليعلمه ما كان يريد يعلمها لم يلزمه  
او اتاها بغيره يعلمها ثم يلزمها قبوله، وان طلقها قبل الدخول وقبل

تعليمها فعليه نصف الاجرة ، وبعد الدخول كلها ، وان كان بعد تعليمها رجع عليها بنصف الاجرة ، ولو حصلت الفرقة من جهتها رجع عليها بالاجرة كاملة . وان اصدقها تعليم شيء معين من القرآن لم يصح <sup>(١)</sup> وان اصدقها تعليم التوراة والانجيل او شيء منهما لم يصح ولو كانت كتابية او المصدق كتابيا لانه منسوخ مبطل محرم فهو كالواصدقها محرما واذا تزوج نساء بمهر واحد او خالعن بعوض واحد صح ويقسم بينهما على قدر مهر مثلهن ولو قال بينهما فعلى عددهن . فان تزوج امرأتين بصدق واحد ونكاح احدهما فاسد لكونها محرمة عليه فلن يصح نكاحها حصتها من المسمى ، وان جمع بين نكاح وبيع فقال زوجته ابنتي وبعثتك داري هذه بالالف صح ، ويقسط الالف على قدر مهر مثلها وقيمة الدار وان قال زوجته ابنتي واشتريت منك عبدك هذا بالالف فقال بعثتك وقبلت النكاح صح ، ويقسط الالف على قدر قيمة العبد ومهر مثلها ، فان قال زوجته ولك هذا الالف بالالفين لم يصح لانه كد عجوة

فصل : - ويشترط ان يكون الصدق معلوما كالثمن ، فان اصدقها دارا غير معينة او دابة او عبدا مطلقا او شيئا معلوما : كما يثمر شجره ونحوه او مجهولا كمتاع بيته وما يحكم به أحد الزوجين أو زيد أو مالا منفعة فيه أو مالا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسملك في الماء وما لا يتمول عادة كقشرة جوزة وحبة خنطة لم يصح ، ويجب ان يكون له نصف

(١) وجه ذلك أن الفروج تستباح بالمال ، والقرآن فضلا عن كونه ليس بمال فهو من اقرب التي لا يصح أخذ الاجرة عليها ولا جعلها بدل مال .

يتمول عادة ويذلل العوض في مثله عرفاً، والمراد نصف القيمة لانصف عين الصداق فانه قد يصدقها ما لا ينقسم كعبد، ولو نكحها على ان يحج بها لم تصح التسمية، ولا يضر جهل يسير ولا غرر يرجى زواله كما تقدم في الباب، وان اصدقها عبداً من عبيده اودابة من دوابه او قيصاً من قيصان ونحوه صح لأن الجهالة فيه يسيرة، ولها احداهم بقرعة نسا، وان اصدقها عبداً موصوفاً صح، فان جاءها بقيمته أو صدقها عبداً وسطاً ثم جاءها بقيمته او خالعه على ذلك لعنته فجاءته بقيمته لم يلزمها قبول وان اصدقها عتق أمته صح، وان اصدقها طلاق امرأة له أخرى أو ان يجعل اليها طلاق ضرتها الى سنة لم يصبح كما لو اصدقها خيراً، ولها مهر مثلاً، وان تزوجها على الف ان كان أبوها حياً والفين ان كان ميتاً لم يصح<sup>(١)</sup> وان تزوجها على الف ان لم تكن له زوجة أو ان لم يخرجها من دارها أو بلدها والفين ان كان له زوجة أو ان أخرجها صح، واذا قال لسيدته اعتقني على ان أنزوجك فاعتقته أو قالت أعتقتك على أن تتزوج بي عتق ولم يلزمه شيء، واذا فرض الصداق واطلق صح ويكون حالاً وان فرضه أو بعضه مؤجلاً الى وقت معلوم أو الى أوقات: كل جزء منه الى وقت معلوم صح، وهو الى أجله، وان أجله أو بعضه ولم يذكر

(١) عدم الصحة في ذلك مبنى أولاً على أن حالة الأب مجهولة فيكون الصداق مجهولاً وثانياً ان موت الأب ليس فيه غرض صحيح في نظر الشارع حتى يكون التعليق عليه صحيحاً ومهما كان التعليق غير صحيح في تقدير الصداق فان عقد النكاح صحيح لما عرفت من أن تسمية الصداق ليست شرطاً في صحة العقد



عمل الأجل صح نكاحا، وعمله الفرقة الباتنة فلا يحل مهر الرجعية الا  
بانتضاء عدتها

فصل : — وان تزوجها على خمر او خنزير او مال مغضوب صح  
النكاح ولها مهر مثلها ، وان تزوجها على عبد بعينه فظنه مملوكا له فخرج  
حرا او مغضوبا فلها قيمته يوم العقد ، وان وجدت به عيبا فلها الخيار  
بين امساكه واخذ ارشه : او رده واخذ قيمته : او مثله ان كان مثليا كبيع  
وكذا ان تزوجها على عبد معين وشرط فيه صفات فبان ناقصا صفة  
شرطتها ، وعلى جرة خل فخرجت خمر او مغضوبا فلها مثله ، وعلى هذا  
الخمر و اشار الى خل : او عبد فلان هذا و اشار الى عبده صححت التسمية  
ولها المشار اليه ، كما لو قال بعثك هذا الاسود و اشار الى ابيض او هذا  
الطويل و اشار الى قصير ، وعلى عبيدين فخرج احدهما حرا فلها قيمة  
الحرة و اتخذ الرقيق ، وعلى عبد فبان نصفه حرا او مستحقا أو على الف  
ذراع فبانت تسعمائة خيرت بين أخذه وقيمة الفائت : وبين رده وأخذ  
قيمة الكل ، وان تزوجها على عصير فبان خمر او فلها مثل العصور ، فان  
كان معدوما فقيمه

فصل : — ولا يبي المرأة أن يشترط شيئا من صداقها لنفسه بل  
ولو الكل اذا كان ممن يصح تملكه ، ويكون ذلك أخذا من مالها ، فاذا  
تزوجها على الف لها والف لآيها صح وكانا جميعا مهرها ، وعلى أن الكل  
له يصح أيضا وكان مهرها ، ولا يملكه الأب الا بالقبض مع النية ،

وشروطه ألا يحذف بمال البنت — قاله في المجرّد<sup>(١)</sup> وابن عقيل والموفق والشارح — فإن طلقها قبل الدخول بعد قبضه رجع عليها في الأولى بألف وفي الثانية بقدر نصفه ، ولا شيء على الأب فيما أخذه ان قبضه بنية التملك ، وقبل القبض يأخذ من الباقي ما شاء بشرطه<sup>(٢)</sup> وان فعل ذلك غير الأب صحت التسمية والكل لها ، وللأب تزويج ابنته البكر والثيب بدون صداق مثلها وان كرّهت : كبيرة كانت أو صغيرة ، وليس لها الا ما وقع عليه العقد ، وان فعل ذلك غير الأب باذنها صح ، ولم يكن لغيره الاعتراض ان كانت رشيدة ، وان فعله بغير اذنها وجب مهر المثل ويكمله ، ويكون الولي ضامنا وان زوج ابنته الصغير بمهر المثل أو أكثر صح ولزم ذمة الابن وان كان معسرا الا ان يضمّنه ابوه كسمن مبيعه ، وان تزوج امرأة فضمن ابوه او غير منفقتها عشر سنين صح : موسرا كان الأب أو معسرا ، وان دفع الأب الصداق عن ابنته الصغير أو الكبير ثم طلق الابن قبل الدخول فنصف الصداق للابن دون الأب ، وكذا لو ارتدت قبل الدخول فرجع جميعه ، وليس للاب الرجوع فيه بمعنى الرجوع في الهبة لان الابن ملكه من غير ابيه<sup>(٣)</sup> وللأب قبض صداق ابنته المحجور عليها لا الكبيرة الرشيدة ولو بكرًا الا باذنها

(١) لعل صواب الاسم « المحرر » فانه المعروف وتكثير الذكر . ما لم يكن المجرّد أيضا كتابا في المذهب غير مشهور لنا (٢) يريد اذا طلقها قبل القبض فلا بد أن يأخذ من النصف الذي استحقته بنته اذا توفرت الشروط التي ذكرت في باب الهبة حين الكلام على أخذ الوالد من مال ولده — فتراجع (٣) اذا لم يمكن للاب أن يرجع على نحو الرجوع في الهبة فذلك لا يمنع أن يتملكه بمقتضى ماله من حق التملك لسان الابن

**فصل : —** وان تزوج عبد باذن سيده صح ، وله نكاح امة ولو أمكنه حرة ، وتعلق صداق ونفقة وكسوة ومسكن بذمة السيد نصا ، ولا ينكح مع الاذن المطلق الا واحدة ، وزيادته على مهر المثل في رقبته وان طلق رجعا فله ارتجاعها بغير اذن سيده : لاعادة البائن الا باذن سيده ، وان تزوج بغير اذن أو اذن له في التزويج بمعينة أو من بلد معين أو من جنس معين فنكح غير ذلك لم يصح النكاح ، ويجب بوطنها في رقبته مهر مثلها ، لا بمجرد الدخول والخلوة <sup>(١)</sup> يفديه السيد بالاقبل من قيمته أو المهر الواجب ، وان اذن له في تزويج صحيح أو أطلق فنكح نكاحا فاسدا فغير ماذون فيه ، وان اذن في نكاح فاسد وحصلت اصابة فالمهر على السيد ، وان زوجه امته وجب مهر المثل ويتبع به بعد عتقه نصا ، وان زوجه حرة ثم باعه لها بثمن في الزمة صح وانفسخ النكاح ، ولها على سيده المهر ان كان بعد الدخول : فان كان المهر وثمنه من جنس تقاصا بشرطه ، وتقدمت في السلم ، وان كان الشراء قبل الدخول سقط نصف الصداق ، وان باعها اياه بالصداق صح قبل الدخول وبعده وانفسخ النكاح ، ويرجع سيده عليها بنصفه ان كان قبل الدخول ولو جعل السيد العبد مهرها بطل العقد ، لمن زوج ابنه على رقبة من يعتق على الابن لو ملكه لتعذره له قبلها <sup>(٢)</sup>

(١) نكاح العبد فاسد لعدم اذن السيد والنكاح الفاسد لا يوجب الصداق

الا بالوطء بخلاف الصحيح فانه يوجه ولو بمجرد الخلوة او الدخول

(٢) يريد اذا زوج السيد عبده أمة وجعل صداقها رقبة العبد بمعنى ان السيد

فصل : — وتملك الزوجة الصداق المسمى بالعقد ، فان كان معنا كالعبد والدار والماشية فلها التصرف فيه ، ونماؤه المتصل والمنفصل لها وزكاته ونقصه وضمانه عليها ، سواء قبضته او لم تقبضه ، فان زكته ثم طلقت قبل الدخول كان ضمان الزكاة كله عليها ، الا ان يمنعها قبضه فيكون ضمانه عليه ، لانه بمنزلة الغاصب ، الا ان يتلف بفعلها فيكون ذلك قبضا منها ، ويسقط عنه ضمانه ، وان كان غير معين كقفيز من صبرة ملكته وان لم يدخل في ضمانها ، ولم تملك التصرف فيه الا بقبضه كبيع ، وكل موضع قلنا هو من ضمان الزوج اذا تلف لم يبطل الصداق بتلفه ، وان قبضت صداقها ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصف عينه ان كان باقيا ولو النصف فقط ولو النصف مشاعا ، ويدخل في ملكه قهرا ولو لم يختره كال ميراث ، فاحصل من نمائه كله بعد دخول نصفه في ملكه فهو بينهما نصفين ، فان كانت تصرفت في الصداق ببيع أو هبة مقبوضة أو عتق أو رهن أو كتابة منع الرجوع في نصفه ، ويثبت حقه في القيمة ان لم يكن مثليا . ولا تمنع الوصية والشركة والمضاربة والتدبير . وان تصرفت باجارة أو تزويج رقيق خير الزوج

يمنعها اياه بطل العقد لان الملك لا يجمع الزوجية . ونظير ذلك من زوج ابنة وجعل صداق زوجته عبداً يعتق على الولد بمجرد ملكه فان ذلك يبطل العقد حيث يتعذر لعنته على الولد قبل أن يدخل في ملك الزوجة . هذا توضيح كلامه . وقد عرفت أنت مما نبهناك اليه قبل أن بطلان الصداق المسمى أو الجهل به أو عدم تسميته لا يستلزم شيء منها بطلان عقد النكاح ، ويرجع في مثل هذه الأحوال الى قيمة العبد أو مهر المثل ان كانت حرة وهو ما قرره محقق المذهب

بين الرجوع في نصفه ناقصا وبين الرجوع في نصف قيمته ، فان رجع في نصف المستأجر صبر حتى تنقضى الاجارة ، ولو طلقها على ان المهر كله لها لم يصح الشرط ، وان طلق ثم عفا صح ، وان زاد الصداق زيادة منفصلة رجع في نصف الاصل والزيادة لها ولو كانت الزيادة ولداً أمة ، وان كانت الزيادة متصلة كطلع نخل وثمر شجر وحرث ارض فهي لها أيضاً ، فان كانت غير محجور عليها خيرت بين دفع نصفه زائداً أو بين دفع نصف قيمته يوم العقد ان كان متميزاً ، وغير المتميز له قيمة نصفه يوم الفرقه على ادنى صفة من وقت العقد الى وقت قبضه ، والمحجور عليها لا تعطيه الا نصف القيمة ، وإن كان ناقصاً بغير جناية عليه خير زوج غير محجور عليه : بين اخذه ناقصاً ولا شيء له غيره وبين اخذ نصف قيمته يوم العقد ان كان متميزاً ، وغيره يوم الفرقه على ادنى صفاته من يوم العقد الى يوم القبض ، وان كان نقصه بجناية جان عليه فله مع ذلك نصف الارش ، وان زاد من وجه ونقص من وجه كعبد صغير كبير ومصوغ كسرتة واعادته صياغة اخرى وحمل الامة ومثل ان يتعلم صنعة وينسى أخرى ، او هزل وتعلم فليسكل منهما الخيار ، ولا اثر لمصوغ كسرتة واعادته كما كان أو امة سمنت ثم هزلت ثم سمنت ، ولا لارتفاع سوق وحمل البيمة زيادة : ما لم يفسد اللحم ، وزرع وغرس نقص للأرض<sup>(١)</sup> ولو اصدقها

(١) يريد أن يقول اذا اصدقها قطعة أرض ثم اضرها قبل الدخول مثلاً وكانت غرس في الأرض أو زرع فيها فان ذلك نقص للأرض وسيبين لك قريباً كيف يسترد المستحق له .

صيда ثم طلق وهو محرم دخل ملكه ضرورة كارت فله امساكه وان كان ثوبا فصبغته او ارضا فبئها فبذل الزوج قيمة زيادته لملكه فله ذلك فلو بذلت المرأة النصف بزيادته لزمه قبوله <sup>(١)</sup> وان كان تالفا أو مستحقا بدين أو شفعة رجع في المثل بنصف مثله وفي غيره بنصف قيمته يوم العقد ان كان متميزا: أو غير متميز يوم الفرقة على ادنى صفاته من يوم العقد الى يوم القبض، ولو طلق قبل اخذ الشفيع ان قلنا تثبت الشفعة فيما اخذ صداقا قدم الشفيع، وان نقص الصداق أو تلف في يدها بعد الطلاق قبل المطالبة أو بعدها ضمنته، وان قبضت المسمى في الذمة فهو كالمعين الا انه لا يرجع بنائه، ويعتبر في تقويمه صفته يوم قبضه ويجب رده بعينه، والزوج هو الذي بيده عقدة النكاح، فاذا طلق قبل الدخول فايهما عفا لصاحبه عما وجب له من المهر وهو جائز الابراء في مثله برى، منه صاحبه سواء كان المعفو عنه عينا او دينا، فان كان دينا سقط بلفظ الهبة والتملك والاسقاط والابراء والعفو والصدقة والترك ولا يفترق الى قبول، وان كان عينا في يد أحدهما فعفا الذي هو في يده فهو هبة يصح بلفظ العفو والهبة والتملك، ولا يصح بلفظ الابراء والاسقاط، ويفترق الى القبض فيما يشترط القبض فيه، وان عفا غير الذي هو في يده صح العفو بهذه

(١) انما لزمه القبول لانها زادته نفعا ولامه عليه في ذلك. وقد نظر بعضهم في ذلك الالتزام بان الغاصب اذا رد خشبا كان غصبه وسمره لم يلزمه المفسوب منه القبول ولعل سبيل التوفيق ان يقال بعدم لزوم القبول في الموضعين

الالفاظ كلها ، ولا يملك الأب العفو عن نصف مهر ابنته الصغيرة اذا طلقت ولو قبل الدخول ولا الكبيرة ولا غيره من الاولياء ، ولو بانث امرأة الصغير أو السفية أو المجنون على وجه يسقط صداقها عنهم ، مثل ان تفعل امرأته ما يفسخ نكاحها برضاعه أو ردة ، أو نصفه كطلاق من السفية أو رضاع من اجنية لمن يفسخ نكاحها برضاعه أو نحو ذلك لم يكن لوليهم العفو عن شيء من الصداق

فصل :- واذا أبرأته من صداقها أو وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه ، وان أبرأته من نصفه أو وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع في النصف الباقي ، ولو اشترى عبدا بمائة ثم أبرأه البائع من الثمن أو قبضه ثم وهبه اياه ثم وجد المشتري به عيبا فله رد المبيع والمطالبة بالثمن أو اخذ ارش العيب مع امساكه ، فان وهب المشتري العبد للبائع ثم افلس المشتري والثلث في ذمته ضرب البائع الثمن مع الغرماء ، ولو كاتب عبدا ثم أسقط عنه مال الكتابة برى وعتق — قال الموفق وغيره لم يرجع المكاتب على سيده بما كان عليه من الايتاء — وكذلك لو اسقط عن المكاتب القدر الذي يلزمه ايتاؤه اياه واستوفى الباقي . ولو قضى المهر اجني متبرعا ثم سقط او تنصف فالراجع للزوج <sup>(١)</sup> ولو خالها بنصف صداقها قبل الدخول صح

(١) يعني ان ما يرجع من الصداق حق للزوج لا للاجنبي الذي دفعه فانه خرج عن ملك ذلك الاجنبى من حين تبرعه . وقد عاد الى الزوج من طريق الزوجة .

وصار الصداق كله له : نصفه بالطلاق ونصفه بالخلع ، وإن خالها على مثل نصف الصداق في ذمتها صح وسقط جميع الصداق: نصفه بالطلاق ونصفه بالمقاصة ، ولو قالت له اخلعني بما يسلم الى من صداق أو على ألا تبعه عليك في المهر ففعل صح وبرى من جميعه ، وإن خالها بمثل جميع الصداق في ذمتها أو بصداقها كله صح ويرجع عليها بنصفه ، وإن أبرأت مفوضة المهر أو البضع أو من سمى لها مهر فاسد كالخمر والمجهول من المهر صح قبل الدخول وبعده ، فإن طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف مهر المثل . فإن كانت البراءة من نصفه ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف مهر المثل الباقي ولا متعة لها ، وإن ارتدت من وهبت زوجها الصداق أو أبراته منه قبل الدخول رجع عليها بجميعه أى الصداق ، ولا يبرأ الزوج من الصداق الا بتسليمه اليها أو الى وكيلها اذا كانت رشيدة ولو بكرا ، ولا يبرأ بالتسليم الى ايها ولا الى غيره ، فإن فعل وانكرت وصوله اليها حلفها الزوج ورجعت عليه ورجع على أيها ، وإن كانت غير رشيدة سلمه الى وليها فى مالها من أيها او وصيها او الحاكم أو من اقامه الحاكم

فصل : — وكل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول كطلاقه وخلعه ولو بسؤالها واسلامه وردته أو من اجنبي كرضاع ونحوه تنصف المهر ، وتجب بها المتعة لغير من سمى لها . وكذا تعليق طلاقها على فعلها ، وكذا توكيلها فيه ففعلته — وقال الشيخ : لو علق طلاقها على صفة من فعلها الذى لها منه بد وفعلته فلا مهر لها ، وقواه ابن رجب



ولو أقر الزوج بنسب أو رضاع أو غير ذلك من المفسدات قبل منه في انقاساخ النكاح دون سقوط النصف ، فإن صدقته أو ثبت بينة سقط ولو وطئ أم زوجته أو ابنتها بشبهة أو زنا انفسخ النكاح ولها نصف الصداق ، وكل فرقة جلت من قبلها قبل الدخول كاسلامها وردتها أو ارضاعها من ينفسخ نكاحها برضاعه وارتضاعها وهي صغيرة وفسخها لعييه وباعساره بهمهر أو نفقة أو غيرهما أو لعتقها تحت عبد وفسخه لعييها أو لفقد صفة شرطها فيها فإنه يسقط به مهرها ومتعتها ان كانت مفوضة ، وكذا فسخها بشرط صحيح شرط عليه حالة العقد فلم يف به وفرقة اللعان تسقط كل المهر ، ويتنصف بشراء زوج لزوجته ولو من مستحق مهرها ، وبشرائها له ، ولو جعل لها الخيار بسؤالها فاختارت نفسها فلا مهر لها نصا ، وإن كان بغير سؤالها لم يسقط

فصل — ويقرر الصداق المسمى كاملا حرة كانت الزوجة أو أمة موت وقتل كالدخول حتى ولو قتل احدهما الآخر أو قتل نفسه ووطئها في فرج ولو دبرا ، وطلاق في مرض موت قبل دخوله وخلوة بها عن بالغ ويميز ولو كافرا واعمى نصا ، ولو كان الخالي اعمى أو أتما مع علمه أن لم تمتعه : ان كان بمن يطأ مثله ومن يوطأ مثلها ، ولا يقبل دعواه عدم علمه بها ولو كان اعمى نصا : ان لم تصدقه ، لأن العادة انه لا يخفى عليه ذلك فقدمت العادة هنا على الأصل — قال الشيخ فكذا دعوى انفاقه فان العادة هناك اقوى انتهى — ويقبل قول مدعى الوطء في الخلوة ، وتقرره الخلوة المذكورة ولو لم يطأ : ولو كان بهما مانع أو باحدهما مانع

حتى يجب ورثق ونضاًوة: أو شرعى باحرام وحيض وصوم، وحكم الخلوة حكم الوطء في تكميل المهر ووجوب العدة وتحريم اختها وأربع سواها اذا طلقها حتى تنقضى عدتها وثبوت الرجعة عليها في عدتها ونفقة العدة وثبوت النسب لا في الاحسان والاباحة لمطلقها ثلاثاً، ولا يجب بها الغسل ولا الكفارة ولا يخرج بها من العنة ولا تحصل بها الفيتنة ولا تفسد بها العبادات ولا تحرم بها الرتبة، ويقرره لمس ونظر الى فرجها بشهوة فيهما وتقييلها ولو بحضرة الناس: لا بالنظر اليها، ولا تحملها ماء الزوج ويثبت به النسب وهدية زوج ليست من المهر نصاً، فاقبل العقد ان وعدوه بالعقد ولم يفوا رجع بها — قاله الشيخ: وقال: فيما ان انفقوا على النكاح من غير عقد فاعطى اياها لأجل ذلك شيئاً فماتت قبل العقد ليس له استرجاع ما عطاها انتهى - وما قبض بسبب النكاح فكمهر وما كتب فيه المهر لها ولو طلقت — قاله الشيخ — ولو فسخ في فرقة قهرية كفقد كفاءة قبل الدخول رد اليه الكل ولو هدية نصاً، وكذا في فرقة اختيارية مسقطه للمهر وتثبت الهدية مع فسخ مقرر له او لنصفه وان كانت العطية لغير العاقدین بسبب العقد كأجرة الدلال ونحوها — قال ابن عقيل: ان فسخ بيع باقالة ونحوها عما يقف على تراض لم يردّه والا رده — وقياسه نكاح فسخ لفقد كفاءة او عيب فيرده لا لردة ورضاع ومخالعة

فصل: — وان اخلفا الزوجان أو ورثتهما أو الزوج وولى غير

مكلفة في قدر الصداق أو عينه أو صفته أو جنسه أو ما يستقر به: فقول

زوج أو وارثه يمينه ولو لم يكن مهر مثل ، وفي تسميته فقولہ يمينه ولها مهر مثل ، فان طلق ولم يدخل بها فلها المتعة ، ومن حلف على فعل نفسه حلف على البت ، وعلى فعل غيره على نفي العلم ، وان أنكر أن يكون لها عليه صداق فالقول قولها قبل الدخول وبعده فيما يوافق مهر مثاها ، سواء ادعى أنه وفاها أو أبرأته منه أو قال لا تستحق على شيئاً ، وان دفع اليها ألفاً أو عرضاً فقال : دفعته صداقاً وقالت : هبة فقولہ مع يمينه ، لكن ان كان من غير جنس الواجب فلها رده ومطالبة بصداقها ، وان اختلفا في قبض المهر فقولها ، واذا كرر العقد على صداقين : سر وعلائية : أخذ بالزائد ، وان قال هو عقد أسرته ثم أظهرته : وقالت بل عقدان بينهما فرقة فقولها ، ولها المهر في العقد الثاني ان كان دخل بها ، ونصفه في العقد الأول ان ادعى سقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول ، وان اصر على الإنكار سئلت : فان ادعت انه دخل بها في النكاح الأول ثم طلقها طلاقاً بائناً ثم نكحها نكاحاً ثانياً حلفت على ذلك واستحقت ، ولو اتفقا قبل العقد على مهر وعقدها بأكثر منه اخذ بما عقد به كعقده هؤلاء وتلجئة ، ويستحب ان نفي بما وعدت به وشرطته ، ولو وقع مثل ذلك في البيع فالثلث ما اتفقا عليه ، والزيادة على الصداق بعد العقد تلحق به ، حكمها حكم الاصل المعقود عليه فيما يقرره وينصفه ، وتملك الزيادة من حينها ، وزيادة مهرأمة بعد عتقها لها نصاً

فصل : — في المفوضة — وهو على ضربين — تفويض البضع وهو ان يزوجه الاب ابنته المجبرة بغير صداق ، أو تاذن المرأة لوليها ان

يزوجها بغير صداق ، سواء سكت عن الصداق او شرط نفيه — والثاني تفويض المهر : وهو ان يتزوجها على ماشاء ، او على ماشاء ، او شاء اجنبى ، او يقول على ماشئنا ، او حكمنا ونحوه فالتكاح صحيح ، ويجب مهر المثل بالعقد ، فلو فوض مهر امته ثم اعتقها او باعها ثم فرض لها المهر كان لمعتقها او بائعها لان المهر وجب بالعقد فى ملكه ، ولو فوضت المرأة نفسها ثم طالبت بفرض مهرها بعد تقدير مهر مثلها او دخوله بها وجب مهر المثل حالة العقد ، ولها المطالبة بفرضه هنا وفى كل موضع فسدت فيه التسمية ، فان تراضيا على فرضه جاز وصار حكمه حكم المسمى قليلا كان او كثيرا ، سواء كانا عالمين مهر المثل اولا ، والا فرضه حاكم بقدر مهر المثل وصار كالمسمى يتنصف بالطلاق قبل الدخول ولا تجب المتعة معه ، فاذا فرضه لزمها فرضه حكمه ، فدل على ان ثبوت سبب المطالبة كتقديره اجرة المثل والنفقة ونحوه حكم ، فلا يغيره حاكم آخر مالم يتغير السبب ، وان فرض لها غير الزوج والحاكم مهر مثلها فرضيته لم يصح فرضه ، وان مات احدهما قبل الاصابة وقبل الفرض ورثه صاحبه وكان لها مهر نسائها ، فان فارقتها قبل الدخول بطلاق أو غيره لم يكن لها الا المتعة ، وهى معتبرة بحال الزوج فى يساره واعساره : على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ، فاعلاها خادم اذا كان موسرا ، وادناها اذا كان فقيرا كسوة تجزئها فى صلاحها ، فان دخل بها قبل الفرض استقر مهر المثل ، فان طلقها بعد ذلك لم تجب المتعة ، والمتعة تجب على كل زوج حر وعبد مسلم وذمى لكل زوجة مفوضة حرة او

أمة مسلمة أو ذمية طلقت قبل الدخول وقبل أن يفرض لها مهر، وتستحب لكل مطلقة غيرها، ومتعة الأمة لسيدها كهرها، وتسقط المتعة في كل موضع يسقط فيه كل المهر، وتجب في كل موضع يتنصف فيه المسمى، ويجوز الدخول بالمرأة قبل إعطائها شيئا مفوضة كانت أو مسمى لها، ويستحب إعطاؤها شيئا قبل الدخول بها، وإن سمي لها صداقا فاسدا وطلقها قبل الدخول وجب عليه نصف مهر المثل، واختار القاضي وأصحابه والمجد وغيرهم المتعة.

فصل: - ومهر المثل معتبر بمن يساويها من جميع أقاربها من جهة أبيها وأما: كاختها وعمتها وبنت أخيها وبنت عمها وأما وغاليتها وغيرهن: القربي فالقربي، وتعتبر المساواة في المال والجمال والعقل والأدب والسن والبكارة والثبوت والبلد وصراحة نسبها وكل ما يختلف لأجله الصداق، فإن لم يوجد إلا دونها زادت بقدر فضيلتها القربي فالقربي<sup>(١)</sup> وإن لم يوجد إلا فوقها نقصت بقدر نقصها، وإن كان عاداتهم التخفيف على عشيرتهم دون غيرهم اعتبر ذلك، وإن كانت عاداتهم التأجيل فرض مؤجلا وإلا حالا، وإن لم يكن لها أقارب اعتبر من يشبهها من نساء بلدها، فإن عدى من فائق نساء شبيها بها من أقرب البلاد إليها، فإن اختلفت عاداتهن أو مهورهن أخذ بالوسط الحال.

فصل: وإذا افرقا في النكاح الفاسد قبل الدخول بطلاق أو

موت أو غيرهما فلا مهر فيه، وإن دخل أو خلا بها استقر المسمى، بخلاف البيع الفاسد إذا تلف فانه يضمن بقيمته لا بشئ منه، ولا يصح تزويج من نكاحها فاسد قبل طلاق أو فسخ، فإن أبى الزوج الطلاق فسخته حاكم، ويجب مهر المثل للموطوءة بشبهة ولمكرهة على زنا في قبل ولو كانت من محارمه أو ميتة ولو من مجنون، ويتعدد المهر بتعدد الشبهة مثل أن تشبهه بزوجه ثم يتبين الحال ويعرف أنها ليست بزوجه ثم تشبهه الموطوءة عليه مرة أخرى، أو تشبهه عليه بزوجه ثم تشبهه بزوجه الأخرى أو بامته ونحو ذلك، ويتعدد بزوطه الزنا إذا كانت مكرهة أو أمة مطاوعة بغير إذن سيدها، لا بتعدد وطء شبهة: مثل أن اشبهت عليه بزوجه ودامت تلك الشبهة حتى وطئ مرارا، ولا يتعدده في نكاح فاسد. ولا مهر بوطئها في دبر، ولا في اللواط بالذكر. ولا المطاوعة على الزنا: كما لو أدت له في قطع يدها فقطعها: إلا الأمة <sup>(١)</sup> وإذا وطئ في نكاح باطل بالاجماع كنكاح زوجة الغير أو المعتدة وهو عالم بالحال وتحريم الوطء وهي مطاوعة عالمة فلا مهر لأنه زنا يوجب الحد وهي مطاوعة عليه، وإن جهلت تحريم ذلك أو كونها في عدة فلها مهر المثل كالموطوءة بشبهة، ولا يجب أرش بكارة مع وجوب المهر للحررة الموطوءة بشبهة أو زنا. ومن طلق امرأته

(١) إذا كانت الأمة راضية بالزنا فرضاها لا يسقط المهر لأنه حق السيد

قبل الدخول طليقة وظن أنها لا تبين بها فوطئها لزمه مهر المثل ونصف المسمى<sup>(١)</sup>

**فصل : -** وان دفع أجنبية فاذهب عذرتها أو فعل ذلك باصبعه أو غيرها فعليه ارش بكارتها : وهو ما بين مهر البكر والثيب ، وان فعل ذلك الزوج ثم طلق قبل الدخول لم يكن لها عليه الانصف المسمى ، والمرأة منع نفسها قبل الدخول حتى تقبض مهرها الحال كله أو الحال منه ولها المطالبة به ولو لم تصلح للاستمتاع ، فان وطئها مكرهه لم يسقط به حقها من الامتناع ، وحيث قلنا لها منع نفسها فلها السفر بغير إذن ، ولها النفقة ان صلحت للاستمتاع ، فان كانت محبوسة اولها عذر يمنع التسليم وجب تسليم الصداق ، وان كان مؤجلا لم تملك منع نفسها ولو حل قبل الدخول ، وان قبضته وسلت نفسها ثم بان معييا كان لها منع نفسها . ولو ابى كل من الزوجين التسليم الواجب اجبر زوج ثم زوجة ، وان بادر أحدهما به اجبر الآخر ، وان بادر هو فسلم الصداق فله طلب التمكن ، فان ابت بلا عذر فله استرجاعه . وان تبرعت بتسليم نفسها ثم ارادت الامتناع بعد دخول أو خلوة لم تملكه فان امتنعت فلا نفقة لها ، وان اعسر بالمهر الحال قبل الدخول أو بعده فلحرة مكافاة الفسخ ، فلو رضيت بالمقام معه مع عسرتة أو تزوجته عالة بعسرتة امتنع الفسخ ولها منع نفسها ويأتى فى النفقات ، والخيرة

(١) مهر المثل وجب بسبب وطئها وهى غير حلال له . ونصف المسمى واجب بسبب العقد السابق على الطلاق

لسيد الأمة لالولى صغيرة ومجنونة ولا يصح الفسخ فى ذلك كله  
الابحكم حاكم

## باب الوليمة وآداب الأكل والشرب

وما يتعلق بذلك <sup>(١)</sup>

وهى اسم لطعام العرس خاصة — قال الشيخ : وتستحب بالدخول  
اتهى — وجرت العادة قبله ييسر ، وشندخية <sup>(٢)</sup> لطعام املاك على  
زوجة ، وعذيرة واعذار لختان ، وخرسة وخرس : لطعام ولادة أى  
لخلاصها وسلامتها من الطلق ، وعقيقة : الذبح للولود ، وكيرة لبناء ،  
ونقبة تصنع للقادم من سفر ، والثخفة طعام القادم يصنعه هو — وقال  
ابن القيم فى تحفة الودود : هو الزائر — وحذاق : لطعام عند حذاق صبي <sup>(٣)</sup>  
ووضيمة وهى طعام الماتم ، ومشتدخ : الماكول من ختمة القارىء  
والعتيرة : تذبح أول يوم فى رجب ، والاخاء والتسرى ذكرهما بعض  
الشافعية ، والقرى اسم لطعام الضيفان ، والمأدبة اسم لكل دعوة بسبب  
أو غيره ، والآدب صاحب المأدبة ، فان عمم الداعى فقال : يا أيها  
الناس هلبوا الى الطعام . أو يقول الرسول : قد اذن لى ان ادعو من لقيت

- 
- (١) ذكر المصنف هنا طائفة من الولائم التى لها أصل فى الشرع من دليل سنة  
أو جواز وبين اسماءها على حسب اختلاف أسبابها كما هو فى استعمال العرب  
(٢) شندخية بضم الشين والبال وكسر الخاء نسألى الشندخ بأسكان التون وضم  
ماعداءها الوليمة التى يقيمها من بنى دارا أو قدم من سفر  
(٣) حذاق الصبي : ختمة القرآن



أو من شئت وقد شئت أن تحضروا: فهي الجفلى، وإن خسر قوما  
للدعوة دون قوم فهي القرى، وجميعها جائزة، وليس منها شيء واجب  
ووليمة العرس سنة مؤكدة ولو بشيء قليل كعدين من شعير، ويسن ألا  
تنقص عن شاة، والأولى الزيادة عليها، وإن نكح أكثر من واحدة  
في عقد أو عقود أجزأته وليمة واحدة إذا نواها عن الكل، والاجابة  
اليها واجبة إذا عينه داع مسلم يحرم هجره ومكسبه طيب: في اليوم الأول  
وهي حق الداعي تسقط بعفوه، وقدم في الترغيب لا يلزم القاضي  
حضور وليمة عرس، ومنع ابن الجوزى في المنهاج من اجابة ظالم وفاسق  
ومبتدع ومتفاخر بها أو فيها مبتدع يتكلم بيدعة: الا لراد عليه، وكذا  
ان كان فيها مضحك بفحش أو كذب والا ايح اذا كان قليلا، وإن كان  
المدعو مريضا أو عمرضا أو مشغولا بحفظ مال أو كان في شدة حر أو برد  
أو مطر ييل الثياب أو وحل أو كان أجيرا ولم يأذن له المستاجر: لم تجب  
الاجابة، والعبد كالحران اذن له سيده، والمكاتب ان ضرب بكسبه لم يلزمه  
الحضور الا ان يأذن له سيده، وفي الترغيب ان علم حضور الاراذل  
ومن مجالستهم تزرى بمثله لم تجب اجابته، وتكره اجابة من في ماله  
حلال وحرام كأكله منه ومعاملته وقبول هديته وهبته ونحوه. وقيل يحرم  
كما لو كان كله حراما — وقال الأزجى وهو قياس المذهب: وسئل احمد  
عن الذى يعامل بالربا أيؤكل عنده أم لا؟ قال لا: وفي الرعاية ولا يأكل  
محتلطا بحرام بلا ضرورة — وتقوى الكراهة وتضعف بحسب كثرة الحرام  
وقلته، وإن لم يعلم ان في المال حراما فالأصل الاباحة وإن كان تركه أولى للشك

وينبغي صرف الشبهات في الابدع عن المنفعة، فالاقرب ما يدخل في الباطن من الطعام والشراب ونحوه، ثم ما ولى الظاهر من اللباس، فان دعاه الجفلى أو في اليوم الثالث أو ذمى كرهت الاجابة، وتستحب في اليوم الثاني، وان دعت امرأة فكرجل الامع خلوة محرمة، وسائر الدعوات مباحة نضا غير عقيقة فتسن، ومأتم فتركه، ويكره لأهل الفضل والعلم الاسراع الى الاجابة والتساعف فيه، لأن فيه بذلة ودناءة وشرها لاسيما الحاكم، وان حضر وهو صائم صوما واجبا لم يفطر ودعا واخبرهم أنه صائم ثم انصرف، وان كال مفطرا استحب الأكل، وان كان صائما تطوعا وفي تركه الأكل كسر قلب الداعي: استحبه أن يفط، والا كان تمام الصوم اولى من الفطر— قال الشيخ: وهو أعدل الأقوال: وقال: ولا ينبغي لصاحب الدعوة إلحاح في الطعام للمدعو اذا امتنع فان كلا الامرين جائز، واذا لزمه بما لا يلزمه كان من نوع المسئلة لمهيه عنها، ولا يحلف عليه ولا ليأكل، ولا ينبغي للمدعو اذا رأى أنه يترتب على امتناعه مفسد أن يمتنع، فان فطره جائز انتهى ويحرم أخذ طعام بغير اذن صاحبه، فان علم بقرينة رضاه هي الترغيب يكره فع الظن أولى، وان دعاه اثنان الى وليتين أجاب أسبقهما بالقول، فان استويا أجاب أديتهما، ثم أقربهما رحما، ثم جوارا، ثم يقرع، ولا يجيب الثاني الا ان يتسع الوقت لاجابتهما. فان اتسع لهما وجبا

فصل:— وان علم أن في الدعوة منكر كالزمر والخمر والعود والطبل ونحوه أو آنية ذهب أو فضة أو فرش محرمة وامكنه ازالة المنكر لزمه الحضور والانكار، وان لم يقدر لم يحضر، فان لم يعلم حتى حضر وشاهده

ازاله وجلس ، فان لم يقدر انصرف ، وان علم به ولم يره ولم يسمعه فله  
الجلوس والاكل نصا ، وله الانصراف ، وان شاهدستورا معلقة فيها صور  
حيوان وامكنه حطها أو قطع رؤسها فعل وجلس ، وان لم يمكنه ذلك  
كره الجلوس : الا ان تزال ، وان علم بها قبل الدخول كره الدخول ، وان  
كانت مبسوطة أو على وسادة فلا باس بها ، ويحرم تعليق ما فيه صورة حيوان  
وستر الجدر به وتصويره ، فان قطع رأس الصورة أو قطع منها ما لا تبقى  
الحياة بعد ذهابه فهو كقطع الرأس : كصدرها وبطنها ، او صدرها بلا رأس  
أو بلا صدر أو بلا بطن ، أو جعل لها رأسا منفصلا عن بدنها ، أو رأسا بلا  
بدن فلا كراهة ، وان كان الناهب يبقى الحيوان بعده كالعين واليد والرجل  
حرم ، وتقدم بعض ذلك في باب ستر العورة ، ويكره ستر حيطان بستان  
لا صور فيها أو فيها صور غير حيوان ان كانت غير حرير نصا : ان لم تكن  
ضرورة من حر أو برد كالستر على الباب للحاجة ، ويحرم ستر بحرير  
والجلوس معه : لامع الستر بغيره ، ولا يجوز الأكل بغير اذن صريح  
أو قرينة ولو من بيت قريه أو صديقه ولم يحمره عنه : تأخذ الدراهم (١)  
والدعاء الى الوليعة أو تقديم الطعام : اذن فيه اذا أكمل وضعه ولم يلحظ  
انتظار من يأتي ، لافي الدخول الا بقرينة ، فلا يشترط اذن ثان للأكل  
كالخياط اذا دعى للتفصيل ، والطبيب للفصد وغير ذلك من الصنائع  
فيكون اذنا في التصرف ، ولا يملك الطعام الذي قدم اليه بل يملك على

(١) وقال كثير من علماء المذهب بجواز الأكل من طعام القريب والصديق  
اذا علم رضاه ولم يحمره : عملا بالعادة الجارية بين الاقرباء ومن في معنهم

ملك صاحبه <sup>(١)</sup> ولا يجوز للضيفان قسمه . ولو حلف ألا يهبه فاضافه لم يحنث

### فصل : — في آداب الأكل

يستحب غسل اليد قبل الطعام وبعده ولو كان على وضوء ، وإن يتوضأ الجنب قبل الأكل ، ولا يكره غسل يديه في الأثناء الذي أكل فيه ويكره بطعام وهو القوت ولو بدقيق حمص وعدس وباقلاء ونحوه — قال الشيخ : الملح ليس بقوت وإنما يصلح به القوت — ولا بأس بنخالة وإن دعت الحاجة إلى استعمال القوت : مثل الدبغ بدقيق الشعير والتطيب للجرب باللبن والدقيق ونحو ذلك رخص فيه ، وغسل الفم بعد الطعام مستحب ، ويسن أن يتمضمض من شرب اللبن ، ويسن أن يلعق أصابعه قبل الغسل والمسح ، أو يلعقها غيره ، ويعرض رب الطعام الماء لغسلهما ويقدمه بقرب طعامه ، ولا يعرض الطعام <sup>(٢)</sup> وتسن التسمية على الطعام والشراب ويجهر بها فيقول : بسم الله — قال الشيخ : ولو زاد الرحمن الرحيم لكان حسناً — وإن يأكل يمينه ويمأ يليه ، ويكره تركهما ، والأكل والشرب بشماله إلا من ضرورة ، وإن جعل يمينه خبزاً وبشماله شيئاً يأتدم به وجعل ياً كل من هذا كره لأنه

(١) يعني لا يملك المدعو حمل الطعام معه . فإن الدعوة ليست تمليكا . وإنما يملك الأكل وهو باق على ملك صاحبه

(٢) السنة تقديم الطعام من غير أن يعرضه أولاً باستشارة المدعو فقد يستحي الضيف أن يطلبه

أكل بشماله وإما فيه من الشره ، فإن أكل أو شرب بشماله أكل وشرب معه الشيطان ، وإن نسي التسمية في أوله قال إذا ذكر : بسم الله أوله وآخره ، فإن كانوا جماعة سمووا كلهم ، ويسمى المميز ويُسمى عن لا عقل له ولا تمييز ، ويحمد الله جهرا إذا فرغ ، ويقول ماورد : ومنه الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ، ويسن الدعاء لصاحب الطعام ، ومنه : أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة ، ويستحب إذا فرغ من الأكل ألا يطيّل الجلوس من غير حاجة بل يستأذن رب المنزل وينصرف ، ويسمى الشارب عند كل ابتداء ، ويحمد عند كل قطع ، وقد يقال مثله في أكل كل لقمة . فعلة أحمد وقال : أكل وحده خير من أكل وصمت ، ويكره الأكل من ذروة الطعام ومن وسطه بل من أسفله ، وكذلك الكيل ، ويكره نفخ الطعام والشراب والتنفس في أناءيهما ، وأكله حارا إن لم تكن حاجة ومما يلي غيره إن كان الطعام نوعا واحدا . فإن كان أنواعا أوافقته قال الأمدى : أو كان يأكل وحده فلا بأس ، وكره أحمد أن يعتمد القوم حين حين وضع الطعام فيفجأهم ، وكذا من غير أن يدعى : وهو الطفيل ، وفي الشرح لا يجوز ، وإن فجأهم بلا عمد أكل نصا ، وكره الخبز الكبار ، وقال ليس فيه بركة ، ويكره أن يستبدله فلا يمسح يده ولا السكين به ، ولا يضعه تحت القصعة ولا تحت المماحة ، بل يوضع المالح وحده على الخبز ، ويستحب أن يصغر اللقمة ويجيد المضغ ويطيل البلع : قال الشيخ : إلا أن يكون هناك ما هو أهم من الاطالة : وإن تحب بعض الأصحاب

تصغير الكسر ، وينوى باكله وشربه التقوى على الطاعة ، ويبدأ  
الأكبر والأعلم وصاحب البيت ، ويكره لغيرهما السبق الى الأكل  
وإذا أكل معه ضرير استحب أن يعلمه بما بين يديه ، ويسن مسح  
الصفحة وأكل ماتناثر منه والأكل عند حضور رب الطعام واذنه والأكل  
بثلاث أصابع ، ويكره بما دونها وبما فوقها ما لم تكن حاجة ، ولا بأس  
بالأكل بالملقعة

فصل : — ويكره القران في الثمر ونحوه مما جرت العادة بتناوله  
افرادا ، وفعل ما يستقذر من بصاق ومخاط وغيره ، وإن ينفض يده  
في القصة ، وإن يقدم اليها رأسه عند وضع اللقمة فيه ، وإن يغمس  
اللقمة الدسة في الخل أو الخل في الدسم فقد يكره غيره ، ولا بأس  
بوضع الخل والبقول على المائدة : غير الثوم والبصل وماله رائحة كريهة  
ويكون ما يدفع به الغصة ، وينبغي أن يحول وجهه عند السعال والعطاس  
عن الطعام أو يبعده عنه أو يجعل على فيه شيئا لئلا يخرج منه بصاق  
فيقع في الطعام ، وإن خرج من فيه شيء ليرمي به صرف وجهه عن  
الطعام واخذه ييساره ، ويكره رده الى القصة ، وإن يغمس بقية اللقمة التي  
أكل منها في المرققة ، وكذا هندسة اللقمة وهو أن يقضم بأسنانه بعض  
اطرافها ثم يضعها في الادم ، وإن يتكلم بما يستقذر أو بما يضحكهم  
أو يخزيهم ، وإن ياكل متكئا أو مضطجعا أو منبطحا ، وفي  
الغنية وغيرها أو على الطريق ، وإن يعيب الطعام ، وإن  
يحتقره : بل إن اشتهاه أكله والا تركه ، ولا بأس بمدحه ، ويستحب أن

يجلس على رجله اليسرى وينصب النبي أو يترع — قال ابن الجوزي  
ولا يشرب الماء في أثناء الطعام فإنه أجود في الطب — وينبغي ان يقال  
الا ان يكون ثم عادة ، ولا يحب الماء عبا ، وان ياخذ انا الماء يمينه  
ويسمى وينظر فيه ثم يشرب منه مصا مقطعا ثلاثا ويتنفس خارج  
الاناء ، ويكره ان يتنفس فيه وان يشرب من في السقاء وثلة الاناء او  
محاذيا للعروة المتصلة برأس الاناء ، ولا يكره الشرب قائما : وقاعدا  
اكمل ، واما ماء آبار ثمود فلا يباح شربه ولا الطبخ به ولا استعماله ، فان  
طبخ منه أو عجن اكفاً القدور وعلف العجين النواضح ، ويباح منها  
بئر الناقة : وتقدم في الطهارة ، وديار قوم لوط مسخوط عليها فيكره  
شرب مائها واستعماله ، وظاهر كلامهم لا يكره اكله قائما ، واذا شرب  
سن ان يناوله الايمن ، وكذا في غسل يده ورش الماء ورده ونحوه ،  
ويبدأ في ذلك بافضلهم ثم بمن على اليمين ، ويستحب ان يغض طرفه  
عن جليسه ، ويؤثر على نفسه المحتاج ، ويخلل اسنانه ان علق بها شيء ، لافي  
اثناء الطعام لابعود بضره ؛ وتقدم في باب السواك ، ويلقى ما اخرج  
الخلل ويكره ان يبتلعه ، وان قلعه بلسانه لم يكره ابتلاعه ، ولا ياكل  
مما شرب عليه الخز ولا محتلا بحرام ، ولا يلقم جليسه ولا يفسح لغيره  
الا ان ياذن رب الطعام ، وفي معنى ذلك تقديم بعض الضيفان ماله  
ونقله الى البعض الآخر — قال في الفروع : وما جرت العادة به كاطعام  
سائل وسنور ونحوه وتلقيم وتقديم : يحتمل كلامهم وجهين ، وجوازه  
أظهر لحديث انس في الباء ، ولا يخلط طعاما بطعام ، ولا يكره قطع اللحم

بالسكين، والنهي عنه لا يصح، وينبغي ألا يادر إلى تقطيع اللحم الذي يقدم للضيفان حتى ياذنوا له في ذلك، ولا بأس بالنهد: وتقدم في ما يلزم الإمام والجيش؛ وإن تصدق منه بعضهم: قال أحمد وأرجو ألا يكون به بأس، لم يزل الناس يفعلون ذلك: وعلى هذا يتوجه صدقة أحد الشريكين بما يسامح به عادة وعرفا، وكذا المضارب والضيف ونحو ذلك. والسنة أن يكون البطن أثلاثا: ثلثا للطعام: وثلثا للشراب وثلثا للنفس، ويجوز أكله أكثر بحيث لا يؤذيه: ومع خوف أذى وتخمة يحرم، ويكره أمان أكل اللحم وتقليل الطعام بحيث يضره. وليس من السنة ترك أكل الطيبات، ولا بأس بالجمع بين طعامين، ومن السرف أن تأكل كل ما اشتيت ومن أذهب طيباته في حياته الدنيا واستمتع بها نقصت درجاته في الآخرة وقال أحمد: «يؤجر في ترك الشهوات»، ومراده ما لم يخالف الشرع وياكل ويشرب مع أبناء الدنيا بالادب والمروءة، وياكل مع الفقراء بالايثار ومع الإخوان بالانبساط ومع العلماء بالتعلم ولا يتصنع بالانتقاض ولا يكثر النظر إلى المكان الذي يخرج منه الطعام، ويستحب الأكل مع الزوجة والولد ولوطفلا والمملوك، وأن تكثر الأيدي على الطعام ولو من أهله وولده، ويسن أن يجلس غلامه معه على الطعام وإن لم يجلسه أطعمه منه، وألا يرفع يده قبلهم حتى يكتفوا، ويكره لصاحب الطعام مدح طعامه وتقويمه لأنه ذناة

فصل: — ويستحب أن يأسط الإخوان بالحديث الطيب

والحكايات التي تليق بالحال إذا كانوا منقبضين، ويقدم رب الدار ما حضر من



الطعام من غير تكلف ولا يحتقره، وإذا كان الطعام قليلا والضيوف كثيرة فالأولى ترك الدعوة: لاسيما إذا كان قليلا، ويسن أن يخص بدعوته الاتقياء والصالحين، وإذا طبخ مرقة فليكثر من مائها ويتعاهد منه بعض جيرانه وإذا حضر الطعام والصلاة فقد تقدم آخر باب صفة الصلاة، ولاخير فيمن لا يضيف. ومن آداب احضار الطعام تعجيله لاسيما إذا كان الطعام قليلا، وتقدم الفاكهة قبل غيرها لانه اصلح في باب الطب، ويكره أكل ما لم يطبأ كله منها ولا يستأذنها في التقديم ومن التكلف أن يقدم جميع ما عنده - قال الشيخ - ذادعى الى أكل دخل بيته فأكل ما يكسر نهمة قبل ذهابه انتهى، ولا يجمع بين التوى والتر في طبق واحد ولا يجمعه في كفه، بل يضعه من فيه على ظهر كفه، وكذا كل ما فيه عجم وتقل، ولا يخالط قشر البطيخ الذي أكله بما لم يؤكل ولا يرى به لأن في جمعه ليطرح كلفة وربما صدم رأس المجلس أو قطر منه شيء في حالة الرمي، ولرب الطعام أن يخص بعض الضيفان بشيء طيب إذا لم يتأذ غيره، ويسحب للضيف أن يفضل شيئا لاسيما ان كان ممن يتبرك بفضله، أو كان ثم حاجة، وفي شرح مسلم يستحب لصاحب الطعام وأهل الطعام ألا كل بعد فراغ الضيفان: لحديث أبي طلحة الانصارى في الصحيح والاولى النظر في قرآن الحال. ولا يشرع تقبيل الخبز ولا الجمادات الا ما استثناه الشرع، ويكره أن يأكل ما انتفخ من الخبز ووجهه ويترك الباقي ولا يقترح طعاما بعينه وان خير بين طعامين اختار الايسر: الا ان يعلم ان مضيفه يسر

باقتراحه ولا يقصر ، وينبغي ألا يقصد بالاجابة الى الدعوة نفقس الاكل بل ينوى به الاقتداء بالسنة واكرام اخيه المؤمن . وينوى صيانة نفسه عن مسيء به الظن والتكبر ، ويكره أكل الثوم والبصل ونحوهما ويستحب ان يجعل ماء الايدي في طشت واحد فلا يرفعه الا ان يمتلئ ولا يضع الصابون في ماء الطست بعد غسل يديه ، وظاهر كلامهم لا يكره غسل اليد بالطيب . ومن أكل طعاما فليقل : اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه ، واذا شرب لبنا قال : بارك لنا فيه وزدنا منه ، واذا وقع الزباب ونحوه في طعام أو شراب سن غمسه كله ثم ليطرحه ويغسل يديه وفه من ثوم وبصل وزهومة ورائحة كريهة ويتأكد عند النوم ، وفي الثريد فضل على غيره من الطعام ، وهو ان يثرد الخبز اى يفته ثم يبله بمرق لحم أو غيره ، واذا ثرد غطاه شيئا حتى يذهب فوره فانه أعظم للبركة ، ويكره رفع يده قبلهم بلا قرينة ، وان يقيم غيره عن الطعام قبل فراغه لما فيه من قطع لذته : ولا يقوم عن الطعام حتى يرفع ، وان أكل تمرا عتيقا ونحوه فتنسه واخرج سوسه واطعام الخبز البهيمه تركه أولى الالحاجة أو كان يسيرا : ومن السنة ان يخرج مع ضيفه الى باب الدار ، ويحسن ان يأخذ بركابه ، وروى مرفوعا من أخذ بركاب من لا يرجوه ولا يخافه غفر له قال ابن الجوزي ، وينبغي أن يتواضع في مجلسه ، واذا حضر ألا يتصدر ، وان عين له صاحب البيت مكانا لم يتعده ، والشار في العرس وغيره والتقاطه مكر وهان لانه شبه الهبة والتقاطه دناءة واسقاط مروة ، ومن أخذ منه شيئا ملكه ، ومن حصل

في حجره منه شيئاً فهو له ، وليس لاحد أخذه منه ، فان قسم على الحاضرين لم يكره ، وكذلك ان وضعه بين أيديهم واذن لهم في اخذه على وجه لا يقع فيه تناهب ، ويسن اعلانه النكاح ، والضرب عليه بدف لاحتق ولا صنوج : للنساء ، ويكره للرجال ، وتقدم بعضه في كتاب النكاح ، ولا بأس بالغزل بالعرس ، وضرب الدف في الختان وقدم الغائب ونحوهما كالعرس ، ويحرم كل ملهاة سوى الدف كزمار وطنبور وورباب وحنك ونأى ومعرفة وجفانة وعود وزمارة الراعى ونحوها : سواء استعملت لحزن أو سرور

### باب عشرة النساء والقسم والنشوز

وما يتعلق بها

وهي ما يكون بين الزوجين من الألفة والانضمام ، يلزم كل واحد منهما معاشرة الآخر بالمعروف من الصحبة الجميلة ، وكف الاذى والايامطة بحقه مع قدرته ، ولا يظهر الكراهة لبذله : بل يبشر وطلاقة ، ولا يتبعه منه ولا أذى ، وحقه عليها أعظم من حقها عليه ، ويسن تحسين الخلق لصاحبه والرفق به واحتمال اذاه — قال ابن الجوزي «معاشرة المرأة بالتلطف مع اقامة هية ، ولا ينبغي ان يعلمها قدر ماله ولا يفشى اليها سرا يخاف اذاعته ولا يكثر من الهبة لها ، وليكن غيورا من غير افراط لئلا ترمى بالشر من اجله ، واذا تم العقد وجب تسليم المرأة في بيت الزوج مالم تشتراط بيتها اذا طلبها وكانت حرة يمكن الاستمتاع بها ، ونصه «بنت تسع سنين» فاكثر ، ولو كانت فضوة الخلقة ، لكن ان خافت على نفسها الانضاء

من عظمه فلها منه من جماعها وعليه النفقة ، ولا يثبت له خيار الفسخ ، ويستمتع بها كما يستمتع من الحائض ، وإن أنكر أن وطأه يؤذيها لزمها البينة ، ويقبل قول امرأة ثقة في ضيق فرجها وعبالة ذكره ونحوه ، وإن تنظرهما وقت اجتماعهما للحاجة ، ويلزمه تسليمها إن بذلته ، ولا يلزم ابتداء تسليم مع ما يمنع الاستمتاع بالكلية ويرجى زواله كاحرام ومرض وصغر وحيض ، ولو قال لأطأ ، ومتى امتنعت قبل المرض ثم حدث فلا نفقة ، وإن كان المرض غير مرجو الزوال لزم تسليمها إذا طلبها ولزم تسليمها إذا بذلته ، وإن سألت الانظار انظرت مدة جرت العادة باصلاح أمرها فيها كاليومين والثلاثة : لا لعمل جهاز ، وكذا لو سأل هو الانظار : وولى من به صغرا أو جنون مثله ، وإن كانت أمة لم يجب تسليمها إلا ليلا مع الاطلاق نصا وللسيد استخداما نهارا ، فلو شرط التسليم نهارا أو بذله سيدها وجب تسليمها ليلا ونهارا ، وللزوج حتى العبد السفر بلاذنها وبها : إلا أن يكون السفر مخوفا أو شرطت بلدها أو تكون أمة فليس له ولا لسيدها ولو صحبة الزوج السفر بها بغير اذن الآخر ، ولو بوأها أى بذل لها السيد مسكنا ليأتيها الزوج فيه لم يلزمه ، وللسيد بيعها ، وله السفر بعبد المزوج واستخدامه نهارا ، ولو قال السيد بعثتكها فقال : بل زوجتنيها : فسيأتي في باب ما إذا وصل بأقراره ما غيره ، وللزوج الاستمتاع بزوجه كل وقت على أى صفة كانت إذا كان في القبل ولو من جهة عجيزتها : ما لم يشغلها عن الفرائض أو يضرها ولو كانت على التتور أو على ظهر قتب ، وله الاستمنا.

ييدها ويأتي في التعزير ، فان زاد عليها في الجماع صولح على شيء منه — قال القاضي «لانه غير مقدر فرجع الى اجتهاد الامام ، وجعل ابن الزبير أربعا بالليل واربعاً بالنهار ، وصالح أنس رجلا استعدى على امرأته على ستة ولا يكره الجماع في ليلة من الليالي ولا يوم من الايام وكذا السفر والتفصيل والخياطة والغزل او الصفات كلها ، ولا يجوز لها تطوع بصلاة ولا صوم وهو مشاهد الا باذنه ، ولا تاخذ في بيته الا باذنه ، ويحرم وطؤها في الحيض وتقدم ، وحكم المستحاضة في باب الحيض ، ويحرم في الدبر فان فعل عزر ، وان تطاوعا عليه أو اكرهها ونهى فلم ينته فرق بينهما قال الشيخ كما يفرق بين الرجل الفاجرو من يفجره انتهى — وله التلذذ بين الاليتين من غير ايلاج ، وليس لها استدخال ذكره وهونائم بلا اذنه ولها لمسه وتقبيله بشهوة ، وقال القاضي «يجوز تقبيل فرج المرأة قبل الجماع ويكره بعده ، وتقدم في كتاب النكاح ، ويحرم الغزل عن الحرة الا باذنها ، وعن الأمة الا باذن سيدها ، ويعزل عن سريته بلا اذنها ويعزل وجوبا عن الكل بدار حرب بلا اذن ، واذا عن له قبل الانزال أن ينزع لاعلى قصد الانزال خارج الفرج لم يحرم في الكل ، وله اجبارها ولو ذمية ومملوكة على غسل حيض ونفاس ، واجبار المسلمة البالغة على غسل جنابة : لا الذمية كالمسلمة التي دون البلوغ ، وله اجبارها على غسل نجاسة واجتناب محرم وأخذ شعر وظفر تعافه النفس وازالة وسخ ، فان احتاجت الى شراء الماء فتمنه عليه ، وتمنع من أكل ماله رائحة كريهة كبصل وثوم وكراث ، ومن تناول ما يمرضها ، ولا تجب النية

ولا التسمية في غسل ذمية ، ولا تتعبد به لو اسلمت بعده ، وتمنع الذمية من دخول كنيسة ويبعة وتناول محرم وشرب ما يسكرها ، لادونه نكاحا ، وكذا مسلبة تعتقد اباحة سير النيز ، وله اجبارهما على غسل أفواههما ومن سائر النجاسات كما تقدم ، ولا تكره الذمية على الوطء في صومها نكاحا ولا افساد صلاتها وسبها ، ولا يشتري لها ولا لآمتها الذمية زنا را بل تخرج هي تشتري لنفسها نكاحا .

فصل : — عليه أن يبيت في المضجع ليلة من كل أربع عند الحرة ، ومن كل سبع عند الأمة ان طلبتا ذلك منه ، وله الانفراد في البقية بنفسه أو مع سريته — قال أحمد ولا يبيت وحده ، وعليه أن يطأها في كل أربعة أشهر مرة ، فان أبى ذلك أى الوطء بعد انقضاء الاربعة أشهر والبيتوتة في اليوم المقرر حتى مضت الاربعة أشهر بلا عذر لاحدهما فرق بينهما بطلبهما ولو قبل الدخول ، نص عليه في رجل يقول: غدا ادخل بها غدا أدخل بها الى شهر هل يجبر على الدخول؟ قال: اذهب الى اربعة اشهر ان دخل بها والافرق بينهما وكذا لو ظاهر ولم يكفر ، وقال الشيخ : ان تعذر الوطء فهو كالنفقة واولى للفسخ بتعذره اجماعا في الايلاء ، ولو سافر عنها لعذر وحاجة سقط حقها من القسم والوطء . وان طال سفره بدليل انه لا يفسخ نكاح المفقود اذا ترك لامراته نفقتها ، وان لم يكن عذر مانع من الرجوع وغاب اكثر من ستة أشهر فطلبت قدومه لزمه ذلك ان لم يكن له عذر ، أو كان في غزو ، أو حج واجبين ، أو طلب رزق يحتاج اليه نكاحا ، فيكتب اليه الحاكم . فان أبى ان يقدم من غير عذر بعد مراسلة الحاكم اليه فسخ نكاحه نكاحا . وان غاب

غية ظاهرها السلامة ولم يعلم خبره وتضررت زوجته بترك النكاح لم يفسخ نكاحها. ويسن ان يقول عند الوطء: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا. قال ابن نصر الله نوقله المرأة أيضا، وان يلاعها قبل الجماع لتنهض شهوتها، وان يغطى رأسه عند الجماع وعند الخلاء والا يستقبل القبلة، ويستحب للمرأة ان تتخذ خرقه تناولها للزوج بعد فراغه من جماعها. قال ابو حفص: ينبغي الاتظير الخرقه بين يدي امرأة من أهل دارها، وقال الحلواني في التبصرة: يكره ان يمسح ذكره بالخرقه التي تمسح بها فرجها، وقال ابو الحسن بن القطان في كتاب أحكام النساء: لا يكره نحرها للجماع وحال الجماع ولا نحره وقال مالك لا بأس بالنحر عند الجماع و اراد سفها في غير ذلك يعاب على فاعله وتكره كثرة الكلام حال الوطء ويستحب ان لا ينزع اذا فرغ قبلها حتى تفرغ فلو خالف كرهه ويكره وهما متجردان وتحديثهما به ولو لضرتها وحرمه في الغنية لانه من السر وافشاء السرحرام ويكره وطؤه بحيث يراه غير طفل لا يعقل أو يسمع حسما ولو رضيا ان كانا مستوري العورة والا حرم مع رؤيتها ويكره ان يقبلها ويأشرها عند الناس وله الجمع بين نسائه وامائه بغسل واحد ويسن ان يتوضا لمعاودة الوطء والغسل أفضل وليس عليها خدمة زوجها في عجن وخبز وطبخ ونحوه نصا، لكن الاولى لها فعل ما جرت العادة بقيامها به، واوجب الشيخ المعروف من مثلها لمثله، واما خدمة نفسها في ذلك فعليها الا ان يكون مثلها لا يخدم نفسها ويأتى في النفقات ولا يصح اجارتها لرضاع وخدمة الا باذنه ولو

لعمل في ذمتها ، فان عملت بنفسها من اقامته مقامها استحققت الاجرة فان اجرت ثم تزوجت صح العقد ولم يملك الزوج فسخ الاجارة ولا يمنعها من الرضاة حتى تنقضى المدة اشبه ما لو اشترى أمة مستأجرة أو دارا مستعارة ، فاذا نام الصبي أو اشتغل فلزوج الاستمتاع بها ، وليس له لى الصبي منه ، وله الاستمتاع بها ولو اضر اللبن ، وله منعها من رضاع ولدها من غيره ومن رضاع ولد غيرها : لا ولدها منه الا ان يضطر اليها ويخشى عليه نصا ويأتى في نفقة الاقارب ولا يجوز الجمع بين زوجتيه في مسكن واحد اى بيت واحد بغير رضاها لان كل واحدة منهما تسمع حسه اذا اتى الاخرى أو ترى ذلك . فان رضيتا ذلك او بنومه بينهما في لحاف واحد جاز وان اسكنهما في دار واحدة كل واحدة : منهما في بيت جاز اذا كان مسكن مثلها ، وكذلك الجمع بين الزوجة والسرية الا برضا الزوجة ، ويجوز نومه مع امرأته بلا جماع بحضرة محرم لها ، وله منعها من الخروج من منزله الى ما لها منه بد سواء ارادت زيارة والديها او عيادتهما او حضور جنازة احدهما أو غير ذلك ، ويحرم عليها الخروج بلا اذنه ، فان فعلت فلا نفقة لها اذن . هذا اذا قام بمحوائجها والا فلا بد لها — قال الشيخ فيمن حبسته امرأته بحقها ، ان خاف خروجها بلا اذنه اسكنها حيث لا يمكنها الخروج ، فان لم يكن له من يحفظها غير نفسه حبست معه — يعنى اذا كان الحبس مسكن مثلها كما يأتى في الباب . فان عجز عن حفظها او خيف حدوث شر اسكنت في رباط ونحوه ، ومتى كان خروجها مظنة



الفاحشة صار حقا لله يجب على ولي الامر رعايته . فان مرض بعض محارمها او مات لا غيره من اقاربها استحب له ان ياتن لها في الخروج اليه لا لزيارة ابويها ، ولا يملك منعها من كلامهما ولا منعها من زيارتهما الا مع ظن حصول ضرر يعرف بقرائن الحال ، ولا يلزمها طاعة ابويها في فراقه ولا زيارة ونحوها بل طاعة زوجها احق .

فصل : - في القسم : وهو توزيع الزمان على زوجاته ، ويلزم غير طفل ان يساوى بين زوجاته في القسم اذا كن حرائر كلهن أو اماء كلهن ليلة ليلة : الا ان يرضين بالزيادة ، وعماد القسم الليل ، ويخرج في نهاره في معاشه وقضاء حقوق الناس وما جرت العادة به ولصلاة العشاء والفجر ولو قبل طلوعه كصلاة النهار . وحكم السبعة والثلاث التي يقيمها عند المزفوفة حكم سائر القسم ، فان تعذر عليه المقام عندها ليلا لشغل أو حبس أو ترك ذلك لغير عذر قضاء لها ، ويدخل النهار تبعا لليلة الماضية . وان احب ان يجعل النهار مضافا الى الليل الذي يتعقبه جاز لان ذلك لا يتفاوت الا لمن معيشته بالليل كالخارس فانه يقسم بالنهار لانه محل سكنه ، ويكون الليل تبعا للنهار ، وليس له البداءة باحداهن ولا السفر بها أو باكثر من واحدة الا بقرعة أو رضاهن ورضاه فان رضين ولم يرض واراد خروج غيرها أقرع واذا بات عند احدهن بقرعة أو غيرها لزمه المبيت عند الثانية ان كن اثنتين . فان كن ثلاثا أقرع في الليلة الثانية ، فان كن اربعا أقرع في الليلة الثالثة ، ويصير في الليلة الرابعة الى الرابعة بغير

قرعة، ولو أقرع في الليلة الأولى فجعل سهما للأولى وسهما للثانية وسهما للثالثة وسهما للرابعة ثم أخرج عليهن مرة واحدة جاز وكان لكل امرأة ما يخرج لها، ويقسم لمعتق بعضها بالحساب، ويقسم المريض والمجنون والعنيد والخصي كالصحيح، فإن شق على المريض استاذن أزواجه أن يكون عند أحدهن، فإن لم يأتئ له أقام عند أحدهن بقرعة أو اعتزلهن جميعا إن أحب، ويطوف بمجنون مأمون وليه وجوبا، فإن خيف منه فلا قسم عليه لأنه لا يحصل منه أنس ولا قسم لمجنونة يخاف منها، وإن لم يعدل الولي في القسم ثم أفاق الزوج قضى للظلمة، ويحرم تخصيص بافاقته، وإذا أفاق في نوبة واحدة قضى يوم جنونه للآخرى، ولا يجب عليه التسوية بينهما في وطء ودواعيه ولا في نفقه وشهوات وكسوة إذا قام بالواجب، وأما أمكنه ذلك وفعله كان أحسن وأولى، ويقسم لزوجته الأمة ليله لأنها على النصف من الحرية، والحرى ليلتين، وإن كانت كناية فإن عتقت الأمة في نوبتها أو في نوبة حرة متقدمة قبلها فلها قسم حرة، وإن عتقت في نوبة حرة متأخرة أتم للحرى نوبتها على حكم الرق، ولا تزداد الأمة شيئا، ويكون للحرى ضعف مدة الأمة، والحق في القسم للأمة دون سيدها فلها أن تهب ليتها لزوجها أو لبعض ضرائرها كالحرى، وليس لسيدها الاعتراض عليها ولا أن يهبه دونها، ويقسم لحائض ونفساء ومريضة ومعينة ولرتقاء وصغيرة يمكن وطؤها ومن آلى أو ظاهر منها ومحرمة وزمنه ومجنونة مأمونة نصا، ولا قسم لرجعية، صرح به في المغنى والشرح

والزركشى فى الحضانة، ومائم صريح بخالفه ولأنها ترجع حضانتها على ولدها وهى رجعية، ويقسم لمن سافر بها بقرعة اذا قدم، ولا يحتسب عليها بمدة السفر، وان كان بغير قرعة لزمه القضاء مدة غيبته ما لم تكن الضررة رضيت بسفرها، ويقضى مع قرعة ما تعقبه السفر أو تخلله من مدة اقامة وان قلت، واذا خرجت القرعة لاحداهن لم يجب عليه السفر بها وله تركها والسفر وحده لا بغير من خرجت لها القرعة، وان وهبت حقها من ذلك جاز اذا رضى الزوج، وان وهبته للزوج او الجميع او امتعت من السفر سقط حقها اذا رضى الزوج واستأنف القرعة بين البواقي، وان أبى فلها كراهها على السفر معه، والسفر الطويل والقصير سواء، ومتى سافر باحداهن بقرعة الى مكان كالقدس مثلاً ثم بداله الى مصر فلها استصحابها معه، واذا سافر بزوجتين بقرعة آوى الى كل واحدة ليلة فى رحلها من خيمة أو خرقة أو خباء شعر فهو كبيت المقيمة، وإن كانتا جميعاً فى رحله فلا قسم الا فى الفراش، فلا يحل ان يخص فراش واحدة بالبيتوتة فيه دون فراش الاخرى، ويحرم دخوله فى ليلتها الى غيرها الا لضرورة: مثل ان تكون منزولاً بها أو توصى اليه او ما لا بد منه، فان لم يلبث عندها لم يقض شيئاً، وان لبث أو جامع لزمه ان يقضى لها مثل ذلك من حق الاخرى ولو قبل أو باشر أو نحوه لم يقض والعدل القضاء وكذا يحرم دخوله نهاراً الى غيرها الا الحاجة، ويجوز أن يقضى ليلة صيف عن ليلة شتاء، واول الليل عن آخره، وعكسه، والاولى ان يكون لكل واحدة من نسائه مسكن ياتىها فيه، فان اتخذ لنفسه مسكناً يدعو اليه كل واحدة

فى ليلتها ويومها ويخليه من ضررتها جاز ، وله دعاء البعض الى مسكنه  
ويأتى البعض ، وان امتنعت من دعاها عن اجابته سقط حقها من القسم  
وان اقام عند واحدة ودعا الباقيات الى بيتها لم يجب عليهن الاجابة ، وان  
حبس فاستدعى كل واحدة فى ليلتها فعليهن طاعته ان كان مسكن  
مثلهن ، والا لم يلزمهن ، فان اطعنه لم يكن له ان يترك العدل بينهن  
ولا استدعاء بعضهن دون بعض كما فى غير الحبس ، فان كانت  
امراتاه فى بلدين فعليه العدل بينهما : بان يمضى الى الغائبة فى أيامها ، أو  
يقدمها اليه ، فان امتنعت من القدوم مع الامكان سقط حقها  
لنشوزها ، وان قسم فى بلديهما جعل المدة بحسب ما يمكن كشهرو شهر  
أو أكثر أو اقل على حسب تفاوت البلدين . وان قسم لاحدى  
زوجاته ثم جاء يقسم للثانية فاغلقت الباب دونه أو منعتة من  
الاستمتاع بها ، أو قالت لا تدخل على ، أو لا تب ، أو ادعت  
الطلاق — سقط حقها من القسم والنفقة ، فان عادت الى المطاوعة  
استأنف القسم بينهما ولم يقض للناشر ، فلو كان له اربع نسوة فاقام  
عند ثلاث منهن ثلاثين ليلة لزمه أن يقيم عند الرابعة عشرة ، فان  
نشرت احداهن وظلم واحدة ولم يقسم لها و أقام عند الاثنين ثلاثين  
ليلة ثم أطاعته الناشر وأراد القضاء للظلمة قسم لها ثلاثا وللناشر ليلة  
خمس ادوار ، ليكمل للظلمة خمسة عشر ليلة ويحصل للناشر خمس ، ثم  
يقسم بين الجميع . فان كان له ثلاث نسوة فقسم بين اثنتين ثلاثين ليلة  
وظلم الثالثة ثم تزوج جديدة ثم اراد ان يقضى للظلمة

فانه يخصر الجديدة بسبع ان كانت بكرا . او بثلاث : ان كانت ثيبا  
ثم يقسم بينها وبين المظلومة خمسة ادوار : للمظلومة من كل دور ثلاث .  
وواحدة للجديدة

فصل : — وان اراد النقلة من بلد الى بلد بنسائه فامكنه  
استصحاب الكل في سفره فعل . ولا يجوز له افراد احداهن بغير  
قرعة ، فان فعل قضى للباقيات ، وان لم يمكنه او شق عليه وبعث  
بهن جميعا مع غيره بمن هو محرم لهن جاز ، ولا يقضى لاحد . وان  
انفرد باحداهن بقرعة : فاذا وصل البلد الذي انتقل اليه فاقامت معه فيه  
قضى للباقيات مدة كونها معه في البلد خاصة ، وان امتنعت من  
السفر معه ، او من المبيت عنده ، او سافرت بغير اذنه او باذنه لحاجتها  
سقط حقها من قسم ونفقة وان بعثها لحاجتها او انتقلت من بلد الى بلدياذه  
لم يسقط حقها من نفقة ولا قسم . ويقضى لها بحسب ما اقام عند  
ضرتها ، وللبرأة ان تهب حقها ، من القسم في جميع الزمان ، وفي بعضه .  
لبعض ضرائرها باذنه او لهن كلهن ، اوله فيجعله لمن شا . منهن ،  
ولو ابت الموهوب لها ، ولا يجوز هبة ذلك بمال . فان اخذت عليه  
مالا لزمها رده . وعليه ان يقضى لها لاهتار كته بشرط العوض  
ولم يسلم ، لها فان كان غرضها غير المال : كارضاء زوجها عنها او  
غيره جاز — وقال الشيخ : قياس المذهب جواز اخذ العوض عن  
سائر حقوقها من القسم وغيره . ووقع في كلام القاضى ما يقتضى  
جوازه — ثم ان كانت تلك اليلة الموهوبة تلى اليلة الموهوبة لها

والى بينهما ، وإلا لم يحز الا برضا الباقيات ، ومتى رجعت فى الهبة عاد حقها فى المستقبل فقط . ولو فى بعض الليل . ولا يقضيه ان لم يعلم الا بعد فراغ الليلة ، ولها هبة ذلك ونفقتها وغيرهما لزوجها ليمسكها ولها الرجوع فى المستقبل ، ولا قسم عليه فى ملك اليمين ، وله الاستمتاع بهن ، وان نقص زمن زواجه — لكن يساوى بينهن فى حرمانهن اى الزوجات كما اذا بات عند امته او دكانه او عند صديقه ، ويستمتع بهن كيف شاء كالزوجات ، او أقل ، أو أكثر وان شاء ساوى ، وان شاء فضل ، وان شاء استمتع ببعضهن دون بعض ، وتستحب التسوية بينهما ، وألا يعضلن بان لم يرد الاستمتاع ، واذا احتاجت الامة الى النكاح وجب عليه اعفافها : اما بوطئها أو تزويجها ، أو بيعها

**فصل :** — واذا تزوج بكرا ولو امة اقام عندها سبعا وثيبا ولو امة ثلاثا ، ولا يحتسب عليهما بما اقام عندهما ، فاذا انتهت مدة اقامته عند الجديدة عاد الى القسم بين زوجاته كما كان ودخلت بينهما فصارت آخرهن نوبة ، وان احبب الثيب ان يقيم عندها سبعا فعل ، وقضى للباقي سبعا سبعا . وان تزوج امرأتين فزفنا اليه فى ليلة واحدة كره له ذلك : بكرين كانتا . او ثيبتين . او بكرا وثيبا . ويقدم اسبقهما دخولا فيوفيهما حق العقد ثم يعود الى الثانية فيوفيهما حق العقد . ثم يتبدى القسم . فان ادخلتا عليه معا قدم احدهما بقرعة . ويكره ان تزف اليه امرأة فى مدة حق امرأة زفت اليه قبلها . وعليه ان يتمم

للاولى ، ثم يقضى حق الثانية . وان اراد السفر فخرجت القرعة لاحدى الجديدين سافر بها . ودخل حق العقد فى قسم السفر ، فاذا قدم بدأ بالآخرى فوفاهما حق العقد ، فان قدم من سفره قبل مضى مدة ينقضى فيها حق عقد الاولى تممه فى الحضر ، وقضى للحاضرة حقها . فان خرجت القرعة لغير الجديدين وسافر بها قضى للجديدين حقهما . واحدة بعد واحدة : يقدم السابقة دخولا . أو بقرعة . ان دخلتا معا . وان سافر بجدينة وقديمة بقرعة اورضى تمم للجدينة حق العقد ثم قسم بينها وبين الأخرى . واذا طلق احدى نسائه فى ليلتها أو الحارس فى نهارها اثم ، فان تزوجها بعد — قضى لها ليلتها ولو كان قد تزوج غيرها بعد طلاقها ، واذا كان له امرأتان فبات عند احدهما ليلة ، ثم تزوج ثالثة قبل ليلة الثانية قدم المزفوفة بلياليها ، ثم يبيت ليلة عند المظلومة ثم نصف ليلة للجدينة ، ثم يبتدىء ، واختار الموفق والشارح : لا يبيت نصفها . بل ليلة كاملة ، لانه خرج ولو سافر باحدى زوجتيه بقرعة ثم تزوج فى سفره ، بامرأة اخرى وزفت اليه فعليه تقديمها بايامها ثم يقسم

فصل : — فى النشوز وهو معصيتها اياه فيما يجب عليها ، اذا ظهر منها امارات النشوز : بان تتأكل ، او تدافع ، اذا دعاها الى الاستمتاع ، او تجنيه متبرمة متكرهة ويختل ادبها فى حقها وعظما . فان رجعت الى الطاعة والأدب حرم الهجر والضرب ، وان اصرت وظهرت النشوز : بان عصته وامتنعت من اجابته الى الفراش او

خرجت من بيته بغير آتية ونحو ذلك هجرها في المضجع ماشاء ، وفي الكلام ثلاثة ايام ، لا فوقها ، فان اصرت ولم ترتد عقله ان يضربها ، فيكون الضرب بعد الهجر في الفراش وتركها من الكلام ضربا غير مبرح : اى غير شديد ، ويحتسب الوجه ، والبطن ، والمواضع المخوفة ، والمستحسنة : عشرة اسواط فاقل ، وقيل بدرة ، أو مخراق : منديل ملفوف ، لا بسوط ولا بخشب ، فان تلفت من ذلك فلا ضمان عليه . ويمنع منها من علم بمنعه حقها حتى يؤديه ، ويحسن عشرتها ، ولا يساله احد لم ضربها ؟ ولا أبوها ، ولان فيه ابقاء للودة ، وله تاديبها على ترك فرائض الله تعالى نصا . فان ادعى كل منهما ظلم صاحبا اسكنهما الحاكم الى جانب ثقة يشرف عليهما ، ويكشف حالهما كما يكشف عن عدالة ، وافلاس ، من خبرة باطنه ، ويلزمهما الانصاف ، ويكون الاسكان المذكور قبل بعث الحكامين ، فان خرجا الى الشقاق والعداوة وبلغا الى المشاتمة بعث الحاكم حكيمين ، حرين ، مسلمين ، ذكرين ، عدلين ، مكلفين ، فقيهين ، عالمين بالجمع والتفريق يفعلان ما يريانه من جمع بينهما ، أو تفريق بطلاق ، أو خلع ، والاولى أن يكونا من أهلها ، وينبغي لهما ان ينويا الاصلاح : لقوله تعالى « ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما » وان يلطفا ، وينصفا ، ويرغبا ، ويخوفا ولا يخصا بذلك أحدهما دون الآخر ، وهما وكيلان عن الزوجين في ذلك ، لا يرسلان الا برضاهما ، وتوكيلهما ، فلا يملكان تفريقا الا باذنهما ، فياذن الرجل لو كي له فيما يراه من طلاق ، أو اصلاح ، وتاذن المرأة لو كي لها في الخلع ، والصلح على ما يراه ، ولا ينقطع نظرهما



بغية الزوجين ، أو أحدهما ، وينقطع بجنونهما . أو أحدهما ونحوه  
 بما يطل الوكالة . وإن امتعا من التوكيل لم يجبرا عليه  
 لكن لا يزال الحاكم يبحث ويستبحث حتى يظهر له من الظالم فيردعه ،  
 ويستوفى منه الحق ، ولا يصح الإبراء من الحكيمين إلا في الخلع  
 خاصة من وكيل المرأة فقط ، وإن خافت امرأة نشوز زوجها ،  
 وأعرضه عنها لكبر أو غيره فوضعت عنه بعض حقوقها ،  
 أو كلها تسترضيه بذلك جاز ، وإن شامت رجعت في ذلك في  
 المستقبل لا الماضي . ويأتى إذا اختلفا في النشوز أو بذل التسليم  
 في كتاب النفقات

### باب الخلع

وهو فراق امرأته بعوض يأخذه الزوج بالفاظ مخصوصة . وإذا  
 كرهت المرأة زوجها لخلقه أو خلقه ، أو لنقص دينه ، أو لكبره ، أو  
 ضعفه ، أو نحو ذلك وخافت اثما بترك حقه فيباح لها أن تخالعه على  
 عوض تفتدى به نفسها منه . ويسن اجابتها : إلا أن يكون له إليها ميل ،  
 ومحبة . فيستحب صبرها ، وعدم اقتدائها . وإن خالعه مع استقامة  
 الحال كره ووقع الخلع . وإن عضلها : أى ضارها بالضرب . والتضييق  
 عليها أو منعها حقوقها من القسم والنفقة ونحو ذلك ظلما لتفدى نفسها  
 فالخلع باطل ، والعوض مردود ، والزوجة بحالها : إلا أن يكون بلفظ  
 طلاق أو نيته . فيقع رجعا . وإلا لغواء وإن فعل ذلك لالتفتدى .  
 أو فعله لزنائها ، أو نشوزها ، أو تركها فرضا ، فالخلع صحيح .

ولا يفتقر الخلع الى حاكم نصا ، ولا باس به في الحيض والطمهر  
الذي أصابها فيه اذا كان بسؤالها وتقدم في الحيض ، ويصح من  
كل زوج يصح طلاقه . وان يتوكل فيه مسلما كان ، او ذميا ويقبض  
عوضه ، وان كان مكاتبا ، ومحجورا عليه لفلس ، فان كان محجورا عليه  
لغير ذلك كعبد ، وصغير ، ومميز ، وسفيه دفع المال الى سيد وولى ،  
وليس للاب خلع زوجة ابنه الصغير والمجنون ، ولا طلاقها ، وكذا  
سيدهما ، وليس لأب خلع ابنته الصغيرة ، ولا طلاقها بشئ من مالها ، ويصح  
الخلع مع الزوجة البالغة الرشيدة ، ومع الاجنبى لجائز التصرف بغير  
اذنها ، ويصح بذل العوض فيه منهما : بان يقول الاجنبى : اخلع زوجتك  
أو طلقها على الف ، أو بالف . أو على سلعتى هذه فيجيبه فيصح . ويلزم  
الاجنبى وحده العوض . وان قال : على مهرها . أو سلعتها . وانا ضامن  
أو على الف فى ذمتها . وأنا ضامن فيجيبه صح : وان لم يضمن حيث  
سمى العوض منها لم يصح . وان قالت له : طلقنى وضرتى بالف فطلقهما  
وقع بائنا واستحق الالف على باذله . وان طلق احدهما لم يستحق شيئا .  
وان قالت : طلقنى بالف على أن تطلق ضرتى . او على الا تطلق ضرتى  
ففعل فالخلع صحيح . والشرط والبذل لازمان . فان لم يف لها بشرطها  
استحق على السائلة الاقل من الالف ومن صداقها المسمى وان خالعتة امة  
بغير اذن سيدها على شئ . لم يصح ، وباذنه يصح ، ويكون العوض فى ذمته  
كاستدانتها باذنه . وكذا الحكم فى المكاتبة : الا انه ان كان باذن  
سيده سلمته مما فى يدها . وان لم يكن فى يدها شئ . فهو فى ذمة

سيدها . فان خالته لمحجور عليها لسفه أو صغر أو مجنون لم يصح الخلع ولو اذن فيه الولي . فيقع رجعيان ان كان بلفظ طلاق أو نيته دون ثلاث . وإلا كان لغوا ، وان تخالعا هازلين بلفظ طلاق أو نيته صح ، والا فلا كبيع ، ولا يبطل إبراء من ادعت سفها حالة الخلع بلا بينة ، ويصح من محجور عليها لفاس ، ويكون في ذمتها يؤخذ منها اذا انفك عنها الحجر وأيسرت

فصل : — والخلع طلاق بائن الا ان يقع بلفظ الخلع ، أو الفسخ أو المفادة ، ولا ينوي به الطلاق فيكون فسخا لا ينقص به عدد الطلاق ولو لم ينو الخلع ، لانها صريحة فيه ، وكناياته . باريك . وإبرأتك ، وإبتك . فمع سؤال الخلع وبذل العوض يصح من غير نية ، لأن دلالة الحال من سؤال الخلع وبذل العوض صارقة اليه ولا بد في الكنايات من نية الخلع ممن أتى بها منهما . وإن تواطأ على ان تهبه الصداق وتبرئه على ان يطلقها فأبرأته ثم طلقها كان بائنا . وكذلك لو قال لها : أبرئيني وأنا اطلقك . أو ان أبرأتيني طلقتك . ونحو ذلك من عبارات الخاصة والعامة التي يفهم منها انه سال الإبراء على ان يطلقها وإلما أبرأته على ان يطلقها ، قاله الشيخ ويأتي نظيره في كنايات الطلاق ، وقال أيضا : ان كانت أبرأته برائة لا تتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فهو رجعي ، وتصح ترجمة الخلع بكل لغة من اهلها ، وإن قال : خالعت يدك ، أو رجلك على كذا فقالت : قبلت ، فان نوى به طلاقا وقع ، والا فلفو . هذا معنى كلام الأزجي ، ولا يقع بالمعتدة

من الخلع طلاق، ولو واجهها به، وإن شرط الرجعة أو الخيار فيه صح ولم يصح الشرط، ويستحق المسمى فيه، ولا يصح تعليقه على شرط قال ابن نصر الله: ذاليع، فلو قال: إن بذلت لك كذا فقد خلعتك لم يصح وإن قالت: اجعل أمرى في يدي، وأعطيك عبدى هذا ففعل، وقبض العبد ملكه، وله التصرف فيه ولو قبل اختيارها، ومتى شأت تختار ما لم يطا أو يرجع، فإن رجع فلها أن ترجع عليه بالعوض، ولو قال: إذا جاء رأس الشهر فامرك بيدك ملك إبطال هذه الصفة — قال أحمد: ولو جعلت له ألف درهم على أن يخيرها فاختارت الزوج لا يرد شيئاً — وإن قالت: طلقني بدينار فطلقها، ثم ارتدت لزما الدينار، ووقع الطلاق بائناً، ولا تؤثر الردة، فإن طلقها بعد ردتها وقبل دخوله بها بانت بالردة ولم يقع الطلاق، وإن كان بعد الدخول وقف الأثر على انقضاء العدة، فإن قامت على ردتها حتى انقضت عدتها تبينا عدم وقوع الطلاق، لأنها لم تكن بزوجة، وإن أسلمت فيها وقع

فصل: — ولا يصح إلا بعوض، فإن خالعهما بغير عوض لم يقع خلع ولا طلاق: إلا أن يكون بلفظ طلاق، أو نيته فيقع رجعيًا، ولا يصح بمجرد بذل المال وقبوله، بل لا بد من الإيجاب والقبول في المجلس فإن قالت: بعني عبدك هذا وطلقني بألف ففعل صح، وكان يباع، وخلعا ويقسط الألف على الصداق المسمى، وقيمة العبد، فيكون عوض الخلع ما ينخص المسمى أى المهر، وعوض العبد ما ينخص قيمته، حتى لو رده بعيب رجعت بذلك، وإن وجدته حراً، أو مغصوباً رجعت به لأنه

عوضها ، فان كان مكان العبد شقص مشفوع وثبتت فيه الشفعة ياخذ  
الشفيع بحصة قيمته من الألف ، ولا يستحب له ان ياخذ منها أكثر مما  
أعطاهما ، فان فعل كره وصح نصابا ، والعوض في الخلع كالعوض في الصداق  
والبيع : ان كان مكيلا ، أو موزونا ، أو معدودا ، أو مذكورا ، لم يدخل  
في ضمان الزوج ، ولا يملك التصرف فيه الا بقبضه ، وان تلف قبله فله  
عوضه ، وان كان غير ذلك دخل في ضمانه بمجرد الخلع ، وصح تصرفه  
فيه ، وان خالعهما بمحرم : كالخمر ، والحر ، فكخلع بلا عوض ان كانا يعلمانه  
وان كانا يجملانه صح وكان له بدله ، وان قال ان أعطيتي خمرًا ، أو ميتة  
فانت طالق فاعطته ذلك طلقت رجعيًا ، ولا شيء عليها ، وان خالغ كافرين  
بمحرم ثم أسلسا ، أو أحدهما قبل قبضه فلا شيء له ، وان خالعهما على عبد  
فبان حرا أو مستحقا فله قيمته عليها ، وعلى خل فبان خمرًا رجع عليها  
بمثله خلا ، وان كان العوض مثليا فله مثله وصح الخلع ، وان بان معيبا  
فان شاء أمسكه واخذ ارشه ، وان شاء رده وأخذ قيمته ، أو مثله ان  
كان مثليا ، وان خالعهما على رضاع ولده المعين أو على سكران معينة مدة  
معلومة صح ، فان مات الولد ، أو خربت الدار ، أو ماتت المرضعة ،  
أو جف لبنها رجع باجرة المثل لباقي المدة ، يوما فيوما ، وان أطلق الرضاع  
فحولان أو بقيتهما ، وكذا لو خالعه على كفالته ، أو نفقته مدة معينة :  
كعشر سنين ونحوها ، والأولى أن يذكر مدة الرضاع وصفة النفقة :  
بان يقول ترضعيه من العشر سنين حولين ، أو أقل ، بحسب ما يتفقان  
عليه ، ويذكر ما يقتاتاه من طعام ، وادم . فيقول : حنطة ، أو غيرها . كذا

وكذا قفيزا . وجنس الأدم . فان لم يذكر مدة الرضاع منهما ، ولا قدر الطعام والادم صح ، ويرجع الى العرف والعادة ، وللوالد أن يأخذ منها ما يستحقه من مؤنة الولد ، وما يحتاج اليه ، فان احب انفق بهينه ، وان احب أخذه لنفسه وأنفق على الولد غيره ، وان أذن لها في الاتفاق عليه جاز ، فان مات الولد بعد مدة الرضاعة فلا ييه ان يأخذ ما بقي من المؤنة يوم ما فيوما كما تقدم ، ولو اراد الزوج أن يقيم بدل الرضيع آخر ترضعه ، أو تسكفه فأبى ذلك أو ارادته هي فأبى ، لم يلزما ، وان خالع حاملا على نفقة حملها صح ، وسقطت نسا ، ولو خالعها وابرأته من نفقة حملها : بان جعلت ذلك عوضا في الخلع صح ، ولا نفقة لها ولا للولد حتى تطفمه ، فاذا طفمته فلها طلبه بنفقته ، وتعتبر الصيغة منهما في ذلك كله ، فيقول خلعتك أو فسخت نكاحك على كذا ، أو فاديتك على كذا فتقول : قبلت ، أو رضيت ، أو تساله هي فتقول : اخلعني ، أو طلقني على كذا ، فيقول : خلعتك ، ونحوه ، أو يقول الأجنبية : اخلعها ، أو طلقها على الف على ونحوه ، فيجيب

فصل : — ويصح الخلع بالمجهول ، وبالمعدوم الذي ينتظر وجوده ، وللزوج ما جعل له ، فان خالعها على ما في يدها من الدراهم صح وله ما في يدها ، ولو كان اقل من ثلاثة دراهم ، ولا يستحق غيره ، وان لم يكن في يدها شيء فله ثلاثة دراهم : كما لو وصى له بدراهم ، وعلى ما في بيتها من المتاع فله ما فيه ، قليلا كان او كثيرا ، وان لم يكن فيه متاع فله اقل ما يسمى متاعا ، وان خالعها على حمل أمها ، او غنمها ، او غيره أو ما

تحمل شجرتها فله ذلك ، فان لم يكن حمل ارضته بشيء نصا ، والواجب ما يتناول به الاسم ، وكذا على ما في شروع ماشيتها ونحوه ، وان خالها على عبد مطلق فله اقل ما يسمى عبدا ، وان قال : ان اعطيتني عبدا فانت طالق — طلقت باي عبد اعطته يصح تملكه ولو مدبرا ، او معلقا عنه بصفة طلاقا باثنا ، وملك العبد نصا ، والبعير ، والبقرة ، والشاة ، والثوب ونحو ذلك كالعبد ، فان بان مغصوبا . او العبد حرا ، او مكاتبا . او مرونا لم تطلق وان اعطيتني هذا العبد . او اعطيتني عبدا فانت طالق فاعطته اياه طلقت . وان خرج معيا فلا شيء له غيره . وان خرج مغصوبا . او بان حرا . او بعضه لم يقع الطلاق . وعلى عبيد فله ثلاثة . وكل موضع علق طلاقها على عطيتها اياه : فتي اعطته على صفة يمكنه القبض وقع الطلاق سواء قبضه منها او لم يقبضه . فان هرب الزوج او غاب قبل عطيتها او قالت : يضمه لك زيد . او اجعله قصاصا بمالي عليك ، او اعطته به رهنا . او حالته به لم يقع الطلاق ، وان قالت : طلقني بالف فطلقها استحق الالف وبانت ، وان لم يقبض . وان اعطيتني ثوبا بصفته كذا ، وكذا ، فانت طالق فاعطته ثوبا على تلك الصفات طلقت ، وملكه ، وان اعطته ناقصا لم يقع الطلاق ولم يملكه ، وان كان على الصفة لكن به عيب وقع الطلاق ، ويتخير بين امساكه ، ورده ، والرجوع بقيمته ، وان اعطيتني ثوبا هرويا فانت طالق : فاعطته مرويا لم تطلق ، وان اعطته هرويا طلقت ، وان خالته على عينه : بان قالت : اخلعني على هذا الثوب المروي فبان هرويا صح ، وليس له غيره ، وان خالته على

مروى في الزمة فاته بهروى صح، وخير بين رده، وأخذه مرويا،  
وبين امساكه

فصل : — وطلاق معين، أو منجز بعوض كخلع في الابانة، فاذا قال:  
ان، أو اذا، أو متى اعطيتني الفا فانت طالق فالشرط لازم من جهته  
لا يصح ابطاله، وكان على التراخي: أى وقت اعطته — على صفة يمكنه  
القبض الفا فاكثير: وازنة ان كان شرطها وزنية، والا فاشترط، فان  
اختلفا فقولا كما يأتى: باحضار الالف: ولو كانت ناقصة في العدد:  
وأذنفا في قبضه — طلقت باثنا، وملكه وان لم يقبضه<sup>(١)</sup> لا ان اعطته  
دون ذلك وسيكة تبلغ الفا، لان السيكة لا تسمى دراهم، وان قال  
أنت طالق بالف ان شئت لم تطلق حتى تشاء بالقول، فان شئت ولو على  
التراخي وقع باثنا، ويستحق الالف، وان قالت: اخلعي بالف، أو على  
الف، أو طلقني بالف، أو على ألف، أو قالت: ولك ألف ان طلقني  
أو خلعتني، أو ان طلقني فلك على ألف، ففعل على الفور: بان قال:  
خلعتك، أو طلقتك، وان لم يذكر الالف بانت واستحق الالف من غالب  
نقد البلد، ولها أن ترجع قبل أن يجيبها، ولو قالت: طلقني بالف الى شهر  
فطلقها قبله فلا شئ. لها نساء، وان قالت من الآن الى شهر فطلقها قبله  
استحقه، وطلقني بالف فقال: طلقتك ينو به الطلاق صح، واستحق  
الالف، والا لم يصح الخلع ولم يستحق شيئا لانه ما أجابها الى ما بذلت

(١) أى وقت: اسم شرط. جوزه طلقت باثنا، وأما قوله باحضار الالف وقوله  
بعد وأذنفا فتعلقان بقوله اعطته وهما بيان للاعطاء



العوض فيه ، واخلى بالف فقال : طلقته لم يستحقه ، لانه أوقع طلاقا ما طلبته ، ووقع رجعيا ، وطلقني واحدة بالف ، أو على الف ، أو ولك الف ، ونحوه فطلقها ثلاثا أو اثنتين ، استحقه ، وطلقني واحدة بالف ، فقال : أنت طالق ، وطالق ، بانت بالاولى ، وانذكر الالف عقيب الثانية بانت بها ، والاولى رجعية ، ولغت الثالثة ، وقيل تطلق ثلاثا ، وهو موافق لقواعد المذهب ، وان قالت طلقني ثلاثا بالف فطلقها واحدة لا يستحق شيئا ، ووقعت رجعية ، وان لم يكن بقي من طلاقها الا واحدة ففعل استحق الالف : علمت أو لم تعلم ، فان قال والحالة هذه : أنت طالق طلقتين : الاولى بالف ، والثانية بغير شيء ، وقعت الاولى واستحق الالف ولم تقع الثانية ، وان قال : الاولى بغير شيء ، وقعت وحدها ، ولم يستحق شيئا لانه لم يجعل لها عوضا وكملت الثلاث ، وان قال : احدهما بالف لزمها الالف ، وطلقني عشرا بالف فطلقها واحدة او اثنتين فلا شيء له وان طلقها ثلاثا استحق الالف ، وان كان له امرأتان : احدهما رشيدة فقال : أتبا طالقتان بالف ان شئتما فقالتا : قد شئنا لزم الرشيدة نصف الالف ، وطلقت بائنا ، ووقع بالاخري رجعيا ، ولا شيء عليها ، وقوله لرشيدتين : أتبا طالقتان بالف فقبلت واحدة طلقت بقسطها ، وان قالتا قد شئنا طلقتا بائنا ولزمها العوض بينهما ، وقول امرأته : طلقنا بالف فطلق واحدة بانت بقسطها من الالف ، ولو قالت احدهما فرجعي ، ولا شيء له ولو قال : أنت طالق وعليك الف ، أو على الف ، أو بالف فقبلت في المجلس بانت ، واستحقه ، وان لم تقبل وقع رجعيا ، وله الرجوع قبل قبولها ،

ولا ينقلب باتنا يذلها الالف في المجلس بعدم قبولها ، وانت طالق ثلاثا بالفقالت : قبلت واحدة بالف او بالفين وقع الثلاث ، واسحق الالف ، وان قالت قبلت بخمسائة او قبلت واحدة من الثلاث بثلاث الالف لم يقع ، وانت طالق طلقتين : احدهما بالف وقعت بها واحدة ووقعت الأخرى على قبولها ، وان قال الاب : طلق ابنتي وانت برى من صداقها فطلقها وقع رجعيًا ولم يبرأ ، ولم يرجع على الاب ، ولم يضمن له . وان قال الزوج : هي طالق ان ابرأتني من صداقها ، فقال : قد ابرأتك لم يقع الا اذا قصد الزوج مجرد اللفظ بالابراء وان قال هي طالق ان برئت من صداقها لم يقع ، وان قال الاب : طلقها على الف من مالها وعلى الدرك فطلقها طلقت باتنا ، وتقدم في كتاب الصداق لو خالعت على صداقها ، أو بعضه ، او ابراته منه فليعاود

فصل : — واذا خالعت الزوجة في مرض موتها صح ، وله الاقل من المسمى في الخلع أو ميراثه منها ، وان صححت من مرضها ذلك فله جميع ما خالعا به ، وان طلقها في مرض موته او وصى لها باكثر من ميراثها لم تستحق اكثر من ميراثها ، وان خالعا وحاباها فن راس المال . وكل من صح ان يتصرف في الخلع لنفسه صح توكيله ، ووكلته فيه : من حر وعبد ، وذكر ، واثني ، ومسلم ، وكافر ، ومحجور عليه ، ورشيد ، فاذا وكل الزوج في خلع امراته مطلقا : فان خالعا بمهرها فزاد صح ، وان نقص من المهر رجع على الوكيل بالنقص وصح الخلع ، ولو خالع وكيله بلا مال كان الخلع لنوا ، وان عين للوكيل العوض فنقص منه لم يصح

الخلع ، وان وكلت المرأة في ذلك فخالع ، مهرها فما دونه ، او بما عينته فما دونه  
صح ، وان زاد صح ولزمت الوكيل الزيادة ، وان خالف وكيل  
الزوج أو الزوجة جنسا أو حلولا أو نقد البلد لم يصح الخلع ، ولو كان  
وكيل الزوج والزوجة واحدا فله ان يتولى طرفي العقد ، كالنكاح ،  
واذا تخالعا ، او تطلقا تراجعا بما بينهما من حقوق النكاح ، فلا يسقط  
شيء منها ولو سكت عنها كالديون ولا تسقط نفقة عدة الحامل . لا بقية  
ما خولع ببعضه

فصل : - واذا قال : خالعتك بالف فانكرته ، او قالت : انما خالعتك

غيرى بانته والقول قولها يمينها في العوض ، وان قالت : نعم ، لكن  
ضمنه غيرى لزمها الالف ، وعوض الخلع حال ومن نقد البلد ، وان  
اختلفا في قدر العوض ، او عينه ، او ناجيله ، او جنسه ، او صفته ، او  
هل هو وزنى ، او عددى ، فقولها مع يمينها . غوان علق طلاقها . او عتقه  
بصفة ثم خالعا ، او ابانها بثلاث ، او دونها وباعه فوجدت الصفة او لم  
توجد ، ثم عاد فزوجها وملكه فوجدت الصفة طلق وعق ، وكذا  
الحكم لو قال : ان بنت منى ثم تزوجتك فانت طالق فبانت ثم تزوجها ، ويحرم  
الخلع حيلة لأسقاط بيمين طلاق ولا يصح : قال الشيخ : كما لا يصح نكاح  
المحلل ، وقال : لو اعتقد البيئونة بذلك ثم فعل ما حلف عليه فكطلاق اجنية  
فتبين امراته على ما يأتى في آخر باب الشك في الطلاق ، ولو خالع وفعل  
المحلوف عليه بعد الخلع معتقدا ان الفعل بعد الخلع لم تتناوله يمينه ، او  
فعل المحلوف عليه معتقدا زوال النكاح لم يكن كذلك : وهو كالو حلف

على شيء يظنه فبان بخلاف ظنه<sup>(١)</sup> ولو اشهد على نفسه بطلاق ثلاث ثم استفتى فأتى بأنه لا شيء عليه لم يؤخذ بأقراره لمعرفة مستنده ويقبل يمينه ان مستنده في إقراره ذلك من يحمله مثله انتهى ويأتى في صريح الطلاق

(١) يريد أنه يحتمل في طلاقه ومجرد ظنه السابق لا يدفعه من طائلة الحنث ومن قيل هذا جميع صور الخلع التي يأتى بها الناس فزمننا على زعمهم أنها مخرج لهم من الايمان التي تورطوا فيها . وأنت تعلم أن جميع الحيل عندما باطلة .

وقد تم بحمد الله الجزء الثالث وبليه الجزء الرابع واووله

كتاب الطلاق



# فهرس

الجزء الثالث من كتاب الاقناع

في فقه الامام احمد بن حنبل

(٢) فهرس الجزء الثالث من كتاب الافاع في فقه الامام احمد بن حنبل

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٣	فصل في الفرق بين العطيّة والوصية	٢	كتاب الوقف
٤٦	فصل لو ملك ابن عمه فأقر في مرضه أنه اعتقه	٣	شروطه
٤٧	كتاب الوصايا	٧	فصل وإذا كان الوقف على غير معين
٤٨	فصل في الوصية ببعض المال	٨	فصل بدول ملك الواقف الخ
٤٩	الوصية بما زاد على الثلث أو لوارث	١٠	فصل ويرجع الى شرط واقف
٥٠	فصل في أجازة الورثة	١٢	فصل ويرجع الى شرطه في الناظر
٥١	فصل ولا يثبت الملك للموصى له الا بقبوله الخ	١٤	فصل فان لم بشرط ناظرا الخ
٥٤	فصل ويجوز الرجوع في الوصية وفي بعضها	٢٠	فصل وان وقف على ولده الخ
٥٦	فصل وتخرج الواجبات التي على الميت من رأس المال	٢٣	فصل والمستحب ان يقسم الوقف الخ
٥٦	باب الموصى له وما يعتبر فيه	٢٧	فصل والوقف عقد لازم لا يجوز فسخه الخ
٥٩	فصل وان قتل الوصى الموصى الخ	٢٩	باب الهبة والعطيّة
٦٢	فصل ولا تصح الوصية لكنيسة	٣٠	العطيّة . أنواع الهبة . ما يعتبر فيها
٦٤	باب الموصى به وما يعتبر فيه	٣١	الاستثناء من الهبة —
٦٧	فصل وتصح الوصية بالمنفعة	٣٢	فصل وان ابرا غريم غريمه من دينه أو وحيه
٦٩	فصل ومن أوصى له بشئ معين الخ	٣٤	فصل ويجب على الأب والام وغيرهما التعديل بين من يرث
٧١	باب الوصية بالانصياة والأجزاء	٣٥	الرجوع في الهبة وشروط جوازه
		٣٨	فصل ولأب فقط اذا كان حرا تملك من مال ولده الخ
		٣٩	الحدية وقرائنها
		٤٠	فصل في عطية المريض الخ

فهرس الجزء الثالث من كتاب الاقناع في فقه الامام احمد بن حنبل (٣)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٧٣	فصل في الوصية بالاجزاء	٩٧	فصل في طريق معرفة الواقعة وغيرها
٧٤	فصل وان زادت الوصايا على المال	٩٨	باب المناسخات وأحوالها
٧٥	فصل في الجمع بين الوصية بالاجزاء والانصاء	١٠٠	باب قسمة التركات
٧٧	باب الموصى اليه	١٠٥	باب ذوى الارحام وكيفية توريثهم
٧٩	فصل ولا تصح الوصية لافى معلوم	١٠٨	باب ميراث الحمل
٨١	كتاب الفرائض	١٠٩	باب ميراث المفقود
٨٢	أسباب الارث . موافقه .	١١١	باب ميراث الخنثى المشكل
	المجمع على توريثهم	١١٤	باب ميراث الغرقى ومن عصى موتهم
٨٣	فصل في أحكام الجد مع الاخوة	١١٥	باب ميراث اهل المثل
٨٤	الملقبات من مسائل الارث	١١٥	فصل ويرث مجوسى
٨٥	فصل في أحوال الام	١١٦	باب ميراث المطلقة
٨٦	فصل في نصيب الجدة والجدات	١١٩	باب الاقرار بمشارك فى الميراث
٨٧	فصل فى نصيب البنت والبنات	١٢٠	فصل فى طريق العمل
٨٩	فصل حجب القضان وحجب الحرمان	١٢١	فصل ومن أقر فى مسئلة عول بمن يزيل العول
٨٩	باب العصبات من الرجال والنساء	١٢٣	باب ميراث القاتل
٩٢	باب أصول المسائل . والعول . والرء	١٢٣	باب ميراث المعتق ببعضه
٩٣	فصل فى الرد	١٢٥	باب الولاء وجره ودوره
٩٥	باب تصحيح المسائل		



صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٢٧	فصل ولا يرث النساء بالولاء	١٦٠	فصل ويحرم الصريح بحجة -
١٢٨	فصل في جر الولاء	١٦٢	فصل خص النبي صلى الله عليه وسلم الخ
١٢٩	فصل في دور الولاء	١٦٧	باب اركان النكاح وشروطه
١٣٠	كتاب العتق	١٦٩	فصل وشروطه خمسة
١٣١	صريح العتق وكنايه	١٧١	فصل الثالث الولي
١٣٣	فصل ومن أعتق جزما	١٧٣	فصل ٥ يشترط في الولي الخ
١٣٥	فصل ويصح تعليق العتق	١٧٤	فصل ووكيل كل واحد الخ
١٣٨	فصل وان قال كل ملوك الخ	١٧٣	فصل واذا استولى وليان
١٣٨	فصل وان أعتق في مرض موته	١٧٧	فصل واذا قال لأمته الخ
١٤٠	باب التدبير	١٧٨	فصل الرابع الشهادة
١٤٣	باب الكتابة	١٧٩	الخامس الخلو من الموانع
١٤٦	فصل ويملك المكاتب الخ	١٨٠	باب المحرمات في النكاح
١٤٧	فصل ولا يملك السيد الخ	١٨١	فصل ويحرم بالمصاهرة الخ
١٤٨	فصل وان وطئ مكاتبته	١٨٣	فصل ويحرم الجمع بين الاختين الخ
١٥٠	فصل والكتابة الصحيحة الخ	١٨٦	فصل في المحرمات لعارض يزول
١٥٢	فصل وان كاتب عبيده الخ	١٨٩	باب الشروط في النكاح وأقسامها
١٥٤	فصل والكتابة الفاسدة	١٩١	فصل القسم الثاني فاسه
١٥٤	باب احكام امهات الاولاد	١٩٣	فصل فان تزوجها على انها مسلمة
١٥٦	فصل واذا أسلمت أم ولد الكافر	١٩٥	فصل وان عتقت الأمة الخ
١٥٦	كتاب النكاح	١٩٧	باب العيوب في النكاح
	وخصائص النبي صلى الله عليه وسلم	١٩٩	فصل ويثبت الخيار في فسخ النكاح
		٢٠٠	فصل وخيار العيوب
		٢٠٢	فصل وليس لولي صغيرة

فهرس الجزء الثالث من كتاب الاقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل (٥)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٠٢	باب نكاح الكفار	٢٢٦	فصل وان دفع اجنية الخ
٢٠٤	فصل واذا أسلم الزوجان الخ	٢٢٧	باب باله ليمه وآداب الاكل والشرب
٢٠٤	فصل وان ارتدا معا	٢٢٩	فصل وان علم ان في الدعوة منكرا
٢٠٥	فصل وان أسلم حر وتحتة أكثر الخ	٢٣١	فصل في آداب الاكل
٢٠٧	فصل وان أسلم حر وتحتة أماء الخ	٢٣٣	فصل ويكره القران في التمر
٢٠٨	كتاب الصداق	٢٣٥	فصل ويستحب ان يسطر الاخوان
٢١٠	فصل ويشترط ان يكون الصداق	٢٣٨	باب عشرة النساء والقسم والنشور
٢١٢	فصل وان تزوجها على خمر الخ	٢٤١	فصل عليه ان يبيت في المضجع ليلة الخ
٢١٢	فصل ولأبي المرأة ان يشترط الخ	٢٤٤	فصل في القسم
٢١٤	فصل وان تزوج عبد الخ	٢٤٨	فصل وأن أراد القلة الخ
٢١٥	فصل وتملك الزوجه الصداق	٢٤٩	فصل واذا تزوج بكرا
٢١٨	فصل واذا أبرأته من صداقها	٢٥٠	فصل في النشور
٢١٩	فصل وكل فرقة جمات الخ	٢٥٢	باب الخلع
٢٢٠	فصل ويقرر الصداق كاملا	٢٥٤	فصل والخلع طلاق باتن
٢٢١	فصل وان اختلف الزوجان الخ	٢٥٥	فصل ولا يصح الا مومن
٢٢٢	فصل في المفوضة	٢٥٧	فصل ويصح الخلع بالمجهول
٢٢٤	فصل ومهر المثل معتبر الخ	٢٥٩	فصل وطلاق معين الخ
٢٢٤	فصل واذا افترقا في الكلاح الفاسد	٢٦١	فصل واذا خالعت الزوجه
		٢٦٢	فصل واذا قال خالعتك بألف



